المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية

الآراء النحوية والتصريفية ، المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يعارضها (دراسةً وتوثيقًا) .

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الدراسات اللغوية في النحو والصرف .

إعداد : بدر بن إبراهيم الرشودي
الرقم الجامعي : (٢٨١٩٠٤٧٣٥)

إشراف الدكتور : ياسر محمد الخليل
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

عنوان الرسالة :

الآراء النحوية والتصريفية ، المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يعارضها (دراسةً وتوثيقًا) .

إعداد : بدر بن إبراهيم الرشودي

ملخص الرسالة

تقوم هذه الدراسة على تتبع الأقوال النحوية والتصريفية التي نُسِبت إلى أبي العباس المبرد ، والتحقيق فيها ، وبيان مدى صحَّة نسبتها إليه ، وذلك من خلال الرجوع إلى مؤلفات المبرد ، والنظر فيها ومعرفة ما صحت نسبته إليه ، وما لم يصح ، والكشف عن أسباب ذلك بالدارسة والتحليل .

ومؤلفات المبرد هي التي تكشف لنا مذهبه ورأيه الذي اختاره ، فهي المرجع الأول في معرفة صحة نسبة القول من عدمه .

وأشهر كتبه المتخصصة في هذا المجال كتاب (المقتضب) ، فهو من أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته ، إذْ هو مشتمل على جميع أقواله النحوية والتصريفية التي اختارها واستقر عليها ، وناسخ لما سبقها من الأقوال .

كما أنَّ هذا الدراسة ستقف على كتاب (مسائل الغلط) ، والذي ألفه المبرد في أيام الحداثة ، فقد كان له أثر في نسبة بعض الآراء للمبرد ، وهي مخالفة لما جاء في كتبه ، وهذا راجع إلى وجود بعض الآراء التي انتقد فيها سيبويه ، لكنه تراجع عنها ، وأثبت عكس ذلك في كتبه الأخرى .

وقد قسمت هذه الدراسة ، إلى : **مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة** .

وقد جاءت خطتها ، كالآتي :

المقدمة : وتضمنت ما يأتي : أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة حوله ، والهدف من هذه الدراسة ، وخطة البحث ، ومنهجي فيها ، وبعض الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة .

التمهيد : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أبو العباس المبرّد .

وتناولتُ فيه : اسمه ، ولقبه ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومنزلته العلمية ومؤلفاته ، ووفاته .

المبحث الثاني : عناية علماء العربية بتوثيق الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها.

الفصل الأول : الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الآراء النحوية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

المبحث الثاني : الآراء التصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

وقد جمعت في هذا الفصل الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة إلى المبرد ، وقد خالفت ما في كتبه ، وقد بلغ عددها (٨٣) رأي ، منها (١٢) صرفي ، والباقي نحوي ، وقد قسمت هذه الآراء على حسب موضوعها ، و جعلتُ لكل رأي عنوانًا مستقلاً .

الفصل الثاني : أسباب اختلاف الآراء المنسوبة لأبي العباس المبرّد عمَّا في كتبه .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأسباب التي ترجع إلى أبي العباس المبرّد نفسه .

المبحث الثاني : الأسباب التي ترجع إلى المتلقي أو الدارس لآراء أبي العباس المبرّد .

وقفتُ في هذا الفصل على بعض الأقوال المنسوبة إلى المبرد ، وهي مخالفة لما في كتبه ، محاولاً استنباط السبب الذي أدى إلى نسبة ذلك القول ، وقد قسمت الأسباب التي أدت إلى ذلك إلى قسمين :

١- قسم يرجع إلى المبرد نفسه ، وهي : الاضطراب ، والتناقض ، وترك المسألة دون ترجيح ، وتعدد أقوال المبرد في المسألة الواحدة .

٢- قسم يرجع إلى المتلقي لآراء المبرد ، وهي : الاضطراب ، والتناقض ، ونقل كلام المبرد ناقصًا ، والفهم الخاطئ .

وقد جعلت كلَّ سبب من هذه الأسباب عنوانًا مستقلاً ، ثمَّ ذكرت أمثلة على ذلك من الأقوال المنسوبة ، وبعد ذلك قمت بشرح المثال و توضيحه .

الفصل الثالث : أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .

المبحث الثاني : الآراء التي ذكرها أبو العباس المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، ثم تراجع عنها في كتبه الأخرى .

وقد عَرّفْتُ بهذا المبحث بكتاب (مسائل الغلط) ، ومسمياته ، وحقيقة نسبته إلى المبرّد ، ثم كشفت فيه عن أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى المبرّد ، وبعد ذلك ذكرت الآراء التي ذكرها المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، ثم تراجع عنها في كتبه الأخرى ، معتمدًا على كتابه (المقتضب) في إثبات رأيه الذي استقر عليه ، ثم كتبه الأخرى .

الفصل الرابع : أثر المبرّد فيمن جاء بعده من العلماء .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

الباحث : بدر بن إبراهيم الرشودي .

المشرف : د. ياسر محمد الخليل .

Thesis Title :

GRAMMATICAL AND MORPHOLOGICAL OPINIONS ATTRIBUTED TO (ABI AL-ABBAS AL-MUBARID) WHICH CONTRASTED IN HIS BOOKS AS (A STUDY AND DOCUMENTATION).

By : Bader Bin Ibrahim Al-Reshoodi

Abstract

This study is intend to pursuit the grammatical and morphological sayings which has been ascribed to ‘Abbās al-Mubarrad , investigate it and the extent of the truthiness of ascription to him, and to disclosure of the reasons for this study and analysis.

The books of al-Mubarrad that reveal his school and his chosen, it’s the first reference to know the sound of his sayings and the most of his specialized books in this field is Al-Muqtadab, which consists of all of his grammatical and morphological sayings how has chosen it and canceling sayings before it.

The study will contain the book (Massal Al-Ghalat) which written by al-Mubarrad, which has some traces to ascribe some sayings to al-Mubarrad, which is contrary to that stated in his book, that is due there is some opinion that criticize Sibawayh, but he retracted his opinions and proved the opposite in his book.

The study contains of introduction, preamble , four chapters and a conclusion

The introduction contains the topic importance , reason for chosen , its previous studies , the purpose of study , the research methodology and some of the difficulties I faced in this study.

The preamble consists of two topics :

The 1ST topic: Abi Abbās al-Mubarrad: contained his name , surname, childhood , his scholars, students , scientific status, his books and his death.

The 2nd topic is the attention of Arabic scholar to document opinions and attribution to their scholars.

The 1st chapter contained al-Mubarrad grammatical and morphological sayings and consists of two topics :

The 1st one : The grammatical sayings of Abi Abbās al-Mubarrad himself & in his book what is opposite it .

The 2nd one: The morphological sayings of Abi Abbās al-Mubarrad himself & in his book what is opposite it.

I have collected in this book the which has been ascribed to Abi Abbās al-Mubarrad, which opposed what he has mentioned in his books , amounted by (83) opinions , (12) f it morphological opinion and the rest of it were grammatical , and these opinion divided according to its topic.

The 2nd chapter: the reason of opinions difference that attribution to Abi Abbās al-Mubarrad as what he mentioned in his books and consists of two topics >

The 1st one: The reasons which concerning Abi Abbās al-Mubarrad himself.

The 2nd one: The reasons which concerning to students and schlars about Abi Abbās al-Mubarrad opinions.

In this chapter contained some of Abi Abbās al-Mubarrad sayings witch opposed to what mentioned in his book as an attempt to conclude the reasons of these opinions and I have divided the reasons to two sections:

1- Concerning Abi Abbās al-Mubarrad himself, Confusion and contradiction, neglect the issue without consideration and the multiply of Abi Abbās al-Mubarrad sayings at the same issue.

2- Concerning students and scholars: Confusion and contradiction, translate Abi Abbās al-Mubarrad sayings incomplete and Misconception.

every reason is headline with an independent title, then mentioned some example about each opinion.

The 3rd chapter : contained the effect of (Massal Al-Ghalat)book at the multiplicity of sayings attributed to Abi Abbās al-Mubarrad, and consists of two topics :

The 1st one : the impact of Massal Al-Ghalat book in the municipality of opinions attributed to Abi Abbās al-Mubarrad.

The 2ne one: the opinions that Abi Abbās al-Mubarrad has mentioned in his book then withdraw it.

I have definite this topic by " Massal Al-Ghalat book" and its names , the trueness of its ascription to Abi Abbās al-Mubarrad, then I dealt with the impact of Massal Al-Ghalat book in the multiplicity of sayings attributed to Abi Abbās al-Mubarrad, then I have mentioned the opinions thatv has mentioned at his book Massal Al-Ghalat, depending on his book " Al-Muqtadab" to prove his opinion, who settled it, then his others books.

The 4th chapter: the effect of Abi Abbās al-Mubarrad for scholars who come after him.

Then I finished the research by conclusion: in it I explained the most important results of this research.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ ، نبينا محمدٌ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ .

أما بعد :

فإنَّ من أشرف العلوم وأجلِّها ، علم العربية ، فهو في المرتبة الثانية بعد علم الشريعة وفروعها ، إذْ هو وسيلة لفهم كتاب الله ، وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة مقصود الشريعة ، وتفسير غريبها ، والكشف عن أسرارها .

ومن علوم العربية (علم النحو) ، الذي أُنشيء من أجل وقاية اللسان من الوقوع في اللحن في القرآن الكريم ، والكشف عن بعض معانيه .

وعلم النحو ،كغيره من علوم العربية ، اهتمَّ به العلماء ، فوضعوا له أصولاً ساروا عليها في آرائهم ، فقد اهتموا كثيراً بآراء من سبقهم من العلماء ، فجعلوها تقوي حججهم ، وتدعم أقوالهم ، كما عنوا بنسبتها إليهم ، وتحري الدقّة في ذلك .

وأبو العباس المبرّد من العلماء الذين حملوا لواء العربية ، ورفعوا منارها ، فقد كان رجلاً عالماً ثقةً ، وفير الإنتاج ، متعدد الثقافة ، حيث ساهم بمؤلفات كثيرة أثرت المكتبة العربية ، حيث تشهد هذه المؤلفات على سعة علمه ، وتنوع ثقافته ، فقد ألف في جميع علوم العربية ، إذْ له كتب في النحو ، والصرف ، واللغة ، والأدب ، والشعر ، والبلاغة ، والعروض ومعاني القرآن وإعرابه .

لقد كان المبرّد أحدَ أركان النحو العربي ، والمدرسة البصرية خصوصًا ، فدراسة آرائه ومذاهبه النحوية أمر مهم .

وحضوره البارز في كثير من قضايا النحو ، أدى إلى انتشار آراؤه في كتب النحو ، فتتبع تلك الآراء ، والوقوف عليها ، والتحقيق فيها ، لا يقل أهمية عمّا سبقه ، فصحّة نسبة آراء المبرّد إليه على درجة كبيرة من الأهمية ، إذْ أنَّ التساهل في النقل أدى إلى الخطأ في نسبة بعض الأقوال

إلى المبرّد ، فقد نَسَبَ إليه بعض النحاة آراء لم يقلها ، أو كان قد قالها ثمَّ تراجع عنها ؛ لذا كان لابدَّ من التحري والتدقيق في كلِّ ما نُسِبَ إلى المبرّد ، وعدم القطع بأنّه رأي له ، إلا إذا أُخِذَ رأيه من كتابه ، أو وافق ما قاله في مؤلفاته .

وقد تتبعت في هذه الدراسة الأقوال المنسوبة إلى المبرّد ، فوجدت جزءاً منها منسوبًا إلى المبرّد ، وما في كتبه يعارض ما نُسِب إليه .

ومؤلفات المبرّد هي التي تكشف لنا مذهبه ورأيه الذي اختاره ، فهي المرجع الأول في معرفة صحة نسبة القول من عدمه .

وقد تنوعت مؤلفات المبرّد بتنوع ثقافته ، فألف في جميع علوم العربية ، وعلى رأسها علما النحو والصرف .

وأشهر كتبه المتخصصة في هذا المجال كتاب : (المقتضب) ، الذي ألَّفه في زمن شيخوخته – فقد أثبت ذلك محمد عبد الخالق عضيمة[1] في مقدمة تحقيق كتاب (المقتضب)[2]– بعد أنْ اكتمل نضجه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته ، فقد كان من أنفس مؤلفاته وأنضج ثمراته ، فهو مشتمل على جميع أقواله النحوية والتصريفية التي اختارها واستقر عليها ، وناسخ لما سبقها من الأقوال .

فقد كان يحيل كثيرا إلى كتابه : (المقتضب) في مؤلفاته الأخرى ، ومن هذه الإحالات قوله في كتابه (المذكر والمؤنث) : "وقد بيّنّا ذلك في (المقتضب) فيما يجري ومالا يجري باستقصاء علته "[3].

وكذلك قوله في كتابه (الكامل) : "وهذا الباب قد شرحناه في الكتاب (المقتضب) في باب : (إنْ) و (أنْ) "[1].

---

(١) هو محقق كتاب المقتضب ، (ت ١٤٠٤ هـ) ، ومن مؤلفاته : (أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية) (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ، (هادي الطريق إلى ذخائر التطبيق) . ينظر ترجمته في : إتمام الأعلام ، ذيل كتاب الأعلام للزركلي ، تأليف الدكتور نزار أباظة ، وزميله ، دار صادر ، ط١ : ص ٢٤٩ .

(٢) مقدمة تحقيق المقتضب ، للمبرد ، ق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب : ص ٧١ .

(٣) المذكر والمؤنث ، للمبرد ، ق: د. رمضان عبد التواب ، وزميله ، مكتبة الخانجي ، ط٢ : ص ١٠٣ .

وفي موضع آخر يقول : " وقد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب (المقتضب) "[٢].

وهذا يُثبت لنا أنَّ المبرّد يجعل (المقتضب) في قمة كتبه في النحو فيحيل إليه في كتبه الأخرى .

أمّا كتاب (مسائل الغلط) ، الذي انتقد فيه المبرّد سيبويه[٣] فقد كان له الأثر الواضح في نسبة بعض الآراء للمبرد ، وهي مخالفة لما جاء في كتبه ، وهذا راجع إلى وجود كثير من الآراء التي انتقد فيها سيبويه ، لكنه تراجع عنها بعد ذلك ، وأثبت عكس ذلك في كتبه .

فقد ذكر ابن جني[٤] في كتابه : (الخصائص) نقلاً عن ابن السراج[٥] تلميذ المبرّد أنَّ المبرّد كان يقول عن تلك الآراء التي انتقد فيها سيبويه : " هذا شيء كنّا نراه في أيام الحداثة أمّا الآن فلا "[٦].

وفي كتاب (الانتصار) انتصر ابن ولاد [١] لسيبويه ، وردَّ على المبرّد ، ونَسَبَ إليه أقوالاً قد تراجع عنها ، ولو اطلع ابن ولاّد على كتاب (المقتضب) ، لوجد أنَّ المبرّد قد تراجع عن بعض هذه الآراء ، ووافق سيبويه[٢].

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، ق: د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ : ١١١/١ ، ١١٢.

(٢) المرجع السابق : ٢٢٩/١ .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، يكنى بأبي بشر ، صاحب (الكتاب) ، (ت ١٨٠هـ) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

(٤) هو عثمان بن جني ، يكنى بأبي الفتح ، (ت٣٩٢هـ) ، ومن مؤلفاته : (اللمع) و (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام ، للخطيب البغدادي ، ق : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ : ٢٠٥/١٣ ، انباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط١: ٣٣٥/٢-٣٤٠ .

(٥) هو محمد بن السَّري بن سهل السراج ، يكنى بأبي بكر ، (ت ٣١٦هـ) ، ومن مؤلفاته : (الأصول النحو) ، و (الاشتقاق) ، و(الشعر والشعراء) . ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ، ق : طه محمد الزيني ، وزميله ، مطبعة مطفى الحلبي ، مصر ، ط ١ : ص ٨٠ ، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دارا المعارف ، ط٢ : ص ١١٢ .

(٦) الخصائص ، لابن جني ، ق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، ط١ : ٢٠٦/١ .

واقتداءً بالسابقين من العلماء ، وعنايتهم بنسبة الأقوال إلى أصحابها ، نشأت فكرة هذا الموضوع ، فقد خصصتُ هذه الدراسة لتتبع الأقوال النحوية والتصريفية التي نُسبت إلى أبي العباس المبرّد ، والتحقيق فيها ، وبيان مدى صحّة نسبتها إليه ، وذلك من خلال الرجوع إلى مؤلفات المبرّد ، والنظر فيها ومعرفة ما صحَّت نسبته إليه ، وصحَّ اختياره له وما نُسِب إليه من غير اختياراته وآرائه ، والكشف عن أسباب ذلك بالدارسة والتحليل .

فهذه الدراسة تسلط الضوء على الآراء المنسوبة إلى المبرّد وفي كتبه ما يعارضها وتحاول تفسيرها والبحث في أسبابها ما أمكن ذلك .

وأمَّا أسباب اختيار هذا الموضوع ، فهي كالآتي :

١ – ثقة العلماء بالمبرّد وبعلمه ، فهو حجة في العربية .

٢ – كثرة الآراء المنسوبة إلى المبرّد وفي كتبه ما يعارضها ، الأمر الذي لا يخفى على المتخصِّصين مما جعلها ظاهرة تستحق الدراسة والتحقيق .

٣ – الرغبة في تصحيح مذهب عَلَم من أعلام العربية .

٤ – تساهل بعض العلماء في نقل آراء المبرد ، دون الرجوع إلى مؤلفاته والاطلاع عليها وتتبع أقواله.

٥ – الاقتداء بالسابقين من العلماء ، في عنايتهم بالتوثيق ونسبة الأقوال إلى أصحابها ، وتحري الدقة في ذلك .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاّد ، يكنى بأبي العباس ، (ت٣٣٢هـ) ، ومن مؤلفاته : (المقصور و الممدود) ، و (الانتصار لسيبويه على المبرّد) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٣٨٦/١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ ، والانتصار لسيبويه على المبرّد ، لابن ولاد ، ق: د. زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة ، ط١: ص ١٦٩ .

الهدف من الدراسة :

١- العناية بأقوال أبي العباس المبرّد النحوية والتصريفية ، والتحقق من صحة نسبة الأقوال إليه ، وتصحيح ما نسب إليه من قول ، وفي كتبه ما يعارضه .

٢- الكشف عن عناية علماء العربية بتوثيق النصوص ، ونسبتها إلى أصحابها.

٣- الوقوف على أسباب تعدد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد ، وذلك من خلال الدراسة والتحليل .

٤- تتبع آراء المبرّد في كتابه : (مسائل الغلط) ، وبيان أثره في تعدد الآراء المنسوبة إليه والوقوف على الآراء التي تراجع عنها .

٥- بيان أثر المبرّد فيمن جاء بعده من العلماء .

الدراسات السابقة حول الموضوع :

المبرّد علم بارز من علماء العربية ، وقد كثرت حوله الدراسات وتنوعت ، بتنوع كتبه وآثاره العلمية ، ومنها :

١ -القضايا النحوية في كتاب (الكامل) للمبرد ، ميسون عبد الرؤوف أبو طبنجة رسالة ماجستير .

٢ -إعراب الآيات القرآنية للمبرد جمعًا ودراسةً ، محمد إبراهيم المرشد ، رسالة دكتوراه .

٣ -أثر القاعدة النحوية في تطويع الشواهد اللغوية لدى المبرّد ، ياسين أبو الهيجاء رسالة ماجستير .

٤ -المبرّد والقراءات القرآنية دراسة لغوية ، أحمد عبد الكريم سالم كليب ، رسالة ماجستير .

٥ -المبرّد ومنهجه النحوي ، جابر بكر أبو السعود ، رسالة ماجستير .

٦ -الدرس الصرفي عند المبرّد ، زهير أحمد سعيد عبد الفتاح ، رسالة ماجستير .

٧ -المسائل النحوية والصرفية في كتاب (الكامل) للمبرد ، رفعت عبد الحميد محمود الليثي ، رسالة ماجستير .

٨ -المبرّد حياته وعلمه ، عبد الجليل بدا ، رسالة ماجستير .

٩ -تحقيق الآراء التي نسبها الرضي[١] للمبرد في شرحه على كافية ابن الحاجب[٢] سعاد يوسف أبو المجد ، رسالة دكتوراه .

وهذه الدراسة خصصتها الباحثة ، في جزء من الأقوال المنسوبة إلى المبرّد ، وهذا الجزء يتمثل فيما نسبه الرضي إلى المبرّد ، في شرحه على كافية ابن الحاجب .

وقد استفدت كثيرًا في هذه الدراسة من عمل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – ، وجهده الذي بذله في تحقيق كتاب (المقتضب) ، وفي كتابه (أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية) ، فقد كان له الفضل – بعد الله – في الوصول إلى كثير من الآراء المنسوبة للمبرّد ، وفهمها ، وتحليليها ، فقد وفَّر عليَّ كثيرًا من الجهد والوقت ، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء ، على ما قدمه لخدمة اللغة العربية وعلومها .

وقد قسمت هذه الدراسة ، إلى : **مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة** .

وقد جاءت خطتها ، كالآتي :

المقدمة : تضمنت ما يأتي : أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة حوله ، والهدف من هذه الدراسة ، وخطتها ، ومنهجي فيها ، وبعض الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة .

التمهيد : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أبو العباس المبرّد .

وتناولتُ فيه : اسمه ، ولقبه ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومنزلته العلمية ومؤلفاته ، ووفاته .

المبحث الثاني : عناية علماء العربية بتوثيق الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها.

---

(١) هو رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، (ت ٦٨٨هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح كافية ابن الحاجب) (شرح شافية ابن الحاجب) ، (شرح القصائد السبع العلويات) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٥٦٧/١ ، ٥٦٨ .

(٢) هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، يكنى بأبي عمرو ، ويعرف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ومن مؤلفاته : (الكافية) ، (الشافية) ، (الإيضاح في شرح المفصل) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ .

الفصل الأول : الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الآراء النحوية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

المبحث الثاني : الآراء التصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها .

وكان عملي في هذا الفصل ، على النحو الآتي :

- جمعتُ الآراء المنسوبة إلى المبرّد من كتب النحو ، والتي خالفت ما في كتب المبرّد .
- قسّمتُ الآراء المنسوبة إلى المبرّد ، على حسب موضوعها .
- جعلتُ لكل رأي عنوانًا مستقلاً ، مع ترتيب الآراء حسب ألفية ابن مالك[1].
- بدأتُ بذكر رأي المبرّد في المسألة الواردة في كتبه ، ثمَّ قمت بسرد الآراء المنسوبة إلى المبرّد ، والتوضيح لتلك الآراء ، مع مراعاة الترتيب الزمني للآراء .
- الاكتفاء – في بعض الأحيان – بذكر اسم العالم الذي نسب القول المخالف إلى المبرّد ، وذلك عندما يكون قوله كقول من سبقه ، أو قريب منه.

الفصل الثاني : أسباب اختلاف الآراء المنسوبة لأبي العباس المبرّد عمَّا في كتبه .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأسباب التي ترجع إلى أبي العباس المبرّد نفسه .

المبحث الثاني : الأسباب التي ترجع إلى المتلقي أو الدارس لآراء أبي العباس المبرّد .

وكان عملي في هذا الفصل ، على النحو الآتي :

-وقفتُ على بعض المسائل التي نُسِبَ فيها قول إلى المبرّد ، وهو مخالف لما في كتبه ، محاولاً استنباط السبب الذي أدى إلى نسبة ذلك القول إليه .

-جعلتُ السبب عنوانًا للمسالة ، ثمَّ ذكرت أمثلة على السبب من الأقوال المنسوبة ، وبعد ذلك شرحت المثال و توضيحه .

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن مالك ، يكنى بأبي عبد الله ، (ت ٦٧٢هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح الكافية الشافية) ، و (الألفية) ، (التسهيل) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١/١٣٠-١٣٧ .

الفصل الثالث : أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .

ويتكون من المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .

وكان عملي في هذا المبحث ، على النحو الآتي :

- معرفة كتاب (مسائل الغلط) ، وحقيقة نسبته إلى المبرّد .
- كشفتُ عن أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدد الآراء المنسوبة إلى المبرّد .

المبحث الثاني : الآراء التي ذكرها أبو العباس المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، ثم تراجع عنها في كتبه الأخرى .

و كان عملي في هذا المبحث ، على النحو الآتي :

- وضعتُ عنوانًا لكل مسألة .
- بدأتُ المسألة بقول المبرّد الذي ورد في كتابه (مسائل الغلط) ، و اعترض فيه على سيبويه إلا في مسألة واحدة ، اعترض فيها على الأخفش[1] مع ذكر قول سيبويه في المسألة .
- ذكرتُ بعد ذلك ردّ ابن ولاّد على المبرّد في المسألة نفسها .
- ذكرتُ من وافق المبرد في قوله الذي في (مسائل الغلط) .
- ختمتُ المسألة بذكر قول المبرّد الثاني الناسخ لقوله الأول ، الذي استقر عليه واختاره ، معتمدًا في إثباته على كتاب (المقتضب) أولاً ، ثم باقي كتب المبرّد .

الفصل الرابع : أثر المبرّد فيمن جاء بعده من العلماء .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

---

(١) هو سعيد بن مسعدة ، يكنى بأبي الحسن ، ويلقب بالأخفش ، (ت ٢١٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (معاني القرآن) ، و (الأوسط) ، و(المقاييس في النحو) . بغية الوعاة : ١/٥٩٠-٥٩١ .

وبالإضافة إلى ما ذكرته من منهج خاص بكل فصل اتبعت منهجًا عامًا في البحث كله ، وهو كالآتي :

- عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها ، بذكر اسم السورة ، ورقم الآية ، مع العناية بضبط الآيات القرآنية ضبطًا كاملا في المتن والحاشية .

- نسبتُ القراءات القرآنية إلى أصحابها ، ووثقتها من كتب القراءات المتخصصة وبعض كتب التفسير .

- خرّجتُ الأمثال من الكتب التي تُعنى بها ، مع ذِكر مناسبة المثل ، وقصته قدر الإمكان .

- خرّجتُ الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء إنْ وجدت فإنْ لم توجد لجأت إلى مصادر أخرى ، ولاسيما المتقدمة منها ، مع نسبتها إلى قائليها ، ما لم يمنع من ذلك جهالة القائل ، بعد البحث والتقصي ، مجتهدًا في ذكر بحر البيت ، وضبط الأبيات الشعرية بالشّكل ، وبيان اختلاف الروايات ، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات أصحاب هذه المصادر.

- وثّقتُ الآراء والأقوال ، من مصادرها الرئيسة ، ما لم يتعذّر وجود المصدر بين يديَّ ، فألجأ إلى توثيقها من كتب أخرى ما أمكن ذلك .

- اتبعتُ المنهج التاريخي ، وهو مراعاة الترتيب الزمني عند ذكر آراء العلماء ، و كذلك المراجع في الحاشية .

- كتبتُ ترجمة مختصرة للأعلام الواردة أسماؤهم من كتب التراجم ، مكتفياً باسم العالم وكنيته ولقبه ، وأهم مؤلفاته ، وتاريخ وفاته .

- ذيّلتُ الرسالة بفهارس فنيّة ، تُساعد القارئ في الوصول إلى بغيته بسهولة ، وهي على النحو الآتي : فهرس الآيات القرآنية – مرتبةً حسب السورة والآية ، والأحاديث النبوية ، وأمثال العرب ، والأبيات الشعرية مرتبة حسب القافية ، وحركتها والأعلام والمصادر والمراجع – مرتبةً ترتيبًا ألفبائيًا – ثم ختمتُ الفهارس ، بفهرس الموضوعات .

وقد واجهتني بعض الصعوبات في أثناء عملي في هذه الدراسة ، ومن أصعبها : تنوع المصادر وكثرتها التي تغذّي هذه الدراسة ، وتمدُّها بالمادة العلمية ، وقد تجاوزتها – بحمد الله وتوفيقه – فقد بذلتُ فيها جهدي ، إذْ لم تمنعي من إكمال بحثي ، و لم تقف عائقًا دون تحقيق هدفي .

أسأل الله تعالى أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، وأن يتقبل منِّي الصالحات ، ويعفو عن الزلاّت ، إنّه سميع مجيب .

التمهيد

المبحث الأول : أبو العباس المبرّد.

١- اسمه ونسبه . ٢- لقبه . ٣- نشأته .
٤- شيوخه . ٥- تلامذته . ٦- منزلته العلمية .
٧- مؤلفاته . ٨- وفاته .

المبحث الثاني :

عناية علماء العربية بتوثيق الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها.

المبحث الأول : أبو العباس المبرّد .

١- اسمه ونسبه :

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيّر بن حسَّان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد – أو زيد – بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أَسلم – وهو ثُمالة – بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأَزد بن الغوث[١].

وإلى (ثُمّالَة) و (الأزد) الموجودين في هذه السلسلة يَنتسب المبرّد في بعض المصادر ، فيقال : (الثمالي الأزدي)[٢] .

وسموا ثمالة بهذا الاسم ، لأنهم شهدوا حربًا فَنِيّ فيها أكثرهم ، فقال الناس : ما بقي منهم إلا ثمالة[٣] ، و" الثُّمَالَة : الماء القليل يبقى في أسفل الحوض ، أو السِّقاء"[٤].

٢- لقبه :

اختلفت المصادر في سبب تلقيبه بالمبرّد :

فقيل : إنّما لُقِّب بالمبرّد ؛ لأنه لما صنَّف المازني[٥] كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له المازني : قم فأنت (المبرِّد) بكسر الراء ، – أي المثبت للحق – فحرَّفه الكوفيون ، وفتحوا الراء"[٦].

---

(١) ينظر ترجمة المبرّد في : أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ ، طبقات النحويين واللغويين : ص ١٠١-١١٠ ، الفهرست ، لابن النديم ، ق: رضا تجدد : ص ٦٤-٦٦ ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، ق : د. إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ، ط١: ٦/ ٢٦٧٨-٢٦٨٤ ، إنباه الرواة : ٣/٢٤١-٢٥٣ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، ق: د. إحسان عباس ، دار صادر : ٤/٣١٣-٣٢٢ ، الوافي بالوفيات ، للصفدي ق : أحمد الأرنأووط ، وزميله ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ : ٥/١٤١،١٤٢ ، بغية الوعاة: ١/٢٦٩-٢٧١.

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٧٨ ، وفيات الأعيان : ٤/ ٣١٤ .

(٣) ينظر : سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكري ، ق: عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤هـ : ١/ ٣٣٩ ،٣٤٠ ، وفيات الأعيان : ٤/ ٣٢٠ .

(٤) لسان العرب : لابن منظور ، دار صادر ، مادة (ثمل) ،١١/٩١ .

(٥) هو بكر بن محمد بن عثمان ، يكنى بأبي عثمان ، (ت ٢٤٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (التصريف) ، (الألف واللام) ، و (القوافي) . ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص ٥٧-٦٥ ، وطبقات النحويين واللغويين : ص ٨٧-٩٣ .

(٦) معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٧٩ ، و بغية الوعاة : ١/٢٦٩ .

ويذكر المبرّد نفسُه سببًا لتلقيبه بهذا اللقب ؛ فيقول : " كان سبب ذلك أنَّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة ، فكرهت الذهاب إليه فدخلت على (أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني)[1] ، فجاء رسول الوالي يطلبني فقال لي أبو حاتم : ادخل هنا – يعني غلاف مُزَمّلة[2] فارغًا – فدخلت فيه ، وغطّى رأسي ، ثم خرج على الرسول ، فقال : ليس هو عندي ، فقال : أُخْبِرت أنه دخل إليك ، قال : فادخل الدار وفتّشها ، فدخل وطاف في كل موضع من الدار ، و لم يفطن لغلاف المُزَمّلة ، ثم خرج فجعل (أبو حاتم) يصفق وينادي على المُزَمّلة : المبرَّد المبرَّد ! وتسامع الناس بذلك فلهجوا به "[3].

٣- نشأته:

ولد المبرّد في البصرة ، "يوم الاثنين في ذي الحجة ، ليلة عيد الأضحى سنة (٢١٠ هـــ) "[4] ، روى ذلك تلميذاه[5] : أبو بكر بن السراج ، وأبو علي الصفار[6].

ونشأ المبرّد بالبصرة وظلَّ بها حتى سنة (٢٤٦ هـــ) ، ثم انتقل إلى (سُرَّ مَنْ رأى) بطلب من الخليفة المتوكل[7]، ولمَّا قُتل المتوكل سنة (٢٤٧ هـــ) ، رحل المبرّد إلى بغداد فقدم بلدًا لا عهد له بأهله ، فاختلَّ وأدركته الحاجة ، فتوخى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبب له القول ، فلم

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني ، يكنى بأبي حاتم ، (ت ٢٥٥هـــ) ، ومن مؤلفاته : (ما يلحن فيه العامة) ، و(المذكر والمؤنث) ، و(المقصور والممدود) . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ٩٤-٩٦ ، معجم الأدباء : ٣/ ١٤٠٦- ١٤٠٨ ، بغية الوعاة : ٦٠٦/١ .

(٢) المُزَمَّلة : التي يبرّد فيها الماء . القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، ق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، ط :٨ مادة (زمل) : ص ١٠١١ .

(٣) وفيات الأعيان : ٣٢١/٤ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ص١١٠ ، وينظر: معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٧٩ ، وفيات الأعيان : ٣١٩/٤ .

(٥) ينظر : الفهرست : ص ٦٥ .

(٦) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن ، يكنى بأبي علي الصفار ، (ت ٣٤١هـــ) . ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٤٦/١-٢٤٨ ، والوافي بالوفيات: ١٢٣/٩ ، وبغية الوعاة : ٤٥٤/١ .

(٧) هو جعفر بن محمد (المعتصم) بن هارون (الرشيد) بن محمد (المهدي) ، أمير المؤمنين ، خليفة عباسي ، يكنى بأبي الفضل ، (ت ٢٤٧هـــ) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٤٥/٨-٥٥ .

يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسر ، يوهم بذلك أنّه قد سُئل فصارت حوله حلقة عظيمة ، فتشوف أحمد بن يحيى – ثعلب[١] – إلى الحلقة ، فأمر الزجّاج[٢] ، وابن الحائك[٣] بالنهوض إليه ، فقال لهما : فُضّا حلقة هذا الرجل ، فلما صاروا بين يديه قال له الزجّاج أتأذن في المفاتشة ؟ فقال المبرّد : سل عمّا أحببت ، فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه وأخرى حتى بلغت أربع عشرة مسألة ، وهو يجيب عن كل واحدة منها بما فعله في المسألة الأولى ، فلما رأى ذلك الزجّاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقًا هذا الرجل ، ولا بدّ لي من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد اشهر علمه وانتشر في الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكني أقول بالعلم والنظر[٤].

وقد اتصل المبرّد بمحمد بن عبد الله بن طاهر[٥] بطلب منه ، بعد وفاة المتوكل فلم يزل يزل مقيمًا معه ، وسبب له أرزاقًا على مصر ، حسبما كانت أرزاق الندامى تجري عليهم من هناك[٦].

ويظهر أنَّ المبرّد قد بقي في بغداد حتى مات ، ودفن فيها كما سيأتي .

٤- شيوخه:

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار ، يكنى بأبي العباس ، ويعرف بثعلب ، (ت ٢٩١هـ) ، ومن مؤلفاته : (الفصيح) ، و(مجالس ثعلب) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٤٤٨/٦-٤٥٦ .

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن السَّرِي الزجّاج ، يكنى بأبي إسحاق ، (ت ٣١٠هـ) ، ومن مؤلفاته : (معاني القرآن) و(النوادر) ، و(ما ينصرف وما لا ينصرف) . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١١ ، و معجم الأدباء : ١/ ٥١-٦٣، وإنباه الرواة : ١/ ١٩٤-٢٠١ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داؤد الهمذاني ، (ت ٣٣٤هـ) ، ومن مؤلفاته : (الإكليل) ، و(سرائر الحكمة) و (الجواهر العتيقة). ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ١/ ٣١٤-٣١٩ ، بغية الوعاة : ٤٩٨/١ .

(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص ١٠٩-١١٠ .

(٥) هو محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب ، يكنّ بأبي العباس الخزاعي ، وَلِيَ إمارة بغداد أيام المتوكل ، كان يقرِّب أهل العلم والأدب ، (ت ٢٥٣هـ) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٤٢١/٣-٤٢٦ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة : ٢٤٧/٣.

تلقى المبرّد العلم على يد نخبة من علماء عصره هم :

١- **الجرمي** : صالح بن إسحاق ، يكنى بأبي عمر ، (ت٢٢٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (القوافي) ، و (التثنية والجمع) ، و (العروض)[١].

قرأ المبرّد عليه ثُلث كتاب سيبويه[٢].

٢- **التَّوزي** : عبد الله بن محمد بن هارون التّوزي ، يكنى بأبي محمد ، مولى لقريش (ت٢٣٠هـ) ، من مؤلفاته : (الأمثال) ، و (الأضداد) ، و (فعلت وأفعلت)[٣].

قال عنه المبرّد : " ما رأيت أحدًا أعلم بالشعر من أبي محمد التّوزي ، كان أعلم من الرياشي[٤] ، والمازني وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة[٥]"[٦].

وقد جرى ذكر اسم التّوزي في (الكامل)[٧] و (الفاضل)[٨] كثيرًا ، وقد تضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرد عن التوّزي .

٣- **الزيادي** : إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه ، يكنى بأبي إسحاق ، (ت ٢٤٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح نكت كتاب سيبويه) و(الأمثال) ، و(النقط والشكل)[١].

---

(١) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ٤٧ ، معجم الأدباء : ٤/ ١٤٤٢-١٤٤٤، وبغية الوعاة : ٢/٨ .

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٠ ، وفيات الأعيان: ٤/٣١٤ .

(٣) ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص ٦٥، طبقات النحويين واللغويين : ص ٩٩ ، معجم الأدباء : ٤/ ١٥٤٦ .

(٤) هو العباس بن الفرج الرياشي ، يكنى بأبي الفضل ، (ت ٢٥٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (الخيل) ، و (الإبل) و(ما اختلفت اسماؤه في كلام العرب) . ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص ٦٨ ، طبقات النحويين واللغويين : ص ٩٧.

(٥) هو معمر بن المثنى التيمي ، يكنى بأبي عبيدة ، (ت ٢٠٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (مجازالقرآن) ، و(نقائض جرير والفرزدق) و (أيام العرب) . ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص ٥٢-٥٦ ، وبغية الوعاة :٢/٢٩٤-٢٩٦.

(٦) أخبار النحويين البصريين : ص ٦٥ .

(٧) الكامل : ١/١٢٤ ، ٢/٧٠٠ ، ٧٥٩ .

(٨) الفاضل ، للمبرد ، ق: عبد العزيز الميمني ، دارا لكتب المصرية ، ط٢ : ص ٤٤ ، ٤٧ .

٤- **المازني**[٢] : يقول المبرّد عنه : "لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان"[٣].
و لما توفي الجرمي ابتدأ المبرّد قراءة كتاب سيبويه على المازني[٤].

٥- **الجاحظ** : عمرو بن بحر بن محبوب ، يكنى بأبي عثمان ، (ت ٢٥٥هـ) ومن مؤلفاته : (البيان والتبيين) ، و (الحيوان) ، و(البخلاء)[٥].
وقد ظلَّ المبرّد على صلة بالجاحظ إلى آخر أيَّام حياته[٦].
وقد جرى ذِكره كثيراً في (الكامل)[٧] ، وروايات المبرّد عنه كثيرة مستفيضة .

٦- **السجستاني** [٨] : " قال المبرّد : جئت السجستاني وأنا حَدَث ، فرأيت بعض ما ينبغي أن تُهجر حلقته له ، فتركته مدّة ثم صرت إليه ، فأمليت له بيتًا لهارون الرشيد[٩] وكان يجيد استخراج المعنى ، فأجابني"[١٠].

٧- **الرياشي**[١١] : أخذ عنه المبرّد[١٢] ، وروى عنه في كتابه (الكامل)[١٣] .

---

(١) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ص ٦٨ ، والفهرست : ص٦٣ ، وبغية الوعاة : ٤١٤/١ .
(٢) ينظر ترجمته في : ص ١٤.
(٣) بغية الوعاة : ١/ ٤٦٤ .
(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٠ ، وفيات الأعيان: ٣١٤/٤ .
(٥) ينظر ترجمته في : معجم الأدباء : ٥/ ٢١٠١-٢١٢٢ ، والفهرست : ص٢٠٨ ، وبغية الوعاة : ٢٢٨/٢ .
(٦) ينظر ترجمته في : معجم الأدباء : ٥/ ٢١٢١ .
(٧) ينظر : الكامل : ٣٨٢/١، ٣٩٢، ٤٨٥ ، ٥٣٢/٢ ، ٦١٨، ٦٨٥ ، ٧٤٠ ، ١٣٧٤/٣، ١٤١١ .
(٨) ينظر ترجمته في : ص ١٤ .
(٩) هو هارون (الرشيد) بن محمد (المهدي) بن عبد الله (المنصور) ، أمير المؤمنين ، خليفة عباسي ، يكنى بأبي الفضل ، (ت ١٩٣هـ) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٩/٦-١٨ .
(١٠) أخبار النحويين البصريين : ص ٧١ .
(١١) ينظر ترجمته في : ص ١٧ .
(١٢) ينظر : أخبار النحويين البصريين : ص ٦٨ .
(١٣) ينظر : الكامل : ١٢٥/١، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٥٢٥/٢، ٦١٦ ، ٦٥٠ ، ١٠٨٧/٣، ١٣١١ ، ١٣٩٨ .

٨- **الكندي** : عون بن محمد الكندي ، يكنى بأبي مالك [١]، وقد قرأ المبرّد عليه شعر أبي تمام[٢] [٣].

٥- تلامذته:

١ - **الدينوري** : أحمد بن جعفر الدينوري ، زوج ابنة ثعلب ، يكنى بأبي علي (ت ٢٨٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (المهذب) ، و (ضمائر القرآن) ، و (إصلاح المنطق)[٤].

٢ - **ابن ولاّد** : محمد بن الوليد بن ولاّد التميمي ، يكنى بأبي الحسين ، (ت ٢٩٨هـ) ومن مؤلفاته : (المنمّق) ، و (المقصور والممدود)[٥].

٣ - **ابن كيسان** : محمد بن أحمد بن كيسان ، يكنى بأبي الحسن ، (ت ٢٩٩هـ) ومن مؤلفاته : (الوقف والابتداء) ، و(الموفقي في النحو) ، و (التصاريف)[٦].

٤ - **الزجّاج**[٧] : " من أقدم أصحاب المبرّد قراءةً عليه "[٨].

---

(١) ينظر ترجمته في : معجم الأدباء : ٥/ ٢١٤٠ .

(٢) هو حبيب بن أوس الطائي ، يكنى بأبي تمام ، شاعر عباسي ، (ت ٢٣٢هـ) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ١٥٧/٩-١٦٤ .

(٣) ينظر : أخبار أبي تمام ، لأبي بكر الصولي ، ق: خليل محمود عساكر ، وزميله ، دار الآفاق الجديدة ، ط٣ : ص ٢١٧ .

(٤) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص٢١٥ ، معجم الأدباء : ١/ ٢٠٦ ، إنباه الرواة : ٦٨/١ ، ٦٩ .

(٥) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ٢١٧ ، معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٧٤ ، إنباه الرواة : ٢٢٤/٣ ٢٢٥، بغية الوعاة : ٢٥٩/١ .

(٦) ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص٨١ ، تاريخ مدينة السلام : ١٨٧/٢ ، الفهرست : ص ٨٩ ، معجم الأدباء : ٥/ ٢٣٠٦- ٢٣٠٩ ، إنباه الرواة : ٥٧/٣-٥٩ .

(٧) ينظر ترجمته في : ص ١٥ .

(٨) الفهرست : ص ٦٦ .

٥ – **الأخفش الصغير** : علي بن سليمان بن الفضل ، يكنى بأبي الحسن ، ويلقّب بالأخفش الصغير ، (ت ٣١٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (الأنواء) ، و (التثنية والجمع) و (الاختيارين)[١].

٦ – **ابن السَّرَّاج**[٢] : " كان المبرّد يميل إليه ، ويقرّبه ، ويشرح له ، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ، ويأنس به"[٣] .

٧ – **ابن شقير** : أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير ، يكنى بأبي بكر (ت٣١٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (وجوه النصب) ، و(المقصور والممدود) ، و(المذكر والمؤنث)[٤].

٨ – **ابن الخياط** : محمد بن أحمد بن منصور الخياط ، يكنى بأبي بكر ، (ت٣٢٠هـ) ومن مؤلفاته : (معاني القرآن) ، و(الموجز) ، و (النحو الكبير)[٥].

٩ –**نفطويه** : إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة ، يكنى بأبي عبد الله يلقب بنفطويه ، (ت ٣٢٣هـ) ، ومن مؤلفاته : (المقنع في النحو) ، و (الرد على من قال بخلق القرآن) ، و (المصادر)[٦] .

---

(١) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٥ ، ١١٦ ، الفهرست : ص ٩١ ، معجم الأدباء : ٤/ ١٧٧٠-١٧٧٤ ، وفيات الأعيان : ٣/٣٠١-٣٠٣ .

(٢) ينظر ترجمته في : ص ٤ .

(٣) الفهرست : ص ٦٧ .

(٤) ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ص٨١ ، الفهرست : ص ٩١ ، معجم الأدباء : ١/ ٢٣٢ ، إنباه الرواة : ١/٦٩ ، ٢/١٣٥ ، ٣/١٥١ ، بغية الوعاة : ١/٣٠٢ .

(٥) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص١١٩ ، الفهرست : ص ٨٩ ، معجم الأدباء : ٥/ ٢٣٠٩ ، وإنباه الرواة : ٣/٥٤ ، بغية الوعاة : ١/٤٨ .

(٦) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ١٥٤ ، الفهرست : ص ٩٠ ، معجم الأدباء : ١/ ١١٤-١٢٢ و إنباه الرواة : ١/٢١١-٢١٧ .

١٠ -**ابن أبي الأزهر** : محمد بن أحمد بن مزيد ، يكنى بأبي بكر الخزاعي ، يُعرف بابن أبي الأزهر ، مُسْتملي أبي العباس[١] ، (ت ٣٢٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (الهرج والمرج) ، و(أخبار عقلاء المجانيين) ، و (أخبار قدماء البلغاء)[٢].

١١ -**الخزَّاز** : عبدالله بن محمد بن سفيان الخزَّاز ، يكنى بأبي الحسين ، (ت ٣٢٥هـ) ومن مؤلفاته : (المختصر في علم العربية) ، و(المقصور والممدود) ، و(معاني القرآن)[٣].

١٢ -**الوشاء** : محمد بن أحمد بن إسحاق بن يحيى ، يكنى بأبي الطيب ، يُعرف بابن الوشاء (ت ٣٢٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (مختصر في النحو) ، و (جامع النحو) ، و (المذكر والمؤنث)[٤].

١٣ -**الصولي** : محمد بن يحيى بن العباس بن محمد بن صول ، يكنى بأبي بكر ، (ت ٣٣٥هـ) ومن مؤلفاته : (الأوراق) ، و(أدب الكاتب) ، و (أخبار أبي تمام)[٥].

١٤ -**ابن النحاس** : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، يكنى بأبي جعفر يعرف بابن النحاس ، (ت ٣٣٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (إعراب القرآن) ، و (اشتقاق أسماء الله عز وجل) ، و(الكافي)[٦] .

---

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٦ .

(٢) ينظر ترجمته في : الفهرست : ص ١٦٥ ، بغية الوعاة : ٢٤٢/١ .

(٣) ينظر ترجمته في : الفهرست : ص ٩٠ ، و تاريخ مدينة السلام : ٣٤٣/١١ ، ٣٤٤ ، إنباه الرواة :١٣٠/٢ ، ١٣١ بغية الوعاة : ٥٥/٢ .

(٤) ينظر ترجمته في : الفهرست : ص ٩٣ ، وتاريخ مدينة السلام : ٦٣/٢ ، ٦٤ ، ومعجم الأدباء : ٢٣٠٣/٦ وإنباه الرواة : ٦١/٣ ، ٦٢ ، والوافي بالوفيات : ٢٥/٢ .

(٥) ينظر ترجمته في : الفهرست : ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، و معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٧٧ ، ٢٦٧٨ ، وإنباه الرواة : ٢٣٣/٣-٢٣٦ .

(٦) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ٢٢٠ ، وإنباه الرواة ١٣٦/١ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/١ .

١٥ -**الصفار**[١] :" صاحب المبرّد صحبةً أشتهر بها ، روى عنه وسمع الكثير"[٢].

١٦ -**مبرمان** : محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، يكنى بأبي بكر ، ويعرف بـــ(مبرمان) ، (ت ٣٤٥هـــ) ، ومن مؤلفاته : (العيون) ، و (النحو المجموع على العلل) ، و(شرح شواهد كتاب سيبويه)[٣] .

١٧ -**ابن دُرُستويه** : عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه ، يكنى بأبي محمد ،" قرأ على المبرّد (الكتاب) وبَرعَ "[٤]، (ت ٣٤٧هـــ) ، ومن مؤلفاته: (المتمّم) ، و(الإرشاد في النحو) ، و(مناظرة سيبويه للمبرد)[٥] .

١٨ -**الطوماري** : عيسى بن محمد بن أحمد الطوماري ، يكنى بأبي علي ،(ت ٣٦٠هـــ)[٦].

٦- منزلته العلمية:

لقد كان لأبي العباس المبرّد مكانة عظيمة في نفوس معاصريه ومن بعدهم ، وتظهر لنا هذه المنزلة العالية التي وصل إليها المبرّد ، من خلال ما نُقِلُ إلينا من أقوال العلماء في وصف المبرّد والثناء عليه .

---

(١) ينظر ترجمته في : ص ١٥

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات : ١٢٣/٩ .

(٣) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٤ ، والفهرست : ص ٦٦ ، ومعجم الأدباء : ٦/ ٢٥٧٢-٢٥٧٤ ، إنباه الرواة : ١٨٩/٣ ، ١٩٠ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٦ .

(٥) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٦ ، والفهرست : ص ٦٨ ، ٦٩، وفيات الأعيان : ٤٤/٣ ، بغية الوعاة :٣٦/٢ .

(٦) ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٥١١/١٢ ، ٥١٢ ، والأنساب ، للسمعاني ق : عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر ، ط١: ٨٣/٤ ، وإنباه الرواة : ٢٤٢/٣ .

قال عنه **أبو الطيب اللغوي**[1]: " أَخَذَ النحو عن المازني والجرمي جماعة ، برع منهم أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي ، فلم يكن في وقته ولا بعده مثله"[2].

وقال عنه **أبو سعيد السيرافي**[3]:" انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني ، إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي"[4].

وقال **الأزهري**[5] عن أبي العباس وهو يفاضل بينه وبين ثعلب : "وكان محمد بن يزيد أعذب الرجلين بيانًا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادر الطريف ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه "[6].

وقال عنه **ابن جني** : "يعدُّ جبلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها"[7].

وقال عنه **الثعالبي**[8] : " بعيد الصوت في الأعيان ، من الأدباء والنحويين ، الذين يؤخذ يؤخذ عنهم ، ويُقْتبس منهم "[9].

---

(١) هو عبد الواحد بن علي الحلبي ، يكنى بأبي الطيب اللغوي ، (ت٣٥١هـ) ، ومن مؤلفاته : (مراتب النحويين) و (الإبدال) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٢٠/٢ .

(٢) مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٥٥م : ص ٨٣ .

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، يكنى بأبي سعيد السيرافي ، (ت ٣٦٨هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح كتاب سيبويه) و (أخبار النحويين البصريين) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة: ٥٠٧/١-٥٠٩ .

(٤) أخبار النحويين البصريين : ص٧٢ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري ، يكنى بأبي منصور (ت٣٧٠هـ) ، ومن مؤلفاته : (التهذيب) و (غريب الألفاظ) . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٣٣٤/٤ ، ٣٣٥ .

(٦) تهذيب اللغة ، للأزهري ، ق: عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف : ٢٧/١ .

(٧) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ق: د. حسن هنداوي : ١٢٩/١ ، ١٣٠ .

(٨) هو عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، يكنى بأبي منصور ، (ت ٤٢٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (فقه اللغة) و(يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر) و (لطائف المعارف) . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ١٧٨/٣-١٨٠ .

(٩) لطائف المعارف ، لأبي منصور الثعالبي : ص ٣٣ .

ووصفه **الخطيب البغدادي**[1] بأنه : " شيخ أهل النحو وحافظ علم العربية ... وكان علمًا فاضلاً موثوقًا به في الرواية ، حسن المحاضرة ، مليح الأخبار ، كثير الأخبار ، كثير النوادر"[2].

وقال عنه **ابن الجوزي**[3] : " له المعرفة التامة باللغة ، وكان في نحو البصريين آية ... وكان موثوقاً به في الرواية "[4].

كما قال عنه **ابن خلكان**[5] : " وكان المبرّد كثير الأمالي ، حسن النوادر"[6].

وقال عنه **الصفدي**[7] : " إمام العربية ببغداد في زمانه "[8].

وقال عنه **ابن كثير**[9] " كان ثقةً ثبتًا فيما ينقله "[10].

---

(١) هو أحمد بن علي بن ثابت ، يكنى بأبي بكر ، ويعرف بالخطيب البغدادي ،(ت ٤٦٣هـ)، ومن مؤلفاته : (تاريخ بغداد) و (شرف أصحاب الحديث) . ينظر ترجمته في : معجم الأدباء :١/ ٣٨٤-٣٩٦ .

(٢) تاريخ مدينة السلام : ٦٠٣/٤ .

(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، يكنى بأبي الفرج ، الفقيه الحنبلي ، (ت ٥٩٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم) و (الموضوعات) . ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٣/ ١٤٠-١٤٢ .

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، ق: محمد عبد القادر عطا ، وزميله ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ٣٨٩/١٢ .

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان ، قاضي القضاة شمس الدين ، يكنى بأبي العباس ، (ت ٦٨١هـ) ومن مؤلفاته : (وفيات الأعيان) . ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات: ٢٠١/٧-٢٠٧ .

(٦) وفيات الأعيان : ٣١٤/٤ .

(٧) هو خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، ، أديب مؤرخ ، (ت٧٦٤هـ) ، ومن مؤلفاته : (الوافي بالوفيات) و (شرح لامية العجم) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٣١٥/٢ ، ٣١٦

(٨) الوافي بالوفيات : ٥/ ١٤١ .

(٩) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي الدمشقي الفقيه الشافعي ، يعرف بابن كثير ، يكنى بأبي الفداء (ت ٧٧٤هـ) ، ومن مؤلفاته : (البداية والنهاية) و (تفسير القرآن الكريم) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٣٢٠/١ .

(١٠) البداية والنهاية ، لابن كثير ، ق: د. عبد الله عبد المحسن التركي ، درا هجر ، ط١ : ٦٨٠/١٤ .

وقال عنه **السيوطي**[1] : " كان إمام العربية ببغداد في زمانه ... وكان فصيحًا بليغًا مفوهًا ، ثقةً إخباريًا علاّمةً ، صاحب نوادر وظرافة "[2].

٧- مؤلفاته :

ألف المبرّد كتبًا ورسائل كثيرة ، ذكرت متفرقة في بطون كتب التراجم وغيرها ، وهذه الكتب منها ما هو مخطوط أو مطبوع ، ومنها ما هو مفقود .

وهي كالآتي مرتبةً ترتيبًا ألفبائيًا :

١ -**احتجاج القراء** : ذُكر في (معجم الأدباء)[3].

٢ -**الاختيار** : ذكره المبرّد في كتابه (الكامل) ، قال : "وقد شرحنا ذلك في كتاب (الاختيار)"[4].

٣ -**أدب الجليس** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[5].

٤ -**أسماء الدواهي عند العرب** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، وذكر في (الوافي بالوفيات)[6] باسم : (الدواهي) .

٥ -**الاشتقاق** : ذُكر في (الخصائص) ، و (معجم الأدباء) ، و (بغية الوعاة)[7].

٦ -**أعجاز أبيات** : وهي رسالة صغيرة ، نشرها عبد السلام هارون .

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي ، أمام حافظ ومؤرخ وأديب ، (ت ٩١١ هـ) ، ومن مؤلفاته : (الأشباه والنظائر في النحو) و (بغية الوعاة) و (الاقتراح) ، ينظر ترجمته في : الأعلام للزركلي : ٣٠١/٣، ٣٠٢ .

(٢) بغية الوعاة : ٢٦٩/١ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ .

(٦) ينظر : الكامل : ٧٦٠/٤ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ينظر : الخصائص : ٢٤/١ ، ومعجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

٧ -**الاعتنان** : ذكره البغدادي[١] في (خزانة الأدب)[٢].

٨ -**إعراب القرآن** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[٣].

٩ -**الأنواء و الأزمنة** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٤].

١٠ -**البلاغة** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات) [٥]، ونَشَرَ هذا الكتاب محققًا الدكتور رمضان عبد التواب .

١١ -**التصريف** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٦].

١٢ -**التعازي** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٧]، وحقق هذا الكتاب الدكتور رمضان عبد التواب ، وزميله الدكتور صلاح الدين الهادي .

١٣ -**الجامع** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و (الوافي بالوفيات)[٨].

١٤ -**الحث على الأدب والصدق** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٩].

١٥ -**الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[١٠].

١٦ -**الخط والهجاء** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[١١].

١٧ -**الرد على سيبويه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[١].

---

(١) هو عبد القادر بن عمر بن يزيد بن الحاج أحمد البغدادي ، (ت ١٠٩٣ هـ) ، ومن مؤلفاته : (خزانة الأدب) (شرح شواهد الشافية) ، (شرح أبيات مغني اللبيب) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٤/ ٤١٠ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ١٦٤/٥ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

(٨) ينظر : المرجع السابق .

(٩) ينظر : المرجع السابق .

(١٠) ينظر : المرجع السابق .

(١١) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

١٨ -**الرسالة الكاملة** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٢].

١٩ -**الروضة** : ذُكر في (المثل السائر) ، و(معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[٣].

٢٠ -**الرياض المونقة** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٤].

٢١ -**الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٥].

٢٢ -**الشافي** : ذُكر في (شرح الرضي على الكافية) ، و(الأشباه والنظائر في النحو)[٦].

٢٣ -**شرح شواهد كتاب سيبويه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[٧].

٢٤ -**شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٨].

٢٥ -**شرح لامية العرب للشنفرى**[٩]: طبع هذا الكتاب مع كتاب (أعجب العجب) للزمخشري[١٠] .

٢٦ -**شرح ما أغفله سيبويه** : ذُكر في (الانتصار لسيبويه على المبرّد)[١١].

٢٧ -**صفات الله جل وعلا** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[١٢].

---

(١) ينظر : المرجع السابق .، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٣) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، ق: أحمد الحوفي ، وزميله ، دار نهضة مصر : ١٣/١ ، ومعجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤١/٣ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٧/٣ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٨) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٩) هو عمرو بن مالك الأزدي ، لقبه الشنفرى ، وهو شاعر جاهلي . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٨٥/٥

(١٠) هو جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري ، يكنى بأبي القاسم ، (ت ٥٣٨هـ) ، ومن مؤلفاته : (المفصل) ، (الكشاف) ، (شرح الفصيح) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٩ ، ٢٨٠.

(١١) ينظر : الانتصار : ص١١٣ .

(١٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

٢٨ -**ضرورة الشعر** : ذكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[١].

٢٩ -**طبقات النحويين البصريين وأخبارهم** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، وذكر في (بغية الوعاة) باسم : (طبقات النحاة البصريين)[٢].

٣٠ -**العبارة عن أسماء الله تعالى** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٣].

٣١ -**العروض** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[٤].

٣٢ -**الفاضل والمفضول** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٥]، وقد نشره عبد العزيز الميمني .

٣٣ -**الفتن والمحن** : ذُكر في (أخبار أبي تمام)[٦].

٣٤ -**قواعد الشعر** : ذُكر في (معجم الأدباء)[٧].

٣٥ -**القوافي** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٨] ، وقد نشره الدكتور رمضان عبد التواب.

٣٦ -**الكافي في الأخبار** : ذُكر في (الوافي بالوفيات)[٩].

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٦) ينظر : أخبار أبي تمام : ص ١٥٨ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ .

(٨) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٩) ينظر : الوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

٣٧ -**الكامل** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(وفيات الأعيان)[١]، وهو كتاب مطبوع ومعروف ، وهو من أشهر كتب المبرّد[٢].

٣٨ -**ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و ذكر في (بغية الوعاة) باسم : (ما اتفق لفظه واختلف معناه)[٣]، وقد طبع بتحقيق عبد العزيز الميمني .

٣٩ -**المدخل في كتاب سيبويه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(ارتشاف الضرب) ، و (الوافي بالوفيات) باسم : (المدخل إلى كتاب سيبويه)[٤].

٤٠ -**المدخل في النحو** : ذُكر في (معجم الأدباء)[٥].

٤١ -**المذكر والمؤنث** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٦]، وقد نشره نشره وحققه الدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي .

٤٢ -**المادح والمقابح** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٧].

٤٣ -**مسائل الغلط** : ذُكر في (الخصائص) ، و(المزهر)[٨]، ولعله هو كتاب (الرد على سيبويه).

٤٤ -**معاني القرآن** : ويعرف بالكتاب التام[٩]، ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(بغية الوعاة)[١].

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، ووفيات الأعيان : ٣١٤/٤ .

(٢) ينظر: معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٨٤

(٣) ينظر : معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٨٤ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٨٤ ، وارتشاف الضرب : ٢١٤٨/٤ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ .

(٦) ينظر : المرجع السابق ، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء : ٦/ ٢٦٨٤، والوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

(٨) ينظر : الخصائص : ٢٠٦/١ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وآخرون المكتبة العصرية ، ١٤٢٨هـ : ٢٧٩/٢ .

(٩) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ .

٤٥ -**معنى كتاب سيبويه** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٢].

٤٦ -**معنى كتاب الأوسط للأخفش** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٣].

٤٧ -**المقتضب** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(وفيات الأعيان)[٤]، وهو من أكبر مصنفات المبرّد وأنفسها[٥]، وقد نُشِرَ بتحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة .

٤٨ -**المقصور والممدود** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٦].

٤٩ -**الناطق** : ذُكر في (معجم الأدباء ٢٦٨٤/٦) ، و (الوافي بالوفيات ١٤٢/٥)[٧].

٥٠ -**قحطان وعدنان** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات) [٨] ، باسم : (نسب عدنان وقحطان) ، وقد نشر بتحقيق عبد العزيز الميمني .

٥١ -**الوشي** : ذُكر في (معجم الأدباء) ، و(الوافي بالوفيات)[٩].

٨- وفاته :

(١) ينظر : المرجع السابق ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦

(٣) ينظر : المرجع السابق .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٢٦٨٤/٦ ، ووفيات الأعيان : ٣١٤/٤ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء: ٢٦٨٤/٦ .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

(٨) ينظر : المرجع السابق .

(٩) ينظر : المرجع السابق .

اتفقت أكثر المصادر على أنَّ المبرّد " توفي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة (٢٨٥هـ)"[١] ، وقد ذكر ذلك تلميذه : إسماعيل بن محمد الصفّار[٢].

وهناك روايات أخرى تذكر أنه توفي في سنة (٢٨٦هـ) ، و قيل في سنة (٢٨٢هـ) ، وقيل في سنة (٢٨٤هـ) .

أمَّا مكان وفاته فقيل : إنه توفي في بغداد ، ودفن بمقبرة باب الكوفة في دار اشتريت له[٣].

وتختلف المصادر في تحديد سنِّ المبرّد حين وفاته تبعًا لاختلافهم في تاريخ مولده ووفاته .

فإذا أخذنا في الاعتبار ما أجمعت عليه معظم المصادر من أنه ولد سنة (٢١٠ هـ) وتوفي سنة (٢٨٥هـ) ، كان عمره حين وفاته (٧٥) عامًا[٤].

المبحث الثاني :

(١) طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٠ ، وينظر : وفيات الأعيان : ٣١٩/٤ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة : ٢٤٧/٣ .

(٣) وفيات الأعيان : ٣١٩/٤ ، وينظر : بغية الوعاة : ٢٧١/١ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات : ١٤٢/٥ .

عناية علماء العربية بتوثيق النصوص ، ونسبتها إلى أصحابها.

يعدُّ توثيق النصوص هو الدعامة الرئيسة التي يُعْتَمَدُ عليها في التأليف ، فكثيرًا ما نجد في مؤلفات السابقين أعلامًا وكتبًا يشيرون إليها ويحيلون عليها عند ذكر الآراء ، وهذا إنَّما يدلُّ على أمانتهم العلمية في النقل ، وإخلاصهم في العمل ، حتى لا يظنَّ القارئ أنه من صنع المؤلف ، بل هو ناقل له .

وقد امتلأت كتب العلماء بمثل هذه المصادر التي نقلوا منها آراء غيرهم من العلماء وقد تنوّع النّقل من هذه المصادر ، بتنوع ثقافة المؤلف ، وسعة اطلاعه على كتب مَنْ سبقه وبحسب توفّر المصادر المنقول منها لدى المؤلف .

والتوثيق في كتب العلماء جاء على نوعين :

النوع الأول : ذِكْرُ رأي العالم الوارد في كتابه نصًا ، أو ملخصًا ، مع الإشارة إلى اسمه دون ذكر اسم كتاب العالم الذي نُقِلَ منه الرأي .

ومن الأمثلة على هذا النوع :

١- قال ابن يعيش[(١)] : " قال ابن السكِّيت[(٢)] : (نَغِبْتُ من الإناء نُغْبًا) ، أي : جَرَعْتُ منه جَرْعًا "[(٣)].

---

(١) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن علي ، يكنى بأبي البقاء ، ويعرف بابن يعيش ، (ت ٦٤٣هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح المفصل) ، (شرح تصريف ابن جني) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٣٥١/٢ ، ٣٥٢ .

(٢) هو يعقوب بن إسحاق السكيت ، يكنى بأبي يوسف ، (ت ٢٤٤هـ) ، ومن مؤلفاته : (إصلاح المنطق) و (الألفاظ) ، و(الأضداد) . ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٥٦/٤-٦٣ ، وبغية الوعاة : ٣٤٩/٢ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ق: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ٣٩١/٥ ، وينظر : إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، دار المعارف ، ١٩٧٠م : ص ٢١٠ .

٢- قال الرضي : " قال ابن يعيش : لم يأتِ خبر (إنَّ) المحذوف ، إلاّ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا "[١].

٣- قال أبو حيان[٢] : " وقال ابن عصفور[٣] : هو من تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة "[٤].

النوع الثاني : ذِكْرُ رأي العالم الوارد في كتابه نصًا ، أو ملخصًا ، مع الإشارة إلى اسمه وكتابه الذي نَقَلَ منه الرأي ، وهذا النوع هو أعلى مراتب التوثيق .

ومن الأمثلة على هذا النوع :

١- قال ابن مالك : " كقراءة طلحة[٥] :﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[٦] بياء ساكنة ونون مفتوحة [٧] ، ذكرها ابن جني في (المحتسب)"[٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ق: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط٢ : ٣٧٧/٤ وينظر : شرح المفصل : ١/ ٢٥٩.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ، يكنى بأبي حيان ، (ت ٧٤٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (البحر المحيط) ، و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل) ، (ارتشاف الضرب) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢٨٠/١- ٢٨٥ .

(٣) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور ، يكنى بأبي الحسن ، (ت ٦٦٩هـ) ، ومن مؤلفاته : (الممتع في التصريف) ، و(المقرب في النحو) ، و(شرح الجمل) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢١٠/٢.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ق: د.رجب عثمان ، وزميله ، مكتبة الخانجي ، ط١: ١٩٤٩/٤ ، وينظر : المقرب ، لابن عصفور ، ق: أحمد عبد الستار الجواري ، وزميله ، ط١: ٢٣٩/١ .

(٥) هو طلحة بن مصرِّف بن عمرو بن كعب بن جخدب ، يكنى بأبي محمد ، (ت ١١٣هـ) . ينظر ترجمته في : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لجمال الدين يوسف المزي ، ق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ط٦ : ٤٣٣/١٣-٤٤١ .

(٦) سورة مريم ، آية : ٢٦ .

(٧) قرأ بها طلحة بن مصرِّف ، ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ق: علي النجدي ناصف ، وآخرون ، طبعة وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ : ٤٢/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، للعكبري ، دار الكتب العلمية : ١١٤/٢ .

(٨) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ق: د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ : ١٥٩٢/٣ وينظر : المحتسب : ٤٢/٢ .

٢- قال أبو حيان : " تقول : (يازيدُ ورَجُل) ، وأجاز المبرّد ذلك ، أجازَ في (المقتضب) : (يا ثلاثةُ وثلاثون) بالرفع ، إذا أردت (يا أيُّها الثلاثةُ) ، و (يا أيُّها الثلاثون)"[١].

٣- قال البغدادي : " تبعه ابن عصفور في (كتاب الضرائر) قال : ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم ، وذلك كلُّه لا يحفظ إلاَّ في الشعر"[٢].

وقد جعل السيوطي هذا النوع من التوثيق مذهبًا له ، وطريقًا يسلكه في تأليفه حيث يقول : "ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفًا إلا معزوًا إلى قائله من العلماء مبينًا كتابه الذي ذكره فيه"[٣].

وقد عدَّ بعض العلماء هذه الأمانة العلمية في التأليف والرواية ، من شكر العلم حيث قالوا : " من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذُكر لك قلت : خفي عليّ كذا وكذا ولم يكن لي به علم حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا ، فهذا شكر العلم"[٤].

وأصدق مثال يدل على أمانة العلماء في نسبة الأقوال وعزوها إلى قائليها ، ما نُقِلَ عن المفضل الضبي[٥] عندما قيل له : ما أحسن اختيارك للأشعار !

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٠٠/٤ ، وينظر : المقتضب : ٢٢٤/٤ ، ٢٢٥ .

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، ق: عبد السلام هارون ، مكيتبة الخانجي ، ط٤ : ٦٠/٨ ، وينظر : ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ق: خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ص ١٧١ .

(٣) المزهر : ٢٤١/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، يكنى بأبي عبد الرحمن ، الراويه الأديب النحوي اللغوي ، (ت ١٧٨هـ) ومن مؤلفاته : (الاختيارات) و (المفضليات) . ينظر ترجمته في : الأنساب ، للسمعاني : ١٢/٤ و تاريخ مدينة السلام : ١٥١/١٥ ، معجم الأدباء : ٢٧١٠/٦-٢٧١٢ .

فقال : والله ما هذا الاختيار لي ، لكن إبراهيم بن عبد الله [1] استتر عندي ، فكنت أطوف وأعود إليه بالأخبار فيأنس ويحدثني ، ثم عرض لي الخروج إلى ضيعتي أيامًا فقال لي : اجعل كُتُبك عندي ؛ لأستريح إلى النظر فيها ، فتركت عنده قمطرين[2] فيهما أشعار وأخبار ، فلما عدت وجدته قد علَّمَ على هذه الأشعار ، وكان أحفظ الناس للشعر ، فجمعته وأخرجته ، فقال الناس : اختيار المفضل[3].

والعلماء قديمًا ، كانوا يتحرون الدقّة في نقل الأقوال ، ورواية الأخبار ، فقد كانوا يأخذون من الثقات ، كما يفعل أهل الحديث ، وهذا ما حكاه أبو حاتم عن نفسه حيث يقول : " فإذا فسّرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئًا فإنّما أحكيه عن الثِّقات منهم ، مثل أبي زيد[4] ، والأصمعي[5]، وأبا عبيدة ، ويونس[6] ، وثقات من فصحاء الأعراب ، وحملة العلم "[7].

---

(١) هو إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، من الأشراف الشجعان ، خرج على المنصور بالبصرة بعد مقتل أخيه محمد ، وقد انضمّ إليه خلائق من العلماء والفقهاء ، ووقعت بينه وبين المنصور حروب انتهت بالقبض عليه ، ثم قتله المنصور سنة (١٤٥هـ) . ينظر : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين يوسف الأتابكي ، ق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ٧/٢ .

(٢) (القِمَطْرُ) ، و(والقِمْطَرُ) : ما تصان فيه الكتب. لسان العرب : مادة (قمطر) ، ١١٧/٥ .

(٣) المزهر : ٢٤١/٢ .

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، يكنى بأبي يزيد ، (ت ٢١٥هـ) ، ومن مؤلفاته :(النوادر في اللغة) و (المطر) ، و(لغات القرآن). ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٣٠/٢-٣٥ ، وبغية الوعاة : ٥٨٣/١، ٥٨٢ .

(٥) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ، يكنى بأبي سعيد ، ويعرف بالأصمعي ، (ت ٢١٦هـ) ومن مؤلفاته : (الأصمعيات) و (اشتقاق الأسماء) و (فحولة الشعراء) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢/ ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) هو يونس بن حبيب الضبّي البصري ، يكنى بأبي عبد الرحمن ، (ت ١٨٢هـ) ، ومن مؤلفاته : (معاني القرآن) و(اللغات) ، و (الأمثال) . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين :ص ٥١-٥٣ ، وإنباه الرواة : ٧٤/٤-٧٨ ، وبغية الوعاة : ٣٦٥/٢ .

(٧) مراتب النحويين : ص ١٤٣ .

ولقد سار علماء العربية على هذا النَّهج في التّأليف وفي توثيق النصوص ، حتّ صارت صفة يمتدح بها من تَخلَّق بها من المؤلفين ، ووصفًا يميّزِهُ ويزينه ، فقد وصف ا ابن كثير المبرّد بوصف يدل على أمانته وثقته فيما ينقله من أخبار وآراء ، حيث قال : " كان ثقة ثبتًا فيما ينقله "[١].

وقال عنه الخطيب البغدادي : " كان عالماً فاضلاً موثوقًا به في الرواية "[٢].

وقال ياقوت الحموي[٣] عن المفضل الضبي : " كان ثقة ثبتًا "[٤] .

وهذا ابن جني يصف لنا شيخه أبا علي الفارسي[٥] ويذكر طريقته في نقل النصوص ، وحكاية الأخبار فيقول : " كان من تحوّبه ، وتأنّيه ، وتحرّجه كثير التوقف فيما يحكيه ، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه "[٦].

و لم يكتفِ علماء العربية فقط بنسبة الأقوال إلى قائليها فحسب ، بل بدؤوا يصحّحون تلك الآراء المنسوبة إلى العلماء إذا كانت مخالفة لما في كتبهم ، ويبيّنون بطلان نسبتها ، وهذا يدل على توسعهم في الاطلاع ، وأمانتهم في التوثيق .

ومن الأمثلة على ذلك :

١- نسب علي بن سليمان إلى المبرّد قولاً يخالف ما في (المقتضب) ، وقد سمع هذا القول أبو جعفر النحاس من علي بن سليمان ، وقال أبو جعفر معلقًا على ما نسبه علي بن سليمان إلى المبرّد : "و هذا القول غلط ، وأبو العبّاس يَجِلُّ عن قول مثله "[٧].

---

(١) البداية والنهاية : ١٤/٦٨٠ .

(٢) تاريخ مدينة السلام : ٤/ ٦٠٣ .

(٣) هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، يكنى بأبي عبد الله ، (ت ٦٢٦هـ) ، ومن مؤلفاته : (معجم الأدباء) (معجم الشعراء) ، (معجم البلدان) . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان : ٦/١٢٧-١٣٩ .

(٤) معجم الأدباء : ٦/٢٧١٠ .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الفارسي ، يكنى بأبي علي ، (ت ٣٧٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (الحجة) ، (التعليقة) ، (الإيضاح) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١/ ٤٩٦-٤٩٨ .

(٦) الخصائص : ٣/٣١٣ .

(٧) إعراب القرآن ، للنحاس ، ق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢ : ١/٣٤٦

٢- نسب أبو علي الفارسي إلى المبرّد قولاً مخالفًا لما في كتبه ، ونقل عنه الرضي في (شرح الكافية) ، وقد ردَّ البغدادي هذه النسبة ، وقال : "ومنه تعلم أنَّ نقل الشّارح المحقّق عن أبي علي خلاف مذهبه "[١].

٣- ردَّ الرضي على ابن الحاجب كلامًا نسبه إلى المبرّد بقوله : " مذهب المبرّد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه "[٢].

٤- ردَّ البغدادي ما نسبه أبو البركات بن الأنباري[٣] إلى الفرّاء[٤] ، قال : " قوله : إنّ إنّ الفرّاء تبع البصريين – مخالف لنصِّ كلامه – "[٥].

٥- قال البغدادي ردًّا على ما نسبه ابن جني إلى المبرّد :" وأراد بأبي العباس المبرّد ، وقد نقلنا كلامه ، وليس فيه ما نقله عنه "[٦].

وقد سار محققو الكتب في العصر الحديث على منهج العلماء الأوائل في توثيق النصوص ، ونسبتها إلى أصحابها ، حيث التزموا بتخريج أقوال العلماء وتوثيقها ، وبيان صحة نسبتها إليهم ، وذلك بالرجوع إلى كتبهم ، وإثبات تلك الأقوال منها .

---

(١) خزانة الأدب : ٤٣٩/٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣٧٠/١ .

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري ، يكنى بأبي البركات ،(ت ٥٧٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، (الإغراب في جدل الإعراب) ، (أسرار العربية) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٨٦/٢-٨٨ .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، يكنى بأبي زكريا ، ويلقب بالفرّاء ، (ت ٢٠٧هـ) ، ومن مؤلفاته : (معاني القرآن) ، (المنقوص والممدود) ، و(الحدود). ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٣٣٣/٢ .

(٥) خزانة الأدب : ٢٠٢/٦ .

(٦) المرجع السابق : ٨/ ٦٩ .

ووجود هذا المبحث في هذه الدراسة مع أن مضمونها يخالفه ؛ لأنّ الشاذ والنادر لا يقاس عليه ، والثقة بالعلماء كبيرة ، لا يؤثر فيها زلة عالم ، أو خطأ مجتهد ، وما قدموه لنا لحفظ لغتنا ، وتأسيس قواعدها ، وتسهيل تعلُمِها ، والدفاع عنها ، هو الهدف الأسمى ، والغاية المبتغاة من هذا العمل الجليل .

وهذه الآراء المنسوبة المخالفة لمذاهب العلماء ، ولما هو مثبت في مؤلفاتهم لابدَّ أنْ نلتمس لمن نسبها عذرًا ، فالإنسان بطبعه معرض للخطأ و النسيان ، فيما يقول أو يفعل .

وليس الهدف من هذه الدارسة تتبع أخطاء العلماء ، بل هو تصحيح لمذهب علم من أعلام العربية ، أفنى وقته وجهده في خدمة العربية وعلومها ، و قد كان له الفضل بعد الله في كشف وتوضيح ما أبهم أو خفي من علمي النحو والصرف بعد سيبويه .

وبما أنَّ هذه الدراسة قد تخصصت في المبرّد ، وما نسب إليه من أقوال تخالف ما في كتبه ، فقد خصصت فيها فصلاً يبحث في أسباب نسبة تلك الأقوال إلى المبرّد ، محاولاً ما استطعت أنْ ألتمس عذرًا لمن نَسَبَ إلى المبرّد قولاً يخالف ما في كتبه .

الفصل الأول :

الآراء النحويَّة والتصريفيَّة المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يعارضها .

المبحث الأول :

الآراء النحويَّة المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يُعارضها.

المبحث الثاني :

الآراء التصريفيَّة المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يُعارضها.

المبحث الأول :

الآراء النحوية المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يعارضها.

المسألة الأولى : جمع المؤنث السالم معربٌ مطلقًا أم مبني في حالة النصب ؟

رأي المبرد : يرى أنَّ جمع المؤنث السالم مُعرب في كل أحواله ، وقد صرَّح بذلك في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب) .

قال : " والتاء دليل التأنيث ، والضمة علمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في (مسلمين)"[(١)].

وقال : " فإذا أردت رفعه قلت : (مسلماتٌ) ، ونصبه وجره : (مسلماتٍ) .

يستوي الجر ، والنصب كما استويا في (مسلمين) "[(٢)].

وقد أطلق المبرّد كلامه السابق على جمع المؤنث السالم في حالة الجر لقبًا من ألقاب الإعراب ، حيث قال : (واستوى خفضه ، ونصبه) ، والخفض لقب من ألقاب الإعراب[(٣)].

قال في ذلك: "وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجر ... فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربًا "[(٤)].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن جني ، وأبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ جمع المؤنث السالم مبني عنده في حالة النصب .

---

(١) المقتضب : ٣٣١/٣ .

(٢) المرجع السابق : ٦/١ ، ٧ .

(٣) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مكتبة الرشد ، ط١ ، : ص ٢٤٩ .

(٤) المقتضب : ٤/١ .

قال ابن جني : " أولا ترى أنَّ أبا الحسن[1] ، وأبا العباس ، ومن قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب ، إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب ، و لم يقولوا في كسرتها في موضع الجر إنها حركة بناء ، بل قالا بما قال به سيبويه[2] ، والجماعة : من أنها حركة إعراب "[3] .

قال أبو حيان : " وما جمع بالألف والتاء المزيدتين : ذهب الجمهور : إلى أنه معرب ... وذهب الأخفش ، والمبرّد : إلى أنَّ الكسرة فيه حالة النصب حركة بناء "[4].

المسألة الثانية :الممنوع من الصرف معربٌ مطلقًا أم مبني في حالة الجر؟

رأي المبرد : يرى أن الممنوع من الصرف مُعرب في كل أحواله ؛ لأنه أشبه الفعل .

قال : " فمن ثَمَّ لا تخفض ما لا ينصرف ، إلا أن تُضيفه أو تدخل عليه ألفًا ولامًا فتُذْهِبَ بذلك عنه شبه الأفعال ، فتردّه إلى أصله ؛ لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال "[5] .

وكلام المبرّد السابق نفهم منه أنَّ الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب ؛ لأن الخفض لقب من ألقاب الإعراب ، حيث قال : (لا تخفض ما لا ينصرف) ، والخفض لقب من ألقاب الإعراب[6] .

---

(١) قال الأخفش :" تقول : (رأيتُ ساداتٍ) ، وإنما جرُّوا هذا في النصب ؛ ليجعل جرّه ونصبه واحدًا ". معاني القرآن ، للأخفش ، ق: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، ط١: ٨٥/١ ، وقول الأخفش هذا يدلُّ على أنه يرى أنَّ جمع المؤنث السالم معرب في جميع أحواله ، فقد أطلق ألقاب الإعراب عليه ، وما نسبه ابن جني إلى الأخفش ، خلاف ما ذُكر في كتابه . ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١/ ٥٧ ، ٥٨ ، ٣١٤

(٢) ينظر : الكتاب ، لسيبويه ، ق: عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط١ : ١٨/١.

(٣) سر صناعة الإعراب : ٤٧٣/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ .

(٥) المقتضب : ١٧١/٣ .

(٦) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٤٧ .

قال في ذلك : " وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجر ... فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربًا "[١].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش ، والرضي ، وأبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح .

قال ابن يعيش : " على أنَّ أبا الحسن[٢]، وأبا العباس – رحمهما الله – ذهبا إلى أنَّ غير المنصرف مبني في حالة فتحه ، إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأي سيبويه"[٣].

قال الرضي : " وقال الأخفش ، والمبرّد ، والزجّاج[٤] : غير المنصرف في حال الجر مبني مبني على الفتح لخفته ؛ وذلك لأن مشابهته للمبني أي الفعل ضعيفة ، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا أي التنوين ، وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرِّي من الجر"[٥] .

قال أبو حيان : " وكذلك الخلاف في حركة ما لا ينصرف حالة الجر : وذهب الجمهور إلى أنَّ الفتحة فيه حركة إعراب ، وذهبا[٦] إلى أنها حركة بناء "[٧].

---

(١) المقتضب : ٤/١ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، ق: أحمد حسن مهدلي ، وزميله ، دار الكتب العلمية ، ط١: ١٤٧/١ ، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، ق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط٢ : ٦٨/١ .

(٣) شرح المفصل : ١٦٦/١ ، وينظر : الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٢١/٣.

(٤) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ق : هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٣٩١هـ : ص٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١٠٦/١.

(٦) يقصد : الأخفش ، والمبرّد .

(٧) ارتشاف الضرب : ٨٤٢/٢ .

المسألة الثالثة : مجيء الاسم على حرف واحد .

رأي المبرد : يرى أنَّ الاسم لا يكون على حرف واحد ، وهذا ظاهر كلامه في (المقتضب).

قال :" ألا ترى أنَّك تقول : (واوْ) ، (زايْ) ، (صادْ) ، فتسكّن أواخرها لأنَّك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ... فإذا جعلتهنَّ أسماء قلت : (باء) ، و (تاء) ، فزدت على كلِّ حرف مثله على ما وصفت لك ، قال رجل من الأعراب يذمُّ النحويين إذا سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتَمعوا على ألفٍ وبـــاءٍ وتاءٍ هاجَ بينـــهمُ قتـــالُ[1]

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسمًا "[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو علي الفارسي إلى المبرّد جواز مجيء الاسم على حرف واحد .

قال أبو علي الفارسي : "وقد أجاز هو[3]في الكلام في غير هذا الموضع ، كون الاسم المُظهر على حرف مفرد "[4].

المسألة الرابعة : نون المثنى بدل من تنوين المفرد وحركته أم بدل من التنوين فقط ؟

رأي المبرد : يرى أنَّ النون التي تلحق المثنى بدل من الحركة والتنوين في المفرد .

قال : " وأمَّا النون فإنها بدلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد "[5].

---

(١) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن الحكم ، في شرح المفصل : ٢٩/٦ ، وخزانة الأدب : ١١٠/١ ، ١١٢ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ١/ ٢٣٦ و ٤٣/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٧٨٢/٢ .

(٢) المقتضب : ٢٣٦/١.

(٣) يقصد المبرّد .

(٤) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، للفارسي ، ق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني : ص ١٦١ .

(٥) المقتضب : ٥/١ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الفارسي إلى المبرّد القول : بأنَّ النون التي تلحق المثنى إنّما هي بدل من التنوين فقط .

قال الفارسي : " إلى هذا ذهب أبو العباس ، فزعم أنَّ النون بدلٌ من التنوين فقط دون الحركة "[1] .

المسألة الخامسة : إعراب جمع المذكر السالم ، والمُلحق به ، بالحركات .

رأي المبرد : يرى جواز إعراب جمع المذكر السالم ، والملحق به بالحركات .

قال : " قال : (قِنَّسرينُ[2]) كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : (هذه سنونٌ فاعلم) فإنّه مَثَّل هذا بالمؤنث إذا كان واحدًا ، ويجيزه في الجمع ، كما تقول : (هؤلاءِ مسلمينٌ فاعلم) ، كما قال الشاعر : "[3]

وَمَاذَا يدَّري الشُّعَراءُ مِنِّي وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[4]

وقال : " ومن قال : (قِنَّسْرِينٌ) ، و(مسلمينٌ فاعلم) ، وجعل الإعراب في النون "[5].

وقال : " إلاَّ الخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ[6]

فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وإنّما فعل ذلك لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها ... فمما جاء على هذا المذهب قولهم : (هذه سِنِينٌ فاعلم) ، و (هذه عِشْرِينٌ فاعلم)"[7].

---

(١) البغداديات : ص٤٨٦ ، ٤٨٧ .

(٢) قِنَّسرينُ : بلد في الشام . ينظر : لسان العرب : مادة (قنسر) ، ١١٨/٥ .

(٣) المقتضب : ٣٣٢/٣ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل ، وهو في : الكامل : ٦٣٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٢٧/٢ ، وشرح المفصل : ١١/٥ ، و خزانة الأدب : ٨/ ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وبلا نسبة في: المقتضب : ٣٣٢/٣ ، وهمع الهوامع :٤٩/١ وشرح الأشموني ، ق: أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، ط١ : ٣٨/١ ، ٣٩ . ويروى (تَبْتَغِي) مكان (يدري) .

(٥) المقتضب : ٣٨/٤ .

(٦) البيت من البسيط ، وصدره : (مَا سَدَّ حَيٌّ ولا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا) ، وهو للفرزدق في : الكامل :٦٣٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٤/٥ ، وهمع الهوامع : ٤٩/١ ، وخزانة الأدب : ٦٠/٨ ، ٦٦ ، ٦٨، وليس في ديوانه.

(٧) الكامل : ٦٣٣/٢ ، ٦٣٤ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن جني إلى المبرّد القول : بأنّه خرَّج قول الشاعر :

وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

على أصل التقاء الساكنين ، فَكَسَرَ للضرورة .

قال ابن جني : " كان أبو العباس يذهب في قول سُحَيْم بن وَثِيل الرِّياحي[1] :

وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ

إلى أنَّه أخْرَجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة "[2] .

المسألة السادسة : انفصال الضمير مع إمكان اتصاله .

رأي المبرد : يرى أنَّه إذا أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً ، لا يجوز أنْ يؤتى به منفصلاً ويدل عليه قوله : " تقول : (قمت) ولا يصلح (قام أنا) ، وكذلك : (ضربتك)،لا يصلح (ضربت إياك) ، وكذلك : (ظننتك قائمًا) و (رأيتني) ، ولا يصلح (رأيت إياي)"[3].

وقال :" قال : (فعلنا) ، ولم يجز (فعل نحن)"[4] .

وقال :" وإن ثَنَّي المخاطب ، قال : (فعلتما) ، ذَكَرين كانا أو أنثيين ... ولا يجوز (فَعَلَ أنتما) "[5].

---

(١) شاعر مخضرم ، شريف مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام ، جيِّد الموضع في قومه . ينظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، ق: محمود محمد شاكر ، دار المدني : ص ٥٧٦ ،٥٨٠ ، وخزانة الأدب : ١/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، ق: د. حسن هنداوي ، مطبعة الأوقاف بالكويت ، ط١ : ص ٤٩٢ .

(٣) المقتضب : ٢٦١/١ .

(٤) المرجع السابق : ٢٦٢/١ .

(٥) المرجع السابق .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ونقل عنه السيوطي إلى المبرّد أنَّه يجيز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل ، مع إمكان الاتصال في الشعر والنثر .

قال أبو حيان : " قال سيبويه نصًّا[1] : لا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلت) لايجوز أن تقول : (فعل أنا) ؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) .

وأجاز غير سيبويه (فعل أنا) ، واختلف مُجيزوه : فمنهم من قصره على إجازته في الشعر ، ومنهم من أجازه في الشعر وغيره ، قال الجرمي : يجوز في الشعر : (قام هو) و (قام أنا) ، وأجازه أبو العباس في الشعر وغيره ، وادّعى أنَّ إجازته على معنى ليس في المتصل ؛ لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب ، ومعناه : (ما قام إلا أنا) ، وأنشد علي بن سليمان – تقويةً لذلك – قول الشاعر"[2]:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أم صَرمُوا يا صاحِ ، بَلْ صَرَمَ الحِبالَ هُمُ[3]

فكلام أبي حيان يدل على أنَّ المبرّد قد خالف سيبويه في هذه المسألة ، والصحيح العكس[4].

وقد نقل السيوطي[5] عن أبي حيان هذا القول .

---

(١) الكتاب : ٣٥٠/٢ .

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، ق : د. حسن هنداوي ، دار القلم : ١٣٣/٢ وينظر : همع الهوامع : ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لطرفة بن العبد ، في : ديوانه ، بشرح الأعلم الشنتمري ، ق: درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، المؤسسة العربية ، ط٢ : ص١٨٢ ، وفي أمالي ابن الشجري ، ق: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، ٢٠٠٩م : ٥٨/١ ، وبلا نسبة في : التذييل والتكميل : ١٣٣/٢ ، وهمع الهوامع : ٢٠٢/١.

(٤) ينظر : المقتضب : ٢٦١/١، ٢٦٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع : ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

المسألة السابعة : عَلميّة أسماء أيام الأسبوع .

رأي المبرد : يرى أنَّ أسماء أيام الأسبوع أعلامٌ بدليل قوله : "وتقول فيما كان علمًا في الأيام كذلك ، في تصغير (سَبْتٌ : سُبَيْتٌ) ، وفي تصغير (أَحَدٌ : أُحَيْدٌ) ... "[1].

والمبرّد لم يخالف سيبويه في علميّة أسماء أيام الأسبوع ، بل خالفه في عدم جواز تصغيرها فالمبرّد يرى تصغير أيام الأسبوع بخلاف سيبويه .

قال سيبويه : " وكذلك أول من أمس ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والبارحة لما ذكرنا وأشباههنّ .

ولا تُحَقِّر أسماء شهور السنة ، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تُحَقَّر ، إنما يُحَقَّر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أُمَّته ، نحو : (رجل) ، و (امرأة) ، و أشباههما "[2].

وقد ردَّ المبرّد على سيبويه عدم جواز تحقير (الثلاثاء) و (الأربعاء) .

قال المبرّد : "ومن ذلك قوله[3]في باب (ما يحقر لدنوه من الشيء ...)[4] ، زعم أنه لا يُحَقّر تحقير (الثلاثاء) و (الأربعاء) ؛ لأنهما وما أشبههما أعلام ، وإنما يحقّر من أسماء الزمان ما كان نكرة "[5] .

فهذا يدلنا وبوضوح على أنَّ المبرّد لم يخالف سيبويه في عَلَمِّية أسماء أيام الأسبوع وإنَّما خالفه في تصغيرها فقط .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيوطي إلى المبرّد ، مخالفته لسيبويه في علميّة أسماء أيام الأسبوع ، أمّا الرضي فقد نسب إلى المبرّد أنّه قال ذلك في (الاثنين) فقط .

قال الرضي : " قال سيبويه : يكون (اثنان) علمًا لليوم المعين بلا لام ، تقول :

---

(١) المقتضب : ٢٧٦/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٨٠/٣ .

(٣) المقصود سيبويه .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٧٧/٣ .

(٥) الانتصار : ص ٢٢٩ .

(هذا يوم اثنين مباركًا فيه)[1] ، وردّه المبرّد ، وقال : هو حال من النكرة ، قال : ولا يكون علمًا إلا مع اللام لكونه من الغالبة"[2].

قال السيوطي : " وخالف المبرّد ، فقال : إنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات "[3] .

المسألة الثامنة : وقوع الموصول فاعلاً لـــ(نِعْمَ) و (بِئْسَ) .

رأي المبرد : يرى أنَّ الاسم الموصول إذا كان مخصوصًا ، فإنه لا يجوز أنْ يقع فاعلاً لـــ(نعم) و (بئس) .

قال : " ولو قلت : (نعم الذي في الدار أنت) لم يجز ؛ لأنَّ الذي بصلته مقصود إليه بعينه ، فقد خَرَجَ من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس ...

فإن قلت : قد جاء ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾[4] فمعناه الجنس ، فإنَّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صَلُحت بعد (نعم) و (بئس) ، وإنّما يكره بعد هذا تلك المخصوصة .

وكذلك لو قلت : (نعم القائم في الدار أنت) وأنت تريد به واحدًا على معنى(الذي) المخصوصة لم يجز لما ذكرت لك من تعريف الجنس "[5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الأشموني[6] إلى المبرّد أنّه يجيز وقوع الاسم الموصول فاعلاً لـــ (نعم) و (بئس) مطلقًا ، دون ذكر التفصيل الذي ذكره المبرّد آنفًا ، وقد ضَرَبَ الأشموني على قول المبرّد مثالاً منعه المبرّد و لم يجزه .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٩٣/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٥٦/٣ .

(٣) همع الهوامع : ٢٤١/١ .

(٤) سورة الزُّمَر ، آية : ٣٣ .

(٥) المقتضب : ١٤٣/٢ ، ١٤٤ .

(٦) هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الشافعي الأشموني ، يلقّب بنور الدين ، ويكنّى بأبي الحسن (ت ٩٠٠هـــ) ، ومن مؤلفاته : (شرح ألفية ابن مالك) ، و(نظم المنهاج) ، و(نظم جمع الجوامع) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ١٠/٥ .

قال الأشموني :" وأجاز المبرّد ، والفارسي[1] إسناد (نعم) و (بئس) إلى (الذي) نحو : (نعم الذي آمن زيدٌ) ،كما تسند إلى ما فيه (أل) الجنسية"[2].

المسألة التاسعة : حذف النون التي في آخر الاسم الموصول ؛ لتَقْصِير الصلة .

رأي المبرد : يرى جواز حذف النون التي في آخر الاسم الموصول ؛ لتقصير الصلة ، وهذا الحذف يكون في جميع الأسماء الموصولة ، ما عدا الموصول بالألف واللام ففيه تفصيل عنده ، فإن كان الاسم مشتقًا جاز حذف النون منه ، ووجب حينها الإضافة والجر ، أمّا إن كان الاسم جامدًا فالمبرّد يمنع ذلك[3] .

وذلك مثل قولك : (هما الضاربا زيدٍ) ، والأصل أنْ يقول : (هما الضاربان زيداً) ومنع حذف النون في مثل قولك : (هما الغلاما زيدٍ) ؛ لأن (الغلام) اسم جامد .

ودليل جواز – حذف النون من الاسم الموصول بالألف واللام – عند المبرّد حذفهم النون ممّا لم يُشتقَّ من فعل ، ولا تجوز فيه الإضافة ، فيحذفون لطول الصلة ، وذلك كقول الشاعر :

أَبَنِي كُلَيْــبٍ إِنَّ عَمَّــيَّ اللَّــذا قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَــا الأَغْــلالا[4]

قال : " فتُثبت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ، وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد ، كما قلت : (هذان الغلامان) ، وتقول : (هذان الضاربان زيدًا) ، و(الشاتمان عمرًا) ...

---

(١) لم أجد رأي الفارسي فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفارسي في : شرح التسهيل ، لابن مالك ، ق: د.عبد الرحمن السيد ، وزميله ، دار هجر ، ط١ : ٩/٣ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٤٥/٤ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السلسيلي ، ق: د. الشريف عبد الله علي البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، ط١ : ٥٨٧/٢ .

(٢) شرح الأشموني : ١٨٨/٢ .

(٣) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص٢٥٠-٢٥٢ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ، بشرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، ط١ : ص ٣٨٧ ، وفي الكتاب : ١٨٦/١ ، والمقتضب : ١٤٦/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ص ٥٣٦/٢ ، وشرح المفصل : ١٥٤/٣ ١٥٥ ، وبلا نسبة في : الأشباه و النظائر في النحو ، للسيوطي ، ق: غازي مختار طليمات ، وآخرون ، مجمع اللغة بدمشق ، ١٤٠٧هـ : ٣٦٢/٢ ، وهمع الهوامع : ١٦٣/١ .

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجررت ، فقلت : (هم الضاربو زيدٍ) ، و (هم الشاتما عمرٍو) ، كما قال الشاعر :

الفَارِجُو بَابِ الأَمَيرِ المُبْهَمِ[1]

وقال الأنصاري[2] – وأُنشد هذا البيت منصوبًا عنه – وهو :

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ[3]

فهذا لم يُرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه ، ولو أراد غير ذلك لكان غيرُ الجرّ خطأ ، ولكنّه حذف النون لطول الاسم ، إذْ صار ما بَعْد الاسم صلة له ، والدليل على ذلك حذفهم النون ممّا لم يُشتقَّ من فعل ، ولا تجوز فيه الإضافة ، فيحذفون لطول الصلة فمن ذلك قول الأخطل[4] :

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللذا قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا

فَحَذَف النون من (اللذَين) ...

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المُشتقِّ إذا ثنيّته أو جمعته ، بالإضافة مع الألف واللام ، فتقول : (هما الغلاما زيدٍ) ، كما تقول : (هما الضاربا زيدٍ) ؟

قيل له : إنَّما يقع الحَذْف في المشتق ؛ لأنه يجوز أن تقول : (هما الضاربان زيدًا) ،

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لرجل من ضبّة في : الكتاب : ١٨٥/١ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ١٤٥/٤ ، وأساس البلاغة ، للزمخشري ، ق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ : مادة (بهم) ٨٥/١ ، ومادة (فرج) ١٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ، للنحاس ، ق: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط١ : ٣٩٩/١ .

(٢) نسبة إلى الأنصار ، أي : رجل من الأنصار .

(٣) البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ، ق: د. ناصر الدين الأسد ، دار صادر : ص ١١٥ ، ولعمرو بن امرئ القيس في : خزانة الأدب : ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ، لابن بري ، ق: د. عبيد مصطفى درويش ، مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطبعة الأميرية ، ١٤٠٥هـ : ص١٢٧ ، ولشريح بن عمران ، أو لمالك بن العجلان في : شرح أبيات سيبويه : ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في : الكتاب : ١٨٥/١ ، ١٨٦ والمقتضب : ١٤٥/٤، وهمع الهوامع :١٦٣/١ ، ويروى (وَكَف) مكان (نطف).

(٤) هو غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة ، لقّب وعُرِفَ بالأخطل ، ويكنى بأبي ملك ، شاعر أموي (ت ٩٠ هـ) . ينظر ترجمته في : الأغاني : ٢٨٠/٨-٣١٩ .

و(الضابون عمرًا) ، ولا يكون هذا في (الغلام) إذا ثنيَّته ، فلمَّا كففت النون عاقبها ما كان مُستعملاً بعدها) "[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّ حذف النون من الاسم الموصول لتقصير الصلة ، خاص بـــ(اللّذين) ، و(اللّتين) .

قال أبو حيان : "وتحذف لِتَقْصير الصلة مطلقًا على مذهب سيبويه[2] ، والفرّاء[3] ، خلافًا للمبرد ، إذ قَصَرَ ذلك على قولك : (اللَّذا) ، و(اللَّتَا) ، ولا يجيز (الضَّاربا)"[4].

قال السيوطي : " وتحذف هذه النون للإضافة ... ولشبه الإضافة ، ولتقصير الصلة ...

وذهب المبرّد إلى أنَّ ذلك خاص بـــ(اللذان) ، و(اللتان) ؛ لطول الاسم ؛ ولأنه لم يحفظ في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى"[5].

المسألة العاشرة : إعراب الفعل (يغضب) في قول الشاعر :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الذي لـــيسَ نَـــافِعِي ويَغْضَبُ منه صَـــاحِبِي بِقَـــؤُوْلِ[6]

رأي المبرد : أجاز في الفعل (يغضب) الرفع على أنَّه صلة (الذي) ، والنصب بعطفه على (الشيء) ، وقد اختار الرفع وقدّمه على النصب .

قال : " فإنَّ الرفع الوجه ؛ لأنَّ (يغضب) في صلة (الذي) ؛ لأن معناه : (الذي يغضبُ منه صاحبي) "[7] .

---

(١) المقتضب : ١٤٤/٤-١٤٧.

(٢) ينظر : الكتاب : ١٨٥/١ ، ١٨٦ .

(٣) لم أجد رأي الفرّاء فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفرّاء في : همع الهوامع : ١٦٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ٥٥٧/٢ .

(٥) همع الهوامع : ١٦٢/١ ، ١٦٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لكعب الغنوي ، وهو في الكتاب : ٤٦/٣ ، وشرح المفصل : ٢٥٤/٤ ، وخزانة الأدب : ٥٦٩/٨ ، وبلا نسبة في المقتضب :١٩/٢ .

(٧) المقتضب : ١٩/٢ .

والمبرّد اختار الرفع كما مرّ ، لكنه أجاز النصب ، وذلك بعطف (يغضب) على (الشيء) ، فالمبرّد لم يخالف سيبويه في هذا ، بل اعترض عليه تقديم النصب على الرفع .

قال : "وكان سيبويه[1] يقدِّم النصب ويثنِّي بالرفع ، وليس القول عندي كما قال ؛ لأن المعنى الذي يَصْلُح عليه الكلام إنَّما يكون : بأنْ يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك .

ومن أجاز النصب ، فإنّما يجعل (يغضب) معطوفًا على (الشيء) ، وذلك جائز ولكنّه بعيد ؛ وإنّما جاز لأن (الشيء) منعوت ، فكان تقديره : (وما أنا للشيءِ الذي هذه حاله ، ولأن يُغْضِبُ صاحبي) ، وهو كلام محمول على معناه ؛ لأنّه ليس يقول الغضب ، إنما يقول ما يوجب الغضب ، ومثل هذا يجوز "[2].

قال سيبويه :"والرفع أيضًا جائز حسن ... و(يغضب) معطوف على (الشيء) ويجوز رفعه على أنْ يكون داخلا في صلة (الذي)"[3].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد كلامًا مخالفًا لما قاله في (المقتضب) ثم ردَّ عليه :

قال الرضي :" وإذا نصبته فهو على الصَّرف[4] ، قال المبرّد : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ فيه نفي النفع والغضب معًا ، وهو عَكْسُ المقصود به ؛ لأنَّ مراد الشاعر : (الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله) .

قلت : الذي قاله إنَّما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله (ليس نافعي) ؛ لأنه يكون المعنى إذن : (لا أقول قولاً لا يجمع نفعي وغضب صاحبي) ، وأمَّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو (ما أنا) ، فلا يَفْسُدُ المعنى ؛ لأنه يكون المعنى إذن : (لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه) ، وذلك إمَّا بانتفائهما معًا ، أو بانتفاء أحدهما "[5].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٦/٣ .

(٢) المقتضب : ١٩/٢ .

(٣) الكتاب : ٤٦/٣ .

(٤) المقصود : (واو الصرف) باصطلاح الكوفيين ، وهي الواو التي تدخل على الفعل المضارع المنصوب والمعطوف على اسم صريح أو مؤول . ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، ق: مازن المبارك ، وزميله دار الفكر ، ط١ ، : ص٣٤٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٧٦/٤ .

المسألة الحادية عشرة : أداة التعريف في (أل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ أداة التعريف في (أل) هي (اللام) حيث يقول : " ومن ألفات الوصل الألف التي تُلْحَقُ مع اللام للتعريف ، وإنّما زيدت على اللام ؛ لأنّ اللام منفصلة ممّا بعدها ، فجعلت معها اسمًا واحدًا "[١].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، والأزهري[٢] ، والجامي[٣] ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّ أداة التعريف هي الهمزة وحدها .

قال الرضي : "وذكر المبرّد في كتاب (الشافي)[٤] ، أنَّ حرف التعريف : الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنّما ضُمَّ إليها اللام ؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام "[٥].

وقد نسب الجامي[٦] ، والسيوطي[٧] إلى المبرّد ما نسبه الرضي إليه .

قال الأزهري بعد أن عدّد أقوال النحاة في المُعرّف في (أل) : "وأسقط مذهبًا رابعًا وهو : أنَّ المُعرف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرّد"[٨] .

---

(١) المقتضب : ٩٤/٢ ، وينظر : ٨٣/١ .

(٢) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ، يلقّب بزين الدين ، ويعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح التصريح على التوضيح) ، و(المقدمة الزهية في علم العربية) ، و(شرح الأجرومية) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٢٩٧/٢ .

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ، (ت٨٩٨ هـ) ، ومن مؤلفاته : (الفوائد الضيائية) ، و(تفسير القرآن) ، و(شرح فصوص الحكم لابن الأعرابي) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٢٩٦/٣ .

(٤) كتاب مفقود للمبرّد ، ذُكِرَ في : الأشباه والنظائر في النحو : ٧/٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٤١/٣ .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية ، لعبد الرحمن الجامي ، المطبعة النفيسة العثمانية : ٥٤/١ .

(٧) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٧/٣ .

(٨) شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري ، ق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ١٧٩/١ .

المسألة الثانية عشرة : نوع (أل) في نحو قولك : (ادخلوا الأوَّلَ فالأوّلَ).

رأي المبرد : يرى أنَّ (أل) في نحو قولك : (ادخلوا الأوَّلَ فالأوّلَ) زائدة .

قال : " وذلك قولك : (ادخلوا الأوَّلَ فالأوّلَ) ، و(ادخلوا رجلاً رجلاً) ، تأويله : (ادخلوا واحدًا بعد واحد) .

فأمّا (الأول) فإنما انتصب على الحال ، وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود فجريا مجرى سائر الزوائد "[1] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ (أل) في نحو قولك : (ادْخلوا الأوَّلَ فالأوّلَ) مُعَرِّفَة.

قال أبو حيان : "وذهب المبرّد ، والسيرافي[2] إلى أنَّ (أل) في قوله : (الأوَّلَ فالأوّلَ) مُعَرِّفَة لا زائدة "[3].

المسألة الثالثة عشرة : حكم وقوع اسم (كان) المُضْمر نكرة ، وخبرها معرفة .

رأي المبرد : يرى أنّه لا يجوز وقوع اسم (كان) المُضمر نكرة ، وخبرها معرفة ، إلاَّ في الضرورة .

قال : " وأعلم أنَّ الشعراء يضطرّون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة "[4].

ثم مثَّل بهذين البيتين :

أسَكْرَانُ كانَ ابْنَ المُراغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[5]

---

(١) المقتضب : ٢٧١/٣ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٢٨٨/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٥٦٥/٣ .

(٤) المقتضب : ٩١/٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١ ، والكتاب : ٤٩/١ ، والمقتضب : ٩٣/٤ ، وخزانة الأدب : ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، وبلا نسبة في : الخصائص : ٣٧٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٨/٤ ، ومغني اللبيب : ٤٩٠/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، ق: عبد العزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث ، ط٢ : ٦٩/٧ .

فإنَّـــكَ لا تُبـــــالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أَمَّـــــكَ أَمْ حِمارُ[1]

فاسم (كان) في البيتين : ضمير مستتر يعود على (سكران) ، و(ظبي) ، وهما نكرتان ، فكان الضمير العائد عليهما نكرة ، وخبر (كان) في البيتين : (ابن المراغة) ، و(أمك) ، وهما معرفتان .

والمبرّد بهذا لم يخالف سيبويه ، فقد حَكَمَ سيبويه على هذين البيتين بالضرورة ، حيث قال : "ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو نكرة ، ألا ترى أنك لو قلت :(كان إنسانٌ حليمًا) أو (كان رجلٌ منطلقًا) ، كنت تُلْبِس ؛ لأنّه لا يُستنكَرُ أنْ يكون في الدنيا إنسان هكذا فكرهوا أنْ يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه اللبس .

وقد يجوز في الشِّعر وفي ضعف من الكلام"[2].

ثم أورد سيبويه البيتين السابقين مثالاً على ما قاله .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش ، والرضي ، وأبو حيان إلى المبرّد القول بأنّه ردَّ استشهاد سيبويه بالبيتين السابقين وقال : ليس فيهما ضرورة ، فقد جاء اسم (كان) ضمير ، والضمير معرفة .

قال ابن يعيش في قول الشاعر :

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أَمَّكَ أَمْ حِمارُ

" وقد ردَّ أبو العباس المبرّد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت ، وقال : اسمُ (كان) هنا مضمر في (كان) يعود إلى (الظبي) ، والمضمرات كلّها معارف ، و(أمك) الخبر ، فحصل من ذلك أنَّ الاسم والخبر معرفتان ، وذلك جائز ، نحو : (كان عبد الله أخاك)"[3].

وقد نسب الرضي[4] ، وأبو حيان[5] إلى المبرّد ما نسبه ابن يعيش إليه .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو لخداش بن زهير في : الكتاب : ٤٨/١ ، والمقتضب : ٩٤/٤ ، وشرح أبيات المغني : ٢٤٣/٧ ، ونسب إلى ثروان بن فزارة في : خزانة الأدب : ١٩٢/٧، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، وبلا نسبة في : شرح المفصل : ٣٢٤/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٨/٤، ومغني اللبيب : ٥٩٠/٢.

(٢) الكتاب : ٤٨/١ ، ٤٩

(٣) شرح المفصل : ٣٤٢/٤

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٨/٤

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧٨/٣

المسألة الرابعة عشرة : تقديم خبر (ليس) .

رأي المبرد : يرى جواز تقديم خبر (ليس) ، فقد قال : " و (ليس) تقديم الخبر ، وتأخيره فيها سواء "[١] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الفارسي ، وابن جني ، وأبو البركات بن الأنباري ، والرضي ، وابن مالك وأبو حيان ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد القول : بأنّه منع تقديم خبر (ليس) عليها .

قال الفارسي : " إنَّ (ليس) قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكر عنه : أنَّ جماعة البصريين يُجيزون تقدُمه ، فقال : من رأيه أنَّ تقديم مفعوله غير جائز عنده ، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في (ليس) "[٢].

قال ابن جني : " كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها "[٣] .

أمّا أبو البركات بن الأنباري فقد جعل المبرّد ممن منع التقديم من البصريين[٤] .

قال الرضي : " وأمّا (ليس) فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ، ومنع الكوفيَّة من ذلك ؛ لأنَّ مذهبهم أنها حرف كـ(ما) ، فألحقوها بها كـ(إنْ) ، ووافقهم المبرّد ، وإن كان مذهبه أنها فعلٌ "[٥].

قال ابن مالك : "واختُلِفَ في تقديم خبر (ليس) عليها ، فأجازه سيبويه[٦]... ومنعه الكوفيون ، وأبو العباس "[٧].

---

(١) المقتضب : ١٩٤/٤ ، وينظر : ٤٠٦/٤

(٢) البغداديات : ص ٢٥٧ ، وينظر : المسائل الحلبيات ، للفارسي ، ق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، ط١: ص٢٨٠ .

(٣) الخصائص : ١٨٨/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات ابن الأنباري ، ق : محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤١٩هـ : ١٣٨/١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٠١/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٤٧/١ .

(٧) شرح التسهيل : ٣٥١/١ .

وجعل أبو حيان[1] المبرّد مع جماعة الكوفيين الذين يمنعون تقديم خبر (ليس) ونَسَبَ إليه أيضًا أنَّه أجاز التقديم [2] .

ونَسَبَ السيوطي[3] ، والأشموني[4] إلى المبرّد المنع .

المسألة الخامسة عشرة : نوع (كان) في قول الشاعر :

فَكَيْفَ إذَا رَأَيْتُ دَيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامِ[5]

رأي المبرد : يرى أنَّ (كان) في البيت السابق ليست زائدة ، وقد خالف بهذا القول جمهور النحاة .

قال : " تقول : (إنَّ زيدًا كان منطلقًا) ... وإن شئت رفعت (منطقًا) ، فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أنْ تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام ...

ومثله قول الفرزدق[6] :

فَكَيْفَ إذَا رَأَيْتُ دَيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامِ

والقوافي مجرورة ، وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) ، في قول النحويين أجمعين .

وهو عندي على خِلافِ ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أنَّ خبر (كان) : (لنا) فتقديره : (وجيران كرام كانوا لنا) "[7] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١١٧١/٣ .

(٢) ينظر : المرجع السابق : ١١٧٢/٣ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٣٧٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني : ٢٢١/١ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق ، وهو في ديوانه : ٢٩٠/٢ ، والكتاب : ١٥٣/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤، و خزانة الأدب : ٢١٧/٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني : ١١٧/١ .

(٦) هو همام بن غالب بن صعصعة ، يكنى بأبي فراس ، ويلقب بالفرزدق ، شاعر أموي ، (ت ١١٠ هـ) . ينظر ترجمته : معجم الأدباء : ٢٧٨٥/٦-٢٧٨٨ .

(٧) المقتضب : ١١٦/٤ ، ١١٧ .

وقال في الردِّ على سيبويه : " ولا حجة له في هذا البيت ؛ لأنّه يُجَوِّز أنْ يكون (لنا) خبر (كان) ، كأنَّه قال : (وجيران كانوا لنا كرام) "[1] .

فالمبرّد بعد أن بيّن رأي النحاة ، وإجماعهم على زيادة (كان) في البيت ، بيّن رَأْيَهُ وهو مخالفته لهم في القول بزيادتها ، وإنّما هي عاملة عنده ، وخبرها قوله : (لنا) .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الزجّاج ونقل عنه النحاس ، والرضي إلى المبرّد القول : بزيادة (كان) في بيت الفرزدق .

قال الزجّاج : " وقال أبو العباس محمد بن يزيد : جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا : (إنّه فاحشةٌ ومقتٌ) ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فَكَيْفَ إذَا حللــتُ بــدَارَ قَــوْمٍ وجِيْــرَانٍ لَنــا كَــانُوا كِــرَامِ

قال أبو إسحاق : وهذا غلط من أبي العباس ؛ لأنَّ (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها "[2].

ونقل النحاس[3] عن الزجّاج هذا القول .

قال الرضي بعد أنْ ذكر بيت الفرزدق : "(كانوا) فيه ليست بزائدةٍ ، كما ذهب إليه المبرّد "[4] .

المسألة السادسة عشرة : عمل (ما) النافية إذا دخلت عليها (إنْ) الزائدة .

رأي المبرد : يرى أنَّ (ما) النافية إذا دخلت عليها (إنْ) الزائدة كفتها عن العمل ، فعمل (ما) النافية : هو رفع الاسم ونصب الخبر ، فهي تعمل عمل ليس ، وذلك مثل قولك : (ما زيدٌ منطلقًا) فإذا دخلت عليها (إنْ) الزائدة كفتها عن العمل ، مثل قولك : (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ) .

---

(١) الانتصار : ص ١٣٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط١ : ٣٢/٢ ، ٣٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن الكريم ، للنحاس ، ق: الشيخ محمد علي الصابوني ، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة ، ط١ : ٥١/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١٩٣/٤ .

وقد صرّح المبرّد بهذا الرأي في أكثر من موضع في كُتبه .

قال : "وتكون (إنْ) زائدة في قولك : (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ) فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك : (ما زيدٌ منطلقًا) "[1].

ثم استشهد بقول الشاعر :

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودَوْلةُ آخرينا[2]

وقال : " تدخل زائدة مع (ما) فتردُّها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إنَّ) الثقيلة فتمنعها عملها ، وتردُّها إلى الابتداء في قولك : (إنَّما زيدٌ أخوك) ، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾[3] ، وذلك قولك : (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ) ، لا يكون الخبر إلا مرفوعًا "[4].

وقال في أثناء حديثه عن مواضع زيادة (إنْ) : " والموضع الذي تُغَيِّرُ فيه الإعراب ، هو وقوعها بعد (ما) الحجازية ، تقول : (ما زيدٌ أخاك) ، و﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾[5] ، فإذا دخلت (إنْ) هذه بَطَلَ النصب بدخولها ، فقلت : (ما إنْ زيدٌ منطلقٌ)"[6]، ثم استشهد بالبيت السابق .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بجواز عمل (ما) النافية حتى بعد دخول (إنْ) الزائدة عليها .

قال الرضي : "وقد جاءت (إنْ) بعدها غير كافة شذوذًا ، وهو عند المبرّد قياس"[7].

---

(١) المقتضب : ٥١/١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن المسيك ، وهو في : الكتاب : ١٥٣/٣ ، والأزهية في علم الحروف ، للهروي ق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ، ط٢ : ص ٥١ ، وشرح المفصل : ٤٠٤/٣ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ق: د. فخر الدين قباوة ، وزميله ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ص٣٢٧ ، وشرح أبيات المغني :١٠٣/١، وبلا نسبة في : المقتضب : ٥١/١ .

(٣) سورة فاطر ، آية : ٢٨ .

(٤) المقتضب : ٣٦٣/٢ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٦) الكامل : ٤٤٠/١ ، ٤٤١ .

(٧) شرح الرضي على الكافية :١٨٦/٢ .

المسألة السابعة عشرة : عمل (لا) النافية عمل (ليس) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (لا) النافية تعمل عمل (ليس) ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، وتنصب الخبر خبرًا لها ، لكنّه اشترط في عملها أنْ يكون اسمها نكرة .

قال : " وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلاَّ في النكرة ، فتقول : (لا رجلٌ أفضلَ منك) "[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ، والمرادي[2] إلى المبرّد القول : بعدم عمل (لا) النافية .

قال أبو حيان : " وزعم الأخفش[3] ، والمبرّد أنَّ (لا) لا تعمل عمل (ليس) "[4].

وقد نسب المرادي[5] إلى المبرّد ما نسبه أبو حيان إليه .

المسألة الثامنة عشرة : عمل (إنْ) النافية عمل (ليس) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (إنْ) النافية تعمل عمل (ليس) ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، وتنصب الخبر خبرًا لها .

قال : " وأمَّا (إنْ) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه : ...

وتكون في معنى (ما) ، تقول (إنْ زيدٌ منطلقٌ) أي : (ما زيدٌ منطلقٌ) .

وكان سيبويه[6] لا يرى فيها إلاَّ رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ...

---

(١) المقتضب : ٣٨٢/٤ .

(٢) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ، يلقّب ببدر الدين ، ويعرف بابن أمِّ قاسم ، (ت ٧٤٩ هـ) ومن مؤلفاته : (الجنى الداني في حروف المعاني) ، و(شرح الألفيّة) ، و(وشرح التسهيل) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٥١٧/١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١١١/١ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٠٨/٣ .

(٥) ينظر : الجنى الداني : ص٢٩٣ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٥٢/٣ ، ١٥٣ ، ٢٢١/٤ .

وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بـــ(ليس) ، كما فعل ذلك في (ما) ، وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصلَ بينها وبين (ما) في المعنى ، وذلك قوله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[1] ، وقال : ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[2] "[3].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نقل أبو حيان ما نسبه السهيلي[4]إلى المبرّد ، وهو القول بعدم عمل (إنْ) النافية .

قال أبو حيان : " فنقل السهيلي[5] أنَّ سيبويه أجاز إعمالها ، وأنَّ المبرّد منع من ذلك"[6].

المسألة التاسعة عشرة : إعراب خبر أفعال المقاربة المقترن بـــ(أنْ) .

رأي المبرد : صرَّح المبرّد بأنَّ الفعل المقترن بـــ (أنْ) خبر لأفعال المقاربة .

قال : " وأمّا قولهم في المثل : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[7] ، فإنما كان التقدير : (عسى الغوير أن يكون أبؤسًا) ؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) ، أو الفعل مجردًا "[8].

---

(١) سورة المُلك ، آية : ٢٠ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٥ .

(٣) المقتضب : ٣٦٢/٢ ، وينظر : ٥٠/١ .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، يكنى بأبي القاسم ، (ت٥٨١هـــ) ، ومن مؤلفاته : (الروض الأُنف) ، و(التعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام) ، و(نتائج الفكر) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٨١/٢ .

(٥) لم أجد قول السُهيلي فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى السهيلي في : شرح التصريح على التوضيح : ٢٧١/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٠٧/٣ .

(٧) يضرب هذا المثل : للرجل يقال له : لعلَّ الشرَّ جاء من قبلك ، وقصته : هذا من قول الزبَّاء حين قالت لقومها عند رجوع قَصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالغُوير على طريقه ، (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) ، أي : لعل الشرَّ يأتيكم من قبل الغار . ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني ، ق: محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـــ : ١٧/٢ .

(٨) المقتضب : ٧٠/٣ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن هشام[1] إلى المبرّد قولين في هذه المسألة ، فتارة يقول بأنَّ المبرّد يعرب الفعل المقترن بـــ (أنْ) في نحو : (عَسَى زيد أن يقوم) مفعول به .

وتارة يقول : بأنَّه أعربه على إسقاط الجار توسعًا .

أما السيوطي فقد نسب إليه قول ابن هشام الأول .

قال ابن هشام : " واختلف في المحل من نحو : (عسى زيد أنْ يقوم) : فالمشهور أنَّه نُصِبَ على الخبريَّة ، وقيل على المفعولية ، وأنَّ معنى : (عسيت أنْ تفعل) : (قاربت أنْ تفعل) ، ونُقِل عن المبرّد "[2] .

وقال في موضعٍ آخر : " وتستعمل على أوجه : أحدها : أنْ يقال : (عسى زيدٌ أنْ يقوم) ، واختلف في إعرابه على أقوال : ...

والقول الثاني : أنها فعل متعدٍ بمنزلة (قارب) معنىً وعملاً ، أو قاصر بمنزلة (قَرُبَ من أنْ يفعل) ، وحُذِفَ الجار توسعًا ، وهذا مذهب سيبويه[3] والمبرّد "[4] .

قال السيوطي :" أفعال هذا الباب تعمل عمل (كان) ، فترفع المبتدأ اسمًا لها ، وتنصب الخبر خبرًا لها ... ولا خلاف في ذلك ، حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـــ (أنْ) .

أمّا المقرون بها ، فزعم الكوفيون : أنَّه بدل من الأول ... وزعم المبرّد : أنه مفعول به ؛ لأنها في معنى (قارب زيد الفعل)"[5] .

---

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، يكنى بأبي محمد ، (ت ٧٦١هـــ) ، ومن مؤلفاته ، (مغني اللبيب) ، (أوضح المسالك) ، (شرح قطر الندى) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢/٦٨-٧٠ .

(٢) مغني للبيب : ص ٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣/١٥٧ .

(٤) مغني اللبيب : ص ١٥٣.

(٥) همع الهوامع : ١/٤١٥ ، ٤١٦ .

المسألة العشرون : إعراب الضمير المتصل بـــ(عسى) .

رأي المبرد : للمبرد رأيٌ واحدٌ في الضمير المتصل بـــ(عسى) ، وهو أنَّ الضمير المتصل خبر لـــ(عسى) ، واسمها مستتر ، لِعِلْمِ المخاطب به .

قال : " فأمَّا قوله :

تقولُ بِنْتِي : قَـــدْ أَنَـــى إناكـــا يَـــا أَبَتَـــا عَلَّـــكَ أوْ عَسَـــاكَا[1]

وقال آخر :

ولِي نَفْـــسٌ أقـــولُ لهـــا إذا مـــا تُخالِفُني : لعلِّـــي أو عَسَـــانِي[2]

فأمّا تقديره عندنا : أنَّ المفعول مقدم ، والفاعل مضمر ، كأنه قال : (عساك الخيرُ أو الشرُّ) ، وكذلك : (عساني الحديثُ) ، ولكنّه حُذِفَ ؛ لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسمًا ، على قولهم : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)"[3].

ويقصد المبرّد بالفاعل هنا اسم (عسى) ، وبالمفعول خبر (عسى) .

حيث قال : " لأنَّ (عسى) فعل ، واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها "[4].

فالكاف ، والياء في (عساك) ، و(عساني) في موضع نصب خبر (عسى) ، واسمها محذوف.

وقد اشترط المبرّد في خبر أفعال المقاربة أن يكون فعلاً ، أمَّا مجيئه هنا فهو من باب الشاذ كما في المثل : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) .

وقد ذَكَرَ المبرّد أنَّ التقدير في هذا المثل : (عسى الغوير أن يكون أبؤسًا)[5].

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج في : ملحقات ديوانه : ص ١٨١ ، والكتاب : ٣٧٥/٢ ، وشرح المفصل : ١٢٣/٧ ، وخزانة الأدب : ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وللعجاج في ملحق ديوانه : ٣١٠/٢ وتهذيب اللغة : ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٧١/٣ ، والخصائص :٩٦/٢ ، وشرح المفصل : ١٢/٢ ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ ، ويروى (تأَبِّياً) مكان (يا أبتِ) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان ، في : الكتاب : ٣٧٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه : ٥٢٤/١ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢٩٧/١ ، وخزانة الأدب : ٣٤٩/٥ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٧٢/٣ ، والخصائص : ٢٥/٣ ، وشرح المفصل : ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل : ٣٩٧/١ .

(٣) المقتضب : ٧٢/٣ .

(٤) المرجع السابق : ٧٠/٣ .

(٥) ينظر : المرجع السابق : ٧٠/٣ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد قولين في إعراب الضمير المتصل بـــ(عسى) ، وصرّح الرضي بأنَّ المبرّد قد أراد القول الثاني ، وهو : حذف الفاعل صراحةً ، وهو : اسم (عسى) .

قال الرضي : "ونقل عن المبرّد وجهان في نحو :

يا أبتا علّك أو عساكا

أحدهما : أنَّ الضمير البارز منصوب بـــ(عسى) خبرًا لها ، والاسم مُضمر فيها مرفوع ، فيكون كقولهم : (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) ...

وثاني الوجهين المنقولين عنه : أنَّ الضمير المنصوب خبر ، قدِّم إلى جانب الفعل فاتصل به ، كما في : (ضَرَبك زيدٌ) ، والاسم إمّا محذوف كما في قوله :

يا أبتا علّك أو عساكا

على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حُذِفَ في قولهم : (جاءني زيدٌ ليس إلاّ) ... وإمّا مذكور كما في قولك : (عساك أنْ تفعل) ...

أقول : إنْ أراد بحذف الفاعل إضماره ، كما هو الظاهر في (ليس) فهو الأول ، والظاهر أنَّه قصد الحذف الصريح "[1].

المسألة الحادية والعشرون : كسر همزة (إنَّ) ، إذا دخل على خبرها لام الابتداء.

رأي المبرد : يرى أنَّ لام الابتداء إذا دخلت على خبر (إنّ) وجب كسر همزة (إنَّ) .

قال في باب ((إنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها) : " وذلك قولك : (أشهد أنَّ زيدًا منطلقٌ) ، و (أعلم أنَّ زيدًا خيرٌ منك) ، فإذا أدخلت اللام قلت : (أشهد إنَّ زيدًا لخيرٌ منك) ، (وأعلم إنَّ زيدًا لمنطلقٌ) "[2].

وقال في باب ((إنَّ) المكسورة ومواقعها) :" والموضع الآخر للمكسورة : أنْ تدخل اللام في الخبر"[3].

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ .

(٢) المقتضب : ٣٤٥/٢ .

(٣) المرجع السابق : ٣٤٨/٢ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نقل النحاس ما حكاه علي بن سليمان عن المبرّد ، وهو القول بجواز فتح همزة (إنَّ) وإنْ كان في خبرها اللام ، وقد اعترض النحاس على ما حكاه علي بن سليمان عن المبرّد وعده وهمًا منه .

ونسب ابن هشام ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد القول : بجواز دخول اللام في خبر (أنَّ) المفتوحة قياسًا .

قال النحاس : " إنَّ علي بن سليمان حكى[1] لنا عن محمد بن يزيد أنْ قال : يجوز الفتح في (إنَّ) هذه وإن كان بعدها اللام ، وأحسبه وهمًا منه"[2].

قال ابن هشام : "وليس دخول اللام مقيسًا بعد (أنَّ) المفتوحة ، خلافًا للمبرد"[3].

قال السيوطي : "ولا تدخل على خبر (أنَّ) المفتوحة ، وجوزه المبرّد ، وقرئ : ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[4] بفتح الهمزة[5] ، وأنشدوا :

أَلَم تكُن حَلَفْتَ بِاللهِ العلِيْ أنَّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيْ[6]

وخرّجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ "[7].

---

(١) لم أجد قول علي بن سليمان فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى علي بن سليمان في : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن ، للقرطبي ، ق: عبد الله عبد المحسن التركي ، وزميله مؤسسة الرسالة ، ط١ : ٣٨٢/١٥ .

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس : ١٥٥/٣ .

(٣) مغني اللبيب : ٢٢٩ .

(٤) سورة الفرقان ، آية : ٢٠ .

(٥) قُرِئ : (إلآ أنهم) بفتح همزة (أنَّ) ، والقراءة غير منسوبة في : إعراب القرآن ، للنحاس : ٣/ ١٥٥ ، و إعراب القراءآت الشواذ ، للعكبري ، ق: محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، ط١ : ٦٠٩/٢ ، والبحر المحيط ، لأبي حيان ، ق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ٤٤٩/٦ .

(٦) البيتان من الرجز ، وهو بلا نسبة في الخصائص : ٣١٥/١ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، ق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق : ص٢٣٧ ، وهمع الهوامع : ٤٤٦/١ ، وخزانة الأدب : ٣٢٣/١٠ .

(٧) همع الهوامع : ٤٤٦/١ .

قال الأشموني : " تنبيه : اقتضى كلامه : أنها لا تصحب خبر غير (إنّ) المكسورة وهو كذلك ، وما ورد من ذلك يُحكم فيه بزيادتها ، فمن ذلك قراءة بعض السلف : ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾[1] بفتح الهمزة ، وأجازه المبرّد "[2] .

المسألة الثانية والعشرون : حكم همزة (إنَّ) إذا وقعت في جواب القسم .

رأي المبرد : يرى أنَّ (إنَّ) إذا وقعت في جواب القسم وجب كسر همزتها ، وإنْ لم يكن في خبرها اللام .

قال :" أمَّا (إنَّ) فتكون صلة للقسم ؛ لأنَّك لا تقول : (والله زيدٌ منطلقٌ) ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم .

فإن قلت : (والله إنَّ زيدًا منطلقٌ) اتَّصل بالقسم ، وصارت (إنَّ) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : (والله لزيد خير منك)"[3].

فالمبرّد يرى وجوب كسر همزة (إنَّ) التي تكون في جواب القسم ، إذْ هي نفس (إنَّ) التي يكون في خبرها اللام[4] ، والشبه بينهما يكون في وجوب كسر الهمزة .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بجواز فتح همزة (إنَّ) الواقعة في جواب القسم ، إذا لم يكن في خبرها اللام .

قال الرضي : " وكذا كُسِرت في جواب القسم ؛ لأنّه جملة لا محالة ، نحو : (بالله إنك قائمٌ) ، وقد تُفْتح (أنَّ) في جواب القسم عند المبرّد ، والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام "[5] .

---

(١) سورة الفرقان ، آية : ٢٠ .

(٢) شرح الأشموني : ٢٧٤/١ .

(٣) المقتضب : ١٠٧/٤ .

(٤) قال المبرّد في باب ((إنّ) المكسورة ومواقعها) :" والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر " . المقتضب : ٣٤٨/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٢/٤ .

المسألة الثالثة والعشرون : تكرار (أنَّ) للتوكيد .

رأي المبرد : عقد المبرّد بابًا في (المقتضب) سمَّاه : ((أنَّ) مكرَّرة) ، فقد كان يرى جواز مجيء (أنَّ) مكرّرة للتوكيد ، وقد مثَّل على ذلك بقوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾[1]،فـــ(أنَّ) في قوله تعالى:﴿أَنَّكُمْ﴾ الثانية توكيدًا للأولى.

وقد أورد المبرّد الأقوال التي قيلت في هذا الآية ، ورجّح قولاً واحدًا منها ، وقال أنّه أحسن الأقاويل ، وهو القول السابق .

قال : " وذلك قولك : (قد علمت أنَّ زيدًا – إذا أتاك – أنّه سيُكرمك) ، وذلك أنّك قد أردت : (قد علمت أنَّ زيدًا – إذا أتاك – سيكرمك) ، فَكُرِّرت الثانية توكيدًا ولست تُريد بها إلاَّ ما أردت بالأولى ، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ ، فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا "[2].

وقال : " فأمّا ما قيل في الآية التي ذكرنا قبلُ سِوى القول الذي اخترناه وهي : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ ﴾ فأنْ يكون : ﴿أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾ مرتفعًا بالظرف ، كأنّه في التقدير : (أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجُكم) ، فهذا قول حسن جميل .

وأمَّا سيبويه فكان يقول : المعنى : أنَّ (يعِد) وقعت على (أنَّ) الثانية ، وذَكَرَ (أنَّ) الأولى لِيُعلم بَعْدَ أيِّ شيءٍ يكون الإخراج[3] ؟ ، وهذا قولٌ ليس بالقويِّ "[4].

والأقوال التي ذكرها المبرّد في الآية ، كالآتي :

القول الأول : أنْ تكون (أنَّ) الثانية في قوله تعالى : ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ توكيدًا للأولى ، و﴿مُّخْرَجُونَ﴾ ، خبر (أنَّ) الأولى ، وهو القول الذي أختاره المبرّد .

القول الثاني : أنْ موضع ﴿أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾ رُفِعَ بالابتداء ، و(إذا) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر (أنَّ) الأولى ، وتقديره : (أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجُكم) .

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٣٥ .

(٢) المقتضب : ٣٥٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٢٣/٣ ، ١٣٣ .

(٤) المقتضب : ٣٥٧/٢ – ٣٦٠ .

القول الثالث : أنْ تكون ﴿أَنَّكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ بدلاً من (أنَّ) الأولى ، و هو قول سيبويه[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن برِّي[2] إلى المبرّد أنَّه قال بالقول الثاني .

قال ابن برِّي : " القول الأول وهو مذهب أبي العباس المبرّد ، ومن تبعه : هو أنْ تجعل موضع ﴿أَنَّكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ رفعًا بالابتداء ، و(إذا) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر (أنَّ) ، فيصير التقدير : (أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجُكم) "[3].

المسألة الرابعة والعشرون : الاستغناء بـــ(أنَّ) ومعموليها عن المفعول الثاني لـــ(ظنَّ) وأخواتها .

رأي المبرد : يرى جواز حذف المفعول الثاني لـــ(ظنَّ) وأخواتها ، و الاستغناء عنه بـــ(أنَّ) ومعموليها ؛ لأنّها تسدُّ مسدَّه .

قال : " فإذا قلت : (ظننت أنَّ زيدًا منطلقٌ) لم تَحْتَج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنَّك قد أتيت بِذِكر (زيدٍ) في الصلة ؛ لأنَّ المعنى : (ظننتُ انطلاقًا من زيدٍ) فلذلك استغنيت "[4].

والمبرّد لم يخالف سيبويه في جواز الاستغناء بـــ(أنَّ) ومعموليها عن المفعول الثاني لـــ(ظنَّ) وأخواتها .

قال سيبويه : " تقول : (ظننتُ أنّه منطلقٌ) ، فـــ(ظننتُ) عاملة ، كأنَّك قلت : (طننتُ ذاك) ، وكذلك (وددتُ أنه ذاهب) ؛ لأنَّ هذا في موضع ذاك إذا قلت : (وددتُ ذاك)"[5].

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٢٣/٣ ، ١٣٣ .

(٢) هو عبد الله بن برِّي بن عبد الجبار ، يكنى بأبي محمد ، (ت ٥٨٢ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (شرح شواهد الإيضاح) و(اللّباب في الردِّ على ابن الخشاب) ، و(جواب المسائل العشر) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢/ ٣٤ .

(٣) جواب المسائل العشر ، لابن بري ، ق: د. محمد أحمد الدالي ، دار البشاير ، ط١ : ص ٧ .

(٤) المقتضب : ٣٤٠/٢ ، ٣٤١ .

(٥) الكتاب : ١٢٠/٣ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

وقد نسب أبو حيان ، والسيوطي ، والصبّان[1] إلى المبرّد القول : بأنَّ (أنَّ) ومعموليها لا تُغْنِي عن المفعول الثاني في باب (ظنّ) بل هو مُقدَّرٌ عنده ، خلافًا لسيبويه .

قال أبو حيان : "وذهب أبو الحسن[2] ، وأبو العباس ، إلى أن الخبر محذوف والتقدير عندهما : (أظنُّ أنَّ زيدًا قائمٌ مستقرًّا أو ثابتًا)"[3].

قال السيوطي : " تسدُّ عن المفعولين في هذا الباب : (أنَّ) المشددة ومعمولها ، نحو : (ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ) ، ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4] ، وإنْ كانت بتقدير اسم مفرد للطّول ، ولجَرَيان الخبر والمُخبر عنه بالذِّكر في الصلة، ثم لا حذف فيه عند سيبويه[5].

وذهب الأخفش ، والمبرّد : إلى أنَّ الخبر محذوف ، والتقدير (أظنُّ أنَّ زيدًا قائمٌ) ثابت ، أو مستقر"[6] .

وقد نسب الصبّان[7] إلى المبرّد ما نسبه إليه أبو حيان والسيوطي .

---

(١) هو محمد بن علي الصبان ، يكنى بأبي العرفان ، عالم بالعربية والأدب ، (ت ١٢٠٦ هـ) ، ومن مؤلفاته : (الكافية الشافية في علمي العروض والقافية) ، و(حاشية على شرح الأشموني على الألفية) ، و (إسعاف الراغبين) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٢٩٧/٦ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : همع الهوامع : ٤٨٧/١ .

(٣) التذييل والتكنيل : ١١٦/٦ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٥٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٢٠/٣ .

(٦) همع الهوامع : ٤٨٧/١ .

(٧) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ق: طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية : ٢٦/٢.

المسألة الخامسة والعشرون : حذف بعض مفاعيل الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، اقتصارًا[1].

رأي المبرد : يرى أنّه لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولات (أعلم) ، و(أرى) ، ونحوها مما ينصب ثلاثة مفاعيل .

قال : " و لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنَّ المعنى يُبْطِل العبارة عنه ؛ لأنَّ المفعولين : ابتداء وخبر ، والمفعول الأوَّل كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره "[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد جواز حذف المفعول الأول للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل والاكتفاء بالثاني ، والثالث .

أمّا السيوطي فقد نسب إلى المبرّد جواز حذف الأول ، أو الثاني والثالث ، اقتصارًا بشرط ذكر أحدها .

قال أبو حيان : " وأمَّا الحذف اِقْتِصارًا ، فإنْ كان الأول ، فذهب المبرّد ... إلى أنّه يجوز حذفه اقتصارًا "[3].

قال السيوطي : " وأمّا الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر ، منهم المبرّد ... يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين ، أو الآخرين بشرط ذكر الأول"[4].

---

(١) الاقتصار : هو الحذف لغير دليل . ينظر : همع الهوامع : ٥٠٦/١ .

(٢) المقتضب : ١٢٠/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٣٥/٤ .

(٤) همع الهوامع : ٥٠٦/١ .

المسألة السادسة والعشرون : نوع العطف في الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) بالرفع .

رأي المبرد : يفهم من كلام المبرّد أنَّ العطف على اسم (إنَّ) بالرفع من قبيل عطف المفردات وذلك مثل قولك : (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو) ، فـــ(عمرٌو) اسم معطوف على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها ، وهو الرفع بالابتداء .

قال : "وتقول : (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا) ، وإن شئت و(عمرٌو) .

فأمَّا الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحدٍ ، وهو أنْ تعطفه على الاسم المنصوب ...

وأحد وَجْهي الرفع وهو الأجود منها : أنْ تحمله على موضع (إنَّ) ؛ لأن موضعها الابتداء ، فإذا قلت : (إنَّ زيدًا منطلقٌ) ، فمعناه : (زيدٌ منطلقٌ) ...

والوجه الآخر في الرفع (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو) : أنْ يكون محمولاً على المُضمر في (منطلق) وهذا أبعد الوجهين ، إلا أنْ تؤكده فيكون وجهًا جيّدًا مختارًا نحو : (إنَّ زيدًا منطلقٌ هو وعمرٌو) "[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الشاطبي[2]، والبغدادي إلى المبرّد القول : بأنَّ العطف على اسم (إنَّ) بالرفع من قبيل عطف الجمل .

قال الشاطبي : " لكنّهم اختلفوا في وجهة هذا العطف اختلافًا كبيرًا ، فمنهم من جَعَلَ ذلك عطفًا حقيقة ، من باب عطف المفردات ... والذي عليه الأكثر أنَّ الرفع في المعطوف على الابتداء ، واستئناف جملة معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه[3]،

---

(١) المقتضب : ١١١/٤ ، ١١٢ ، وينظر : الكامل : ٤١٧/١ .

(٢) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي ، يكنّى بأبي إسحاق ، يعرف بالشاطبي ، أصولي حافظ (ت ٧٩٠ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) ، و(الموافقات في أصول الفقه) ، و(المجالس) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٧٥/١ .

(٣) قال سيبويه : " فأمّا ما حمل على الابتداء فقولك : (إنَّ زيدًا ظريفٌ و عمرٌو) ، و (إنَّ زيدًا منطلقٌ و سعيدٌ) يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف. فأمَّا الوجه الحسن : فأن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأن معنى (إنَّ زيدًا منطلقٌ) : (زيدٌ منطلقٌ) ... وأمَّا الوجه الآخر الضعيف : فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في (المنطلق) و (الظريف)". الكتاب : ١٤٤/٢ . وكلام المبرّد السابق هو كلام سيبويه ، وما فهم من كلام المبرّد يفهم من كلام سيبويه ، وأمّا ما نسبه الشاطبي إلى سيبويه فهو مخالف لما في الكتاب .

ونُقِلَ عن الأخفش[1] ، والفرّاء[2] ، والمبرّد ... "[3] .

وقد نسب البغدادي[4] إلى المبرّد ما نسبه الشاطبي إليه .

المسألة السابعة والعشرون : حكم (أَلاَ) التي بمعنى التمنِّي .

رأي المبرد : ذكر المبرّد رأيين في (أَلاَ) التي بمعنى التمني :

الأول : رأي الخليل[5]، وسيبويه[6]، وهو : أن (أَلاَ) لمّا دخلها معنى التمني زال عن ما بعدها الابتداء ، وموضعه النصب ، ولا تعمل إلاَّ عمل (إنَّ) في الاسم خاصة ، فيبنى معها إنْ كان نكرة ، ويعرب إنْ كان مضافًا ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز أنْ تلغى ، ولا أنْ تعمل عمل (ليس) ، وذلك مثل قولك : (أَلاَ ماءَ أشربُه)[7].

والثاني : رأي المازني[8] : أنَّ لها خبر في اللفظ أو التقدير ، ويَتْبَعُ اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع ، ويجوز أن تُلغى ، وأنْ تعمل عمل (ليس) .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٢٨٢/٢ .

(٢) قال الفرّاء :" وكذلك تقول : (إنَّ أخاك قائمٌ وزيدٌ) ، رفعت (زيد) بإتباعه الاسم المضمر في (قائم)". ينظر : معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، ط٣ : ٣١٠/١ . فكلام الفرّاء يدل على أنه يرى أنَّ الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) بالرفع إنما هو من عطف المفردات ، وقد قال بقول سيبويه الآخر ، وهو القول الضعيف عند سيبويه ومن هذا يتبن أن ما نسبه الشاطبي إلى الفرّاء مخالف لما أثبته .

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، ق : د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ، وآخرون ، إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ط١ : ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٣٠١/١٠ .

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، يكنى بأبي عبد الرحمن ، (ت ١٧٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (العين) ، (العروض) ، (النقط والشكل) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٥٥٧/١-٥٦١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣١٧/٣ .

(٨) لم أجد رأي المازني فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد ورد هذا القول في تعليق المازني على الكتاب : ينظر : هامش الكتاب : ٣٠٩/٢ ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المازني في : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٦/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٣٤/١ ، وارتشاف الضرب : ١٣١٧/٣ ، ومغني اللبيب : ص٣٦٣ ، وهمع الهوامع : ٤٧٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٠٢/١ .

ثُمَّ بيّن المبرّد وجهة نظر كل فريق ، و لم يرجّح رأيًا على آخر .

قال : " فإنْ دخلها معنى التمنِّي فالنصب لا غيرُ في قول سيبويه ، والخليل ، وغيرهما إلاَّ المازني وحده .

تقول : (ألاَ ماءَ أشربه) ، (أَلاَ ماءَ وعسلاً) ، تنوّن (عسلاً) ، كما كان في قولك : (لا رجلَ وغلامًا في الدار) .

وتقول : (أَلاَ ماءَ باردَ) إنْ شئت ، وإنْ شئت نوّنت (باردًا) ، وإنْ شئت لم تنوِّن ، كقولك : (لا رجل ظريفًا) ، وإنْ شئت نوّنت (ظريفًا) ، وإنْ شئت لم تنوِّن ...

واحتجاج النحويّين : أنَّه لّما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب كقولك : (اللهمَّ غلامًا) : أي هب لي غلامًا ...

وكان المازني يُجري هذا مع التمنِّي مُجراه قبلُ ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإنْ دخله خِلافُ معناه ؛ ألاَ ترى أنَّ قولك : (غفر الله لزيدٍ) معناه الدعاء ، ولفظه لفظ (ضَرَبَ) ، فلم يُغيَّر لما دخله من المعنى "[1] .

والفرق بين الرأيين من جهة المعنى : أنَّ التمني واقعٌ على اسم (لا) على رأي الخليل وسيبويه ، و على خبر (لا) على رأي المازني[2] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش ، والرضي ، وابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد بأنَّه يرى رأي المازني ، وأنَّه مُخالف لسيبويه.

قال ابن يعيش : " وقال أبو العباس المبرّد : هو على ما كان[3]، ويُحكم على موضعه بالرفع على الابتداء ، وثمرة الخلاف تظهر في الصفة ، فتقول على مذهب سيبويه : (أَلاَ ماءَ باردًا) بنصب الصفة ؛ لأن موضعها النصب ، وأبو العباس يرفع النعت ، ويقول : (أَلاَ ماءَ باردٌ)"[4].

---

(١) المقتضب : ٣٨٢/٤ ، ٣٨٣ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٤٧٣/١ .

(٣) أي : أنَّ (ألا) على ما كانت عليه قبل دخول الهمزة ، وتحولها للتمني ، فهي نافية تعمل عمل (ليس) .

(٤) شرح المفصل : ٢٧٥/٤ .

قال الرضي : " وأمَّا إذا كان (أَلاَ) بمعنى التمني ، كقوله :

أَلاَ سبيلَ إلى خمرٍ فأَشْرَبَها أَلاَ سبيلَ إلى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ[1][2]

فالمازني والمبرّد قالا : حكمها حكم المجرَّدة ، فيجوز عندهما : العطف ، والوصف على الموضع ، نحو : (أَلاَ مالَ كثيرٌ أنفقه) ، و (أَلاَ ماءَ وخمرًا أشربهما) ، وخبرهما عندهما إمَّا ظاهر ، أو مقدر ، كما في المجردة "[3] .

وقد نسب السيوطي[4] إلى المبرّد ما نسبه الرضي إليه .

قال ابن مالك : " فإذا قُصِد بـ(ألاَ) التمني ، امتنع الإلغاء ، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه ، لا عند المازني ، والمبرّد " [5].

قال أبو حيان : " وزعم المازني ، والمبرّد : أنَّ حكمها وهي للتمني كحكمها مجردة من الهمزة لمحض النفي ، فيكون لها خبرٌ في اللفظ ، أو في التقدير ، ويتبع اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع ، ويجوز أنْ تعمل عمل (ليس) ، وأنْ تلغى"[6].

ونصَّ ابن هشام[7] ، والأشموني[8] على مخالفة المبرّد للخليل وسيبويه .

---

(١) هو نصر بن حجاج بن علاط السُلمي ، شاعر من أهل المدينة ، كان من أحسن الناس وجهًا وشَعَرًا ، وقد حَلَقَ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – شعره خوفًا من أن يفْتن النساء . ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات : ٣٨/٢٧ ، ٣٩ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لفريعة بنت همام ، في : خزانة الأدب : ٤/ ٨٠-٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، وبلا نسبة في : سر صناعة الإعراب : ص٢٧١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٧١/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١٧١/٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٤٧٢/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٥٣٤/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٣/ ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، وينظر : ١٣١٩/٣ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ص٣٦٣ .

(٨) ينظر : شرح الأشموني : ١/ ٣٠٢ .

المسألة الثامنة والعشرون : حذف الفاعل .

رأي المبرد : يرى أنَّه لا يجوز حذف الفاعل ، وقد منع حذفه في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب).

قال :"و لم يجز حذف الفاعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفاعل"(١).

وقال :"ولا حذف الفاعل ، إذْ كان الفعل لا يكون إلا منه"(٢).

وقال :"لأنَّك حذفت الفاعل ، ولا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحدٍ ، إذْ كان لا يستغني كل واحدٍ منهما عن صاحبه"(٣).

والمبرّد يمنع حذف الفاعل بمعناه الصريح ، وليس الحذف المقدّر ، الذي يعلمه المخاطب .

فقد أجاز أنْ يسْتتر الفاعل إذا عَلِمَهُ المُخاطب ، لكنّ لا يحذف صراحةً .

حيث قال في قول الشاعر :

ولِي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما تُخالِفُني : لعلِّي أو عَسَاني

" فأمّا تقديره عندنا : أنَّ المفعول مقدم ، والفاعل مضمر ، كأنه قال : (عساك الخيرُ ، أو الشرُّ) ، وكذلك : (عساني الحديثُ) ، ولكنّه حُذِفَ ؛ لِعِلم المخاطب به "(٤).

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد جواز حذف الفاعل صراحةً .

قال الرضي :" أقول : إنْ أراد بحذف الفاعل إضماره ، كما هو الظاهر في (ليس) فهو الأول والظاهر أنَّه قَصَدَ الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذْهب الكسائي(٥)(٦) في جواز حذف الفاعل "(٧).

---

(١) المقتضب : ١٩/١.

(٢) المرجع السابق : ٣/ ١١٥ .

(٣) المرجع السابق : ٥٠/٤ ، وينظر : ٧٧/٤ ، ٧٨ .

(٤) المرجع السابق : ٧٢/٣ .

(٥) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي ، يكنى بأبي الحسن ، أحد القرّاء السبعة ، (ت ١٨٩هـ) ومن مؤلفاته : (ما تلحن فيه العامة) ، (معاني القرآن) ، (القراءات) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٦٢/٢-١٦٤ .

(٦) لم أجد رأي الكسائي فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الكسائي في : شرح الكافية الشافية : ٦٠٠/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، ق: د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الأدب في النجف ، ١٤٠٠هـ : ص١٦٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٢٤/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، ق: د. محمد كمال بركات ، دارا الفكر ، ١٤٠٠هـ : ٣٩٦/١ ، وهمع الهوامع : ٥١٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٣٥/١ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٤٨ .

المسألة التاسعة والعشرون : ما يقع بعد (قَلَّما) من الجمل .

رأي المبرد : يرى أنَّ (قلّما) لا يقع بعدها إلاَّ الجملة الفعلية ، وأمّا دخولها على الاسم في قول الشاعر :

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّــدُوْدَ وَقَلَّمَــا وِصَالٌ على طُولِ الصُّــدُودِ يَــدُومُ[1]

ضرورة[2].

وقد قال : "وإنَّما (قلمّا) للفعل "[3] .

وقال : " وكذلك (قلَّ) تقول : (قلَّ رجلٌ يقول ذلك) ، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : (قلّما يقوم زيد) ، ومثل هذا كثير"[4].

فالمبرّد لم يخالف سيبويه في أنَّ (ما) إذا دخلت على (قَلَّ) كفّتها عن العمل ، فلا يقع بعدها إلاّ الجملة الفعلية .

قال سيبويه في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل) : "ومن تلك الحروف : (ربّما) و (قلّما) وأشباههما "[5].

وقال سيبويه في الشاهد السابق : "وإنّما الكلام : (وقلَّ ما يدوم وصال)"[6].

فـــ(وصال) عند سيبويه فاعل مقدم لـــ (يدوم) ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يُبتدأ به ، فقد قدّم الشاعر وأخَّر مضطرًا لأجل الوزن وهذا جائز في الشعر.

فكلام المبرّد السابق صريح في أنَّ (ما) إذا دخلت على (قلّ) ، لا يليها إلا فعل ، أمَّا إنْ وليها اسم فهذا جائز في الشعر كما قال : "وكان جائزًا للضرورة ، كما يجوز مثله في

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للمرار الفقعسي ، وهو في ديوانه : ص٤٨٠ ، و المقتضب : ٨٤/١ ، والأزهية : ص٩١ وخزانة الأدب : ٢٢٦/١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٨٤/١ .

(٣) المرجع السابق : ٨٤/١ .

(٤) المرجع السابق : ٥٥/٢ .

(٥) الكتاب : ١١٤/٣ ، ١١٥ .

(٦) المرجع السابق : ٣١/١ .

(سوف) و (قلّما) و (قد) ، نحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر "[1] ، ثم أورد الشاهد السابق .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب النحاس إلى المبرّد القول : بإجازة أنْ يلي (قلّما) اسم ، حتى في غير الشعر.

أمّا ابن هشام ، والبغدادي فقد نسبا إلى المبرّد أنه يقول : أنَّ (ما) في البيت السابق زائدة ، و(وصال) فاعل (قلَّ) .

قال النحاس : "عن محمد بن يزيد المبرّد : أنَّ هذا جائز في الكلام والشعر"[2].

قال ابن هشام : "وزعم المبرّد أنَّ (ما) زائدة ، و(وصال) فاعل لا مبتدأ"[3].

وقد نسب البغدادي[4] إلى المبرّد ما نسبه ابن هشام إليه .

المسألة الثلاثون : حكم اتصال ضمير المفعول المؤخّر بالفاعل المقدّم .

رأي المبرد : يرى عدم جواز اتصال ضمير المفعول المؤخّر بالفاعل المقدّم ، وقال بأنَّ هذا محال .

قال : " ولو قلت : (ضرب غلامُه زيدًا) كان محالاً ؛ لأنَّ (الغلام) في موضعه ، لا يجوز أنْ يُنوى به غير ذلك الموضع "[5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بجواز اتصال ضمير المفعول المؤخّر بالفاعل المقدّم .

قال الرضي :" وما أجازه المبرّد والأخفش[6] من نحو : (ضربَ غلامُه زيدًا) أعني اتصال ضمير المفعول المؤخّر بالفاعل المقدّم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ..."[7].

---

(١) المقتضب : ٨٤/١ .

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس :٣٧٦/٢ .

(٣) مغني اللبيب : ص ٢٩٦ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٢٢٧/١٠ .

(٥) المقتضب : ٤٠٧/٢ ، وينظر : ٦٩/٢ .

(٦) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : ارتشاف الضرب : ٩٤٣/٢ ، ومغني اللبيب : ص ٤٦٠ ، وهمع الهوامع : ٢٢١/١ ، و خزانة الأدب : ٢٧٧/١ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٤٠٧/٢ .

المسألة الحادية والثلاثون : ناصب (المِرَاءَ) في قول الشاعر :

إيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فإنَّـــهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّـــرِّ جالِـــبُ[1]

رأي المبرد : يرى أنَّ ناصب (المراءَ) في البيت السابق فعلٌ مُضْمَرٌ بعد (إيَّاكَ) .

قال : " فأضمر بعد قوله : (إيَّاكَ) فعلاً آخر على كلامين ؛ لأنَّه لّما قال : (إيَّاكَ) أعلمه أنَّه يزجره ، فأضمر فعلاً ، يُريد : (اتَّقِ المراءَ يا فتى)"[2].

والمبرّد بهذا لم يخالف سيبويه بل قال بقوله .

قال سيبويه : " زعموا أنَّ ابن أبي إسحاق[3] أجاز هذا البيت في شعر :

إيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فإنَّـــهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّـــرِّ جالِـــبُ

كأنَّه قال : (إيَّاكَ) ، ثم أضمر بعد (إيَّاكَ) فعلاً آخر ، فقال : (اتَّقِ المِرَاءَ)"[4].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب البغدادي إلى المبرّد أنَّه خالف سيبويه في ناصب (المراء) ، وقال أنَّه قدّره بقوله : (أنْ تماري) .

قال البغدادي : " وسيبويه يقدِّر فيه : (اتَّقِ المراءَ) ، كما يقدِّر فعلاً آخر ينصب (إيَّاكَ) ... وعند المبرّد (المراء) : بتقدير (أنْ تماري) ، كما تقول : (إيَّاكَ أنْ تماري) أي : (مخافة أنْ تماري) "[5] .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، في : إنباه الرواة : ٧٦/٤ وخزانة الأدب : ٦٣/٣ وبلا نسبة في : الكتاب : ٢٧٩/١ ، المقتضب : ٢١٤/٣ ، والخصائص : ١٠٢/٣ ، وشرح المفصل : ٢٥/٢ ومغني اللبيب : ص ٦٧٩ .

(٢) المقتضب : ٢١٣/٣ .

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، (ت١١٧هـ) . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ص٣١-٣٣.

(٤) الكتاب : ٢٧٩/١ .

(٥) خزانة الأدب : ٦٤/٣ .

المسألة الثانية والثلاثون : ناصب المصـــدر في نحـــو قولـــه تعـــالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[1]، و﴿ وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾[2] .

رأي المبرد : يرى أنَّ ناصب (نباتًا) و (تبتيلاً) في الآيتين ، هو فعلٌ محذوفٌ يشبه الفعل المذكور في المعنى .

قال : "ولكنَّ المعنى – والله أعلم – : أنَّه إذا أنبتكم نبتم نباتًا "[3].

وقال : " إنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أنْ يُحْمل مصدر أحدهما على الآخر ؛ لأنَّ الفعل الذي ظهر ، في معنى فعله الذي ينصبه"[4].

(فتبتّل) في الآية : بمعنى (بتِّل إليه) ، و (أنبتكم) : بمعنى (نبتّم) ، فالمعنى واحد فيها ، فلمّا اتفقا في المعنى نصب (نباتًا) و (وتبتيلاً) بفعل محذوف يشبه الفعل المذكور في المعنى .

فيقول المبرّد : " ومثل هذا إلا أنَّ اللفظ مُشتق من فعل المصدر ، ولكنّهما يشتبهان في الدلالة قوله – عز وجل – :﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[5] على (وبتِّل إليه) ، ولو كان على (تبتَّل) لكان (تبتلاً) ، وكذلك :﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾[6] لو كان على (أَنْبَتَ) لكان (إنباتًا)" [7].

وقال في (الكامل) : في قول الشاعر :

نَاجٍ طَوَاهُ الأيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَيَّ اللَّيـــــالِي زُلَفًا فَزُلَفَا

سَمَاوَةَ الهِلالِ حتَّى احْقَوقَفَا[8].

---

(١) سورة نوح ، آية : ١٧ .
(٢) سورة المزَّمل ، آية : ٨ .
(٣) المقتضب : ٢٠٤/٣ .
(٤) المرجع السابق : ٧٣/١ ، ٧٤ .
(٥) سورة المزَّمل ، آية : ٨ .
(٦) سورة نوح ، آية : ١٧ .
(٧) المقتضب : ٢٠٤/٣.
(٨) الأبيات من الرجز ، وهو للعجاج ، وهو في ديوانه :٢٣٢/٢ ، والكتاب : ٣٥٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٣١٩/١ ، وبلا نسبة في : جمهرة اللغة ، لابن دريد ، ق: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ : ص٥٥٣ ، ومعجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، ق: عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩م : ٩٠/٢ ، والمخصص ، لابن سيده ، دار الكتب العلمية : ١٣٧/١٠ .

"ونصب (طيَّ اللَّيالي) ؛ لأنهَّ مصدر من قوله : (طواه الأين)[1]، وليس بهذا الفعل ولكنَّ تقديره : (طواه الأين طيّاً مثل طيِّ الليالي)"[2] ، فالذي نصبه فعل مُضمر.

ومثل ذلك أيضًا قول الشاعر :

سلامٌ على سَيْرِ القِلاَصِ مع الرَّكْـــبِ ووَصْلِ الغَـــوانِي والمُدامَـــةِ والشَّـــرْبِ

ســـلامُ امـــرِئٍ لم تَبْـــقَ منـــه بَقِيَّـــةٌ سِوَى نَظَرِ العَيْنَيْنِ أو شَهْوةِ القلـــبِ[3]

فكلمة (سلام) إنْ شئت نصبتها بفعل مُضمر ، كأنَّك قلت : (أُسلِّم سلام امرئٍ) فالفعل المضمر (أسلم) نصب المصدر ؛ لأنه يشبه الفعل المذكور وهو (سلام) الأولى في المعنى ، وإنْ شئت رفعت على البدل من قوله : (سلام على سير القلاص)[4].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

ابن يعيش ، والرضي ينسبان إلى المبرّد القول : بأنَّ الناصب للمصدر هو الفعل المذكور.

قال ابن يعيش : "وهكذا كلُّ مصدريين يرجعان إلى معنى واحد ، فهذه المصادر أكثر النحويين يُعمل فيها الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما في المعنى ، وهو رأي أبي العباس المبرّد والسيرافي[5]"[6] .

قال الرضي : " ومذهب المازني[7] ، والمبرّد ، والسيرافي ، أنَّه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه "[8].

---

(١) الأَيْنُ : الإعياء والتعب . ينظر : لسان العرب : مادة (أين) ، ٤٤/١٣ .

(٢) الكامل : ١٩٧/١ .

(٣) البيتان من الطويل ، وهما لإسحاق الموصلي ، وهما في الكامل : ٨٤٥/٢ ، ورغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي المرصفي ، دار الفاروق الحديثة ، القاهرة : ٦١/٦ .

(٤) ينظر : الكامل : ٨٤٥/٢ ، ٨٤٦ .

(٥) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٥٧/٤ ،٤٦٢ .

(٦) شرح المفصل : ٢٧٦/١ .

(٧) لم أجد رأي المازني فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المازني في : همع الهوامع : ٧٤/٢ .

(٨) شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/١ .

المسألة الثالثة والثلاثون : قياس المفعول معه .

رأي المبرد : شَرَحَ المبرّد في كتابه (الكامل) المفعول معه ، ومثَّل له بعدة أمثله ، منها : (استوى الماءُ والخشبةَ) ، و(ما زلتُ أسيرُ والنيلَ) ، فالمبرّد يرى أنَّ المفعول معه يُقاس في كل اسم جاء بعد فعلٍ ، وكانت فيه الواو بمعنى (مع) .

قال : " ويكون : تَبْكِي عليكَ نُجومُ اللَّيْلِ والقَمَرَا[1]

على أنْ تكون الواو في معنى (مع) ، وإذا كانت كذلك وكان قبل الاسم فِعْلٌ نَصَبْتَ ؛ لأنَّه في المعنى مفعول وَصَلَ الفعل إليه فنصبه ، ونظير ذلك : (استوى الماءُ والخَشَبَةَ يا فتى) ؛ لأنَّه لم يردْ : (استوى الماء ، واستوت الخشبةُ) ، ولو أراد ذلك لم يكنْ إلاَّ الرفع ، ولكنَّ التقدير: (ساوى الماءُ الخشبةَ) ، وكذلك : (مازلت أسيرُ والنِّيلَ يا فتى) ؛ لأنَّك لست تُخْبِرُ عن (النيل) : بِسَيْرٍ ، وإنَّما تريد أنَّ سَيْرَك بحذائه ومعه ، فَوَصَلَ الفعل ، وهذا باب يطول شرحه "[2] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّه يَقِيس المفعول معه إذا كان الثاني مؤثرًا للأول ، وكان الأول سببًا له .

والمبرّد لم يقْتصر في قياس المفعول معه على ما كان الثاني مؤثرًا للأول ، والأول سببًا له كما نُسِبَ إليه ، بل اشْتَمَلَ على هذا النوع ، وغيره .

قال السيوطي : " وقال المبرّد ، والسيرافي[3] : يُقاس فيما كان الثاني مؤثرًا للأول وكان الأول سببًا له ، نحو : (جاء البردُ والطّيالسةَ[4]) ، فـ(البرد) سبب لاستعمال (الطيالسة) ، و(جئتُ وزيدًا) أي : كنت السبب في مجيئه"[5].

---

(١) شطر بيت من البسيط ، وصدره : (فالشَّمْسُ طالعةً ليستْ بكاسِفَةٍ) ، وهو لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ، ق: د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، ط٣ : ٧٣٦/٣ ، معاني القرآن ، للأخفش : ص٣٢٩ ، والكامل : ٨٣٣/٢ والتعازي والمراثي ، للمبرد ، ق: خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ص٥٥ .

(٢) الكامل : ٨٣٥/٢ ، ٨٣٦ .

(٣) لم أجد رأي السيرافي فيما عدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى السيرافي في : ارتشاف الضرب : ١٤٩٤/٣

(٤) (الطَّيْلس) ، و(الطَّيْلسان) : ضرب من الأكْسِية ، و جمعه : (طيالسة) . ينظر : لسان العرب : مادة (طلس) ، ١٢٥/٣.

(٥) همع الهوامع : ٢/ ١٧٦ .

المسألة الرابعة والثلاثون : إعراب الوصف في نحو قولك :(أقائمًا وقدْ قَعَدَ الناسُ) .

رأي المبرد : أَعرَب المبرّد الوصف في قولك : (أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ) ، و(أقاعدًا وقد سارَ الركبُ) حالا حُذِفَ عاملها ، وتقديره : (أتثبت قائمًا ؟) ، و (أتثبت قاعدًا ؟) ، فالمبرّد يقدّر العامل من غير لفظ الوصف [١].

قال : " وإنْ شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : (أقائمًا وقد قعد الناس) فإنّما جاز ذلك ؛ لأنّه حال ، والتقدير : (أتثبت قائمًا) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى"[٢].

"وقد أَلحق المبرّد الوصف بالمصدر من جهة العامل للدلالة عليه"[٣]، وليس على جعله مصدرًا .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بأنَّ الوصف في نحو قولك : (أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ) مفعول مطلق ، والصفة قائمة مَقام المصدر ، والناصب له فعل من لفظه تقديره : (أتقوم قيامًا).

ونسب ابن مالك ، وأبو حيان ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّ الوصف (أقائمٌ) ونحوه : مصادر جاءت على وزن (فاعل) ، فالناصب لها الفعل الذي من لفظ المصدر .

قال الرضي :" ومنها عند السيرافي[٤] تضمّنت توبيخًا على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهمزة أو بدونها ، نحو قولهم : (أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ) ، و (أقاعدًا وقد سار الركبُ) ... وأمّا عند سيبويه[٥]، والمبرّد ، والزمخشري[٦] فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي:(أتقوم قيامًا)"[٧].

---

(١) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٣٢ .

(٢) المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٣) أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٣٢ .

(٤) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ .

(٥) قال سيبويه : "وذلك قولك : (أقائمًا وقد قعد الناسُ) ، و (أقاعدًا وقد سار الركب) ... وذلك أنّه رأى (رجلاً) في حال قيام ، أو حال قعود ، فأراد أن ينبِّهه ، فكأنه لفظ بقوله : (أتقومُ قائمًا) ، و (أتقعد قاعدًا) ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال". الكتاب : ٣٤٠/١ ، ومن هذا يتبن أنَّ سيبويه لم يقلْ بهذا القول وما نسبه الرضي إليه مخالف لما قاله في الكتاب .

(٦) ينظر : المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار ، عمّان ، ط١ : ص ٥٩ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٤٨/٢ ، ٤٩ .

قال ابن مالك : " وقد حَمَلَ المبرّد (عائذًا بك) ، و(أقاعدًا وقدْ سار الركب) ونحوهما : على أنّها مصادر جاءت على وزن (فاعل) كقولهم : (فُلِج : فالجًا)"[1].

وقد نسب أبو حيان[2] ، والسيوطي[3] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

المسألة الخامسة والثلاثون : ناصب المُستثنى .

رأي المبرد : يرى أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف ، و (إلاّ) دليل و بدل من هذا الفعل المحذوف ، وليس لـــ(إلاَّ) عَمَلٌ في المستثنى .

قال :" فالنصب واقع على كلِّ مُسْتثنى ، وذلك قولك : (جاءَني القوم إلاَّ زيدًا) ... وذلك لأنك لّما قلت : (جاءَني القومُ) وقع عند السامع أنَّ (زيدًا) فيهم ، فلمَّا قلتَ : (إلاَّ زيدًا) كانت (إلاَّ) بدلاً من قولك : (أعني زيدًا) ، و(أَستثني فيمن جاءني زيدًا) فكانت بدلاً من الفعل ، وهي حرف الاستثناء الأصلي"[4].

وقال :" قال تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[5] ونُصِبَ هذا على معنى الفعل و(إلاَّ) دليل على ذلك ، فإذا قلت : (جاءَني القومُ) لم يؤمنْ أنْ يقع عند السامع أنَّ (زيدًا) أحدهم فإذا قلت : (إلاَّ زيدًا) فالمعنى : لا أعني فيهم (زيدًا) ، أو أَستثني ممَّا ذكرتُ (زيدًا)"[6].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو البركات بن الأنباري ، وابن مالك ، والرضي ، والمالقي[7]، والشُّمُني[8]،

---

(١) شرح التسهيل : ١٩٤/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٣٧٨/٣ .

(٣) همع الهوامع : ٩٤/٢ ، ٩٥ .

(٤) المقتضب : ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٤٩ .

(٦) الكامل : ٦١٣/٢ .

(٧) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي ، يكنى بأبي جعفر ، (ت٧٠٢هـــ) ، ومن مؤلفاته : (رصف المباني في حروف المعاني) و(شرح الجزولية) ، و(شرح مقرّب ابن هشام الفِهري). ينظر ترجمته في : بغية الوعاة :٣٣١/١، ٣٣٢ .

(٨) هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمُني ، يكنّى بأبي العباس ، (ت٨٧٢ هـــ)، ومن مؤلفاته : و(مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا) ،و(كمال الدراية في شرح النقاية). ينظر ترجمته : الأعلام :٢٣٠/٢.

والأشموني إلى المبرّد القول : بأنَّ المستثنى منصوب بـــ(إلاَّ) .

ونسب ابن جني ، وابن يعيش ، والسيوطي إلى المبرّد قولين في ناصب المستثنى ، أحدهما مُخالفٌ لما قاله المبرّد في (المقتضب) : وهو أنَّ المستثنى منصوبٌ بـــ(إلاَّ) ، والآخر مُوافقٌ له[١].

قال ابن جني : " ولهذا كان ما ذَهَبَ إليه أبو العباس من أنَّ (إلاَّ) في الاستثناء هي الناصبة ؛ لأنها نابت عن (أستثني) ، و(لا أعني) مردودٌ عندنا "[٢].

قال أبو البركات بن الأنباري : " اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو : (قام القوم إلاَّ زيدًا) ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلاَّ) ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، وأبو إسحاق الزجّاج[٣] من البصريين "[٤].

قال ابن يعيش : " وذهب أبو العباس ، وأبو إسحاق الزجّاج ، وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلاَّ) نيابة عن (أستثني) "[٥].

وقد نسب الرضي[٦] ، والمالقي[٧] إلى المبرّد ما نسبه ابن يعيش إليه .

قال ابن مالك : " وإن لم يُتْرك المستثنى منه فللمستثنى بـــ(إلاَّ) النصب مطلقًا ، بها لا بما قبلها معدًّي بها ، ولا به مستقلاً ، ولا بـــ(أستثني) مضمرًا ، ولا بـــ(أنَّ) مقدّرة بعدها ، ولا بـــ(إنْ) مخففة مركبًا منها ومن (لا) ، خلافًا لزاعمي ذلك ، وفاقًا لسيبويه[٨] ، والمبرّد "[٩] .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٢٩/١ ، و شرح المفصل : ٤٥٧/٤ ، و همع الهوامع : ١٨٨/٢ .

(٢) الخصائص : ٢٧٦/٢ .

(٣) يرى الزجّاج أنَّ ناصب الاستثناء فعل محذوف تقديره : (أستثني) ، وما نُسِبَ إليه مخالفٌ لما قاله . ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١٦٤/١ ، ٣٢٧ ، ٧٢/٢ ، ١٢٧/٤ ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٦٠/٣ و همع الهوامع : ١٨٨/٢ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٦٠/١ .

(٥) شرح المفصل : ٤٧/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨١/٢ .

(٧) ينظر : رصف المباني : ص ٩١ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٣١ .

(٩) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٦٤/٢ .

وقد نسب السيوطي[1] ، و الأشموني[2] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

وقال الشُّمُني : " قوله : وانتصاب ما بعدها في هذه الآية[3] ونحوها ، بها على الأصح[4]، هذا مذهب المبرّد ، والزجّاج "[5] .

المسألة السادسة والثلاثون : إعراب المُستّثنى المتوسط بين المستثنى منه وصفته في الاستثناء التام المنفي .

رأي المبرد : يرى أنَّ صفة المُستثنى منه إذا تأخّرت عن المُستثنى ، مثل قولك : (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خير منك) ، ففيه قولان :

الأول : إعراب صفة المستثنى منه على البدل ، وقد اختاره سيبويه[6] ، فتقول : (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٍ منك) ، بجر (خيرٍ) على البدل من الموصوف وهو (أحدٌ) .

الثاني : نصب صفة المستثنى منه ، وقد اختاره المازني[7] ، فتقول : (ما مررت بأحدٍ إلاّ إلاّ زيد خيرًا منك) .

والمبرّد بعد أنْ ذَكَرَ القولين في المسألة ، رجّحَ قول سيبويه واختاره .

قال : " وكان سيبويه يختار : (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك) ؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فَضْلة يجوز حذفها .

وكان المازني[8] يختار النصب ، ويقول : إذا أَبْدَلْتُ من الشيءِ فقد اطّرَحْتُهُ من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا ، فكيف أَنْعَتُ ما قدْ سَقَطَ ؟

والقياس عندي قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنّما يراد لمعناه "[9].

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ١٨٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني : ٤٣٠/١ .

(٣) المقصود : سورة البقرة ، آية : ٢٤٩ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ص٧٥ .

(٥) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشمني ، مطبعة محمد أفندي مصطفى : ١٥٢/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٣٦/٢ .

(٧) ينظر : المقتضب : ٣٩٩/٤.

(٨) لم أجد رأي المازني فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المازني في : شرح المفصل : ٧٦/٢ ، و همع الهوامع : ١٩٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٤٣٦/١ .

(٩) المقتضب : ٣٩٩/٤ ، ٤٠٠ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن مالك ونقل عنه الأزهري ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد القول : بأنَّه اختار النصب .

قال ابن مالك : " إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه ، ففيه مذهبان :

أحدهما : ألاَّ تَكْتَرِثَ بالصفة ، بل يكون البدل مختارًا ، كما يكون إذا لم تُذكر الصفة.

وذلك قولك : (ما فيها رجلٌ إلا أباك صالحٌ) ، كأنَّك لم تذكر (صالحًا) ، وهذا رأي سيبويه .

والثاني : ألاَّ يُكْتَرَثَ بتقديم الموصوف ، بل يُقَدّرُ المستثنى متقدمًا بالكُلِّية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحًا ، وهو اختيار المبرّد "[1] .

ونقل الأزهري[2] ، والسيوطي[3] ، والأشموني[4] عن ابن مالك هذا القول .

المسألة السابعة والثلاثون : الأوجه الإعرابية في الاستثناء المنقطع .

رأي المبرد : يرى أنَّ المستثنى المنقطع وهو : ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه على ضربين :

أحدهما : ما يجوز فيه الرفع على البدل ، أو النصب على الاستثناء ، والنصب هو المُختار ، وذلك مثل قولك : (ما جاءني أحدٌ إلاَّ حمارًا ، حمارٌ) ، فالنصب على الاستثناء والرفع على البدل من (أحدٍ) ، عند التميميين .

والثاني : ما لا يجوز فيه إلاَّ النصب على الاستثناء ؛ لِتعذُّر البدل ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[5] ، فلا يجوز أنْ تكون (من رحم) بدلاً من

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٧٠٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٥٤٦/١.

(٣) ينظر : همع الهوامع : ١٩٢/٢ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني : ٤٣٦/١ .

(٥) سورة هود ، آية : ٤٣ .

(عاصم) ؛ لأنه إنْ أبدل منه صار التقدير : (من رحم يُعْتَصَمُ به من الله) ، وهذا مُحال[1].

قال المبرّد في باب (ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله)[2] : "وذلك قولك : (ما جاءني أحدٌ إلاَّ حمارًا) ، و(ما في القوم أحدٌ إلاَّ دابةً) .

فوجه هذا وحدُّه النصب ؛ وذلك لأنَّ الثاني ليس من نوع الأول ، فيبدل منه .

فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى : (ولكنّ) ، واللّفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب ...

ومن ذلك : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[3] ، فـ(العاصم) الفاعل ، و (من رحم) معصوم ، فهذه خاصة لا يكون فيه إلاَّ النصب .

وأمَّا الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بني تميم "[4].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب البغدادي نقلاً عن النحاس إلى المبرّد القول : بجواز الرفع على البدل في جميع الاستثناء المنقطع من غير تفصيل .

قال البغدادي : " قال النحاس[5] : فرّق سيبويه بين هذا الباب[6] وبين الباب الذي قبله[7] ؛ لأنَّ الذي قبله يجوز فيه الرفع والنصب ، والنصب أجود ، وهذا الباب لا يجوز عنده إلاّ النصب ؛ لأنه ليس من الأول في شيء . وأجاز المبرّد في جميع ما في هذا الباب الرفع ... وعلى قول المبرّد فتكون (غير) بدلاً من الضمير المستقر في الظرف"[8].

---

(١) ينظر : الانتصار : ص ١٦٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٤/٤١٢-٤١٩ .

(٣) سورة هود ، آية : ٤٣ .

(٤) المقتضب : ٤/٤١٢ ، ٤١٣ .

(٥) لم أجد قول النحاس فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى النحاس في : خزانة الأدب : ٣/٣٢٨ .

(٦) الباب المُشار إليه هو : (باب ما لا يكون إلاّ على معنى و لكنَّ). ينظر : الكتاب : ٢/٣٢٥-٣٢٩ .

(٧) الباب المُشار إليه هو : (باب يختار فيه النصب ؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول) . ينظر : الكتاب : ٢/٣١٩ – ٣٢٥ .

(٨) خزانة الأدب : ٣/٣٢٨ .

المسألة الثامنة والثلاثون : فاعل (**عدا**) ، و(**خلا**) ، و(**ليس**) ، و(**لا يكون**) .

رأي المبرد : يرى أنّ فاعل (عدا) ، و(خلا) ، و(ليس) ، و(لا يكون) : ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على بعض المفهوم من الكلام السابق ، تقول : (جاءني القوم عدا زيدًا) أي : (جاوز بعضهم زيدًا) .

قال : " وأمّا (عدا) ، و(خلا) فهما فِعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : (جاءني القوم عدا زيدًا) ؛ لأنَّه لّما قال : (جاء القوم) وقع عند السامع أنَّ بعضهم (زيدًا) ، فقال : (عدا زيدًا) ، أي : (جاوز بعضهم زيدًا) ، فهذا تقديره ، إلاّ أنَّ (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا)"[1].

وقال في باب الاستثناء بـــ(ليس) ، و (لا يكون) " اعلم أنّهما لا يكونان استثناء إلاَّ وفيهما ضمير كما وصفتُ لك في (عدا) ، و (خلا) ، وذلك قولك : (جاءني القوم لا يكون زيدًا) ، و(جاءني القوم ليس زيدًا) ، كأنّه قال : (ليس بعضهم) و(لا يكون بعضهم) .

وكذلك : (أتاني النساء لا يكون فلانةً) ، يُريد : (لا يكون بعضهنَّ) ، إلاّ أنَّ هذا في معنى الاستثناء ، وإنْ جعلته وصفًا فجيّد "[2].

والمبرّد بهذا موافق لسيبويه في أنَّ الفاعل للأفعال السابقة ضميرٌ مستترٌ يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق .

قال سيبويه في باب ((لا يكون) ، و(ليس) وما أشبههما) : " فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنَّ فيهما إضمارًا ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ... وذلك قولك : (ما أتاني القومُ ليس زيدًا) ، و(أتوني لا يكون زيدًا) ، و(ما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا) ، كأنّه حين قال : (أتوني) صار المخاطب عنده قد وقع في خَلَده أن بعض الآيتين (زيدٌ) ، حتى كأنّه قال : (بعضُهم زيدٌ) ، فكأنّه قال : (ليس بعضهم زيدًا)"[3].

---

(١) المقتضب : ٤/٤٢٦ .

(٢) المرجع السابق : ٤/٤٢٨ .

(٣) الكتاب : ٢/٣٤٧ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّ الفاعل لـــ(عدا) ، و (خلا) ، و (ليس) و(لا يكون) : ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على الفعل المفهوم من معنى الكلام السابق ، فتقدير (قام القوم عدا زيدًا) ، (عدا هو) أي : (عدا مَنْ قام زيدًا) .

قال السيوطي : " وذهب سيبويه[1] وأكثر النحويين : إلى أن فاعل (حاشا) ، و(خلا) ، و(عدا) إذا نَصَبَتْ ضمير مستكن في الفعل لا يبرز ، عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام ، ولذلك لا يُثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ؛ لأنه عائد على مفرد مذكر والتقدير : (خلا هو) أي : (بعضهم زيدًا) .

وذهب المبرّد : إلى أنّه عائد على مَنْ المفهوم من معنى الكلام المتقدّم ، فإذا قلت : (قام القوم) ، عَلِمَ المخاطب ، وحصل في نفسه أنَّ (زيدًا) بعض من قام ، فإذا قلت : (عدا زيدًا) فالتقدير : (عدا هو) أي : (عدا مَنْ قام زيدًا) "[2].

المسألة التاسعة والثلاثون : إعراب ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3].

رأي المبرد : وجّه المبرّد رفع لفظ الجلالة (الله) في الآية الكريمة ، بأنَّ (إلاَّ) وما بعدها نعتًا لـــ(آلهة) ، فالمعنى عنده : (لو كان فيهما آلهةٌ غير الله) ، فَحَمَلَ (إلاَّ) في الآية على (غير) ، فوصفَ بها ، ولا يصح رفع لفظ الجلالة على البدل عند المبرّد ؛ لأنَّ المعنى يكون : (لو كان فيهما إلاَّ لله لفسدتا) ، وهذا فاسد[4] .

قال في (المقتضب) في باب (ما تقع فيه (إلاَّ) وما بعدها نعتًا بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه) : "قال – عزَّ وجلَّ – ﴿لَوۡكَانَفِيهِمَآءَالِهَةٌإِلَّاٱللَّهُلَفَسَدَتَا﴾ المعنى – والله أعلم – : (لو كان فيهما آلهة غير الله)"[5].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٤٧/٢ .

(٢) همع الهوامع : ٢٠٧/١ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٢، ٧٣ .

(٥) المقتضب : ٤٠٨/٤ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، وأبو حيان ، وابن هشام إلى المبرّد القول : بأنَّ لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ مرفوع على البدل .

قال الرضي : " وأجاز المبرّد رفع (الله) على البدل ؛ لأن في (لو) معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فكأنّه قيل : (ما فيهما آلهة إلا اللهُ) "[1] .

قال أبو حيان : " وأجاز أبو العباس المبرّد في (إلاَّ الله) أن يكون بدلاً ؛ لأنَّ ما بعد (لو) غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف"[2].

قال ابن هشام : " وزعم المبرّد أن (إلاّ) في هذه الآية للاستثناء ، وأنَّ ما بعدها بدل محتجًا بأنَّ (لو) تدل على الامتناع ، وامتناع الشيء انتفاؤه "[3].

المسألة الأربعون : نوع (حاشا) ، و (خلا) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (حاشا) ، و (خلا) يكونان فعلين ، إذا نصبا ما بعدهما ، ويكونان حرفي جرٍ ، إذا جرا ما بعدهما[4] .

قال : " وحروف الاستثناء غيرها ما أذكُره لك :

أمّا ما كان من ذلك اسمًا : فـــ(غير) ، و(سوى) ، و(سواء) .

وما كان حرفًا سوى (إلاَّ) : فـــ(حاشا) ، و(خلا) .

وما كان فعلاً : فـــ(حاشا) ، و(وخلا) ، وإنْ وافقا لفظ الحروف ، و(عدا) ، و (لا يكون)"[5].

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١٣٠/٢ .

(٢) البحر المحيط : ٢٨٣/٦ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ١٥٢٨/٣ .

(٣) مغني اللبيب : ص ٧٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٢٣/٢ .

(٥) المقتضب : ٣٩١/٤ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن الحاجب ، وابن يعيش إلى المبرّد عدم القول بأنَّ (خلا) قد تأتي حرف جرٍ.

نسب أبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ (حاشا) فعلٌ فقط ، وأخرجه من جملة النحويين الذين قالوا بأنها حرف أيضًا .

قال ابن الحاجب : " ومع (عدا) ، و(خلا) يجوز فيه الخبر على أن يكونا حرفي جرٍ ، وهو قليل لم يذكره سيبويه[1] ، ولا المبرّد "[2] .

وقد نسب ابن يعيش[3] إلى المبرّد ما نسبه ابن الحاجب إليه .

قال أبو حيان : " ويُسْتَثنى بـــ(حاشا) ، ومذهب سيبويه[4]، وأكثر البصريين : أنّها حرف خافض دال على الاستثناء كـــ(إلاَّ) ...

وذهب بعض الكوفيين ، والمبرّد ، والفرّاء[5] : إلى أنّها فعلٌ ناصب للاسم بعدها بمنزلة (عدا زيدًا)"[6].

---

(١) قال سيبويه : " وأمّا (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف يجرّ ما بعدها ، كما تجرّ (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : (ما أتاني القومُ خلا عبدِ اللهِ) فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا) ، فإذا قلت (ما خلا) فليس فيها إلاّ النصب " . ومن هذا يتبيّن أنَّ سيبويه ذكر أنَّ (خلا) قد تأتي حرف جر ، لكنه اشترط عدم اتصاله بـــ(ما) ، وما نسبه إليه ابن الحاجب مخالف لما قاله . ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ .

(٢) شرح الوافية نظم الكافية : ص ٢٣٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ .

(٥) لم أجد رأي الفرّاء فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفرّاء في : رصف المباني : ص ١٧٩ ومغني اللبيب : ص ١٢٤ ، والجنى الداني : ص ٥٦٢ ، ونُسِبَ أيضًا إلى الفرّاء أنّه يرى أنَّ (حاشا) حرفُ جرٍ . ينظر : رصف المباني : ص ١٧٩ ، ومغني اللبيب : ص ١٢٤ ، والجنى الداني : ص ٥٦٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٥٣٢/٣ ، ١٥٣٣ ، ١٥٩٥.

المسألة الحادية والأربعون : صِحَّة قراءة قوله تعالى :

﴿ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ [1] ، **بنصب (أطهر)** [2] .

رأي المبرد : يرى أنَّ قراءة (أطهرَ) بالنصب لحن ، وهي قراءة أهل المدينة .

قال : " أمّا قراءة أهل المدينة :﴿ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾، فهو لحن فاحش ، وإنّما هي قراءة ابن مروان[3]، و لم يكنْ له علم بالعربية "[4] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّه خَرَّجَ قراءة (أطهر) بالنصب على الحال .

قال أبو حيان : " وقرأ الحسن[5] ، وزيد بن علي[6] ، وعيسى بن عمر[7]، وسعيد ابن جبير[8] ، ومحمد بن مروان السُّدِّي : (أطهر) بالنصب ، وقال سيبويه : هو لحن[9] ... وخُرِّجَت هذه القراءة : على أن نصب (أطهر) على الحال .

---

(١) سورة هود ، آية : ٧٨ .

(٢) هذه القراءة من الشواذ ، وقد قرأ بها سعيد بن جبير ، والحسن بن أبي الحسن ، ومحمد بن مروان ، وعيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق . ينظر : المحتسب : ٣٢٥/١ ، و إملاء ما من به الرحمن : ٤٣/٢ .

(٣) هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السُّدِّي ، مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، يُعرف بالسُّدِّي الصغير ، من أهل الكوفة ، (ت ١٢٨هـ) . ينظر ترجمته في : تاريخ مدينة السلام : ٤٦٨/٤ .

(٤) المقتضب : ١٠٥/٤ .

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن يسار ، يكنى بأبي سعيد ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، التابعي المعروف (ت ١١٠هـ) . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، ق: محمد نعيم العرقسوسي ، وآخرون مؤسسة الرسالة ، ط٣ : ٥٦٣/٤ .

(٦) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، يكنى بأبي الحسين العلوي المدني ، (ت ١٢٢هـ) . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٣٨٩/٥-٣٩١ .

(٧) هو عيسى بن عمر الثقفي ، يكنى بأبي عمر ، مولى لخالد بن الوليد ، (ت ٢٤٩ هـ) ، ومن مؤلفاته : (الإكمال) ، و (الجامع) . ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين : ٤٠-٥٤ ، و بغية الوعاة : ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ .

(٨) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي ، يكنى بأبي عبد الله ، التابعي ، الحافظ ، المقرئ الكوفي ، المفسر ، قتله الحجاج سنة (٩٥ هـ) . ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٣٢١/٤-٣٤٣ .

(٩) ينظر : الكتاب : ٢٩٦/٢ ، ٣٩٧ .

فقيل :﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ : مبتدأ ، و ﴿بَنَاتِي هُنَّ﴾ : مبتدأ وخبر في موضع خبر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وروي هذا عن المبرّد "[1].

المسألة الثانية والأربعون : الحال المؤكِّدة .

رأي المبرد : عَقَدَ المبرّد بابًا في (المقتضب) سماه : (باب ما كانت الحال فيه مؤكِّدة لما قبلها)[2]، وقال فيه : " تقول (زيدٌ أبوك حقًّا) ، و(هو زيدٌ معروفًا) ... وذلك لأنَّ هذه الحالات إنّما تُؤَكِّد ما قبلها "[3].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ، والأزهري ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّه أَنكر الحال المؤكِّدة .

قال أبو حيان : " والحال إن دلّت على معنى لا يُفهم مما قبلها فهي المُبيّنة ، وإن دلَّت فهي المؤكِّدة ، وأثْبتها الجمهور ، وذهب الفرّاء[4] ، والمبرّد ، والسهيلي[5] إلى إنكارها "[6].

وقد نسب الأزهري[7] ، والسيوطي[8] إلى المبرّد ما نسبه أبو حيان إليه .

---

(١) البحر المحيط : ٢٤٧/٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣١٠/٤ .

(٣) المقتضب : ٣١٠/٤ .

(٤) لم أجد رأي الفرّاء فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفرّاء في : شرح التصريح على التوضيح : ٦٠٥/١ ، وهمع الهوامع : ٢٤٥/٢ .

(٥) لم أجد رأي السهيلي فيما عُدت إليه من كُتبه ، وقد حكى السهيلي حُجة سيبويه في تقديم الحال في قوله (هذا بسرًا أطيبُ منه رُطبًا) ، بقوله : " أنَّه أراد تأكيد معنى الحال فيها " . ينظر : الكتاب : ٤٠٠/١ ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى السهيلي في : شرح التصريح على التوضيح : ٦٠٥/١ ، وهمع الهوامع : ٢٤٥/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٦٠٠/٣ .

(٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٦٠٥/١ .

(٨) ينظر : همع الهوامع : ٢٤٥/٢ .

المسألة الثالثة والأربعون : علة إفـــراد (طفـــل) في قولـــه تعـــالى : ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[1]

رأي المبرد : يرى أنَّ (طفلاً) في قوله تعالى :﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ ، تمييزٌ مفرد ، حيث قال : فإنَّه أَفرد هذا ؛ لأنَّ مَخرَجَهُ مَخرَجُ التمييز ، كما تقول : (زيد أحسن الناس ثوبًا)[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد قولاً مخالفًا لما قاله في (المقتضب) ، فقد قال بأنَّ (طفلاً) في الآية مصدر عند المبرّد ، يقع على الواحد وعلى الجمع .

قال أبو حيان : "قال المبرّد : هو اسم يستعمل مصدرًا كالرضاء والعدل ، يقع على الواحد والجمع "[3].

وقال : "ووُحِّدَ (طفلاً) ؛ لأنَّه مصدر في الأصل قاله المبرّد"[4] .

المسألة الرابعة والأربعون : إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) ، مثل قولك : (الضاربي) في موضع نصب ، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع في (المقتضب) .

قال : " فإن قلت : قد قلت : (الضاربي) والياء منصوبة ؛ فإنّما ذلك لأنَّ (الضارب) اسم ، فلم يُكره الكسرة فيه ، والدليل على أنَّ الياء منصوبة ، قولك : (الضارب زيدًا)"[5].

وقال في موضع آخر :" فأمَّا الياء ... تقع في النصب ، نحو : (ضربني) و (الضاربي)"[6].

وقال في موضع ثالث : "وكذلك تقول : (هذا الضاربي) والياء في موضع نصب"[7].

---

(١) سورة الحج ، آية : ٥ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٧٣/٢ ، ١٧٤ .

(٣) البحر المحيط : ٣٢٢/٦ .

(٤) المرجع السابق : ٣٢٧/٦ ، ٣٢٨ .

(٥) المقتضب : ٢٤٨/١ .

(٦) المرجع السابق : ٥٧/١ .

(٧) المرجع السابق : ٢٦٣/١ .

وفي موضع رابع يقول : "ولا يجوز أنْ تدخل عليه الألف واللام وتضيفه"[1] ، فهذا يدل على أنه لا يجعل الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) في محل جر .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، وابن مالك ، وابن هشام ، والأزهري ، والأشموني إلى المبرّد أنَّه يجيز أنْ يأتي الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) في موضع جر .

قال الرضي :" وقال المبرّد ، والرماني[2] في أحدِ قوليه[3] ، وجار الله[4] : أنَّ الضمير بعد ذي اللام اللام مفردًا كان أو مثنىً أو مجموعًا مجرور بالإضافة "[5].

قال ابن مالك :" ولا على الضمير ، إلا على مذهب الرماني ، والمبرّد في أحد قوليه ، وبذلك قال الزمخشري .

فعندهم أنَّ الكاف ، والهاء ، والياء ، من قولك : (زيد المُكرمك ، وأنت المُكرمه والمُكرمي) ، في موضع جر"[6].

وقد نسب أبو حيان[7] ، وابن هشام[8] ، و الأزهري[9] ، والأشموني[10] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

---

(١) المقتضب : ١٤٨/٤ .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، يكنى بأبي الحسن ، ويُعرف بالرماني ، (ت ٣٨٤ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (الحدود الأكبر) ، و(شرح كتاب سيبويه) ، و(شرح الأصول في النحو) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٨٠/٢.

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، ق : محمد إبراهيم يوسف شيبة ، جامعة أم القرى : ٤٤٥/٢ .

(٤) ينظر : المفصل : ص١٠٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ٩١٤/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٦/٥ ، ٢٢٧٧ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ق : محي الدين عب الحميد ، دار الجيل ، ط٥ : ٩٩/٣ .

(٩) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٦٨٧/١ .

(١٠) ينظر : شرح الأشموني : ٧٠/٢ .

المسألة الخامسة والأربعون : جواب(إذا) في قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[1] .

رأي المبرد : ذكر المبرّد في جواب (إذا) في قوله تعالى :﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ثلاثة أقوال ، وضعّف واحدًا منها .

قال :" فأمَّا قوله : فقد قيل فيه أقاويل :

فقوم يقولون : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾[2] هو الجواب ؛ لأنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابًا في الجزاء ؛ لأنَّ (إذا) في معنى الجزاء ، وهو كقولك : (إذا جاء زيدٌ فإنْ كلّمك فكلّمه) ، فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ، لِعلم المُخاطب ، كقول القائل عند تشديد الأمر : (إذا جاء زيد) ، أي : (إذا جاء زيد علمت) ، وكقوله : (إن عِشْتُ) ، ويَكِلُ ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب ، كقول القائل : (لو رأيت فلان وفي يده السيف) .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة ، فقوله :﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ، يجوز أنْ يكون ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[3] ، والواو زائدة ، كقولك : (حين يقوم زيد حين يأتي عمرو) .

وقالو أيضًا : (إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت) ، وهو أبعد الأقاويل ، أعني زيادة الواو"[4] .

فمن كلام المبرّد السابق يتبين لنا ما يميل إليه المبرّد ويحسنه ، وهو القول الأول .

---

(١) سورة الانشقاق ، آية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة الانشقاق ، آية : ٧ .

(٣) سورة الانشقاق ، آية : ٣ .

(٤) المقتضب : ٢/ ٧٩ ، ٨٠ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد قولاً رابعًا في الآية ، وهو قوله ﴿ فَمُلَاقِيهِ ﴾[1] على تقدير (فأنت مُلاقيه) .

قال أبو حيان : "وجواب (إذا) محذوف ، فإمّا أن يقدِّره الذي خُرِّج به في سورة التكوير أو الانفطار ، أو يدل عليه ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[2] أي (لاقي كل إنسان كدحه) .

وقال الأخفش[3] والمبرّد : (وهو ملاقيه) (إذا انشقت السماء فأنت ملاقيه)"[4].

المسألة السادسة والأربعون : تخريج نصب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، في نحو : (يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ) ، في قول الشاعر :

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلقَينَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ[5]

رأي المبرد : خرَّج المبرّد نحو : (يا تَيْمَ تَيْمَ عديٍّ) بنصب الاسمين على أحدِ وجهين :

الأول : (تيم) الأولى مضافة إلى (عدي) ، و(تيم) الثانية توكيد ، وهذا رأي سيبويه[6].

الثاني : حُذِفَ من (تيم) الأولى المضاف إليه ، استغناءً بإضافة الثاني .

فالمبرّد قد قال بهذين التخريجين في كتبه ، فإمّا أن يذكرهما معًا ، وإمّا أن يكتفي بذكر أحدهما ، دون أن يرجح أحدهما على الآخر .

قال : " والوجه الآخر أن تقول : (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ) ، و(يا زيدَ زيدَ عمرٍو).

وذلك لأنك أردت بالأول (يا زيدَ عمرٍو) ، فإمَّا أقحمت الثاني تأكيدًا للأول ، وإمَّا حذفت من

---

(١) سورة الانشقاق ، آية : ٦ .

(٢) سورة الانشقاق ، آية : ٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٥٧٤/٢ .

(٤) البحر المحيط : ٤٣٨/٨ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه : ص٢١٢ ، والكتاب : ٢٠٥/٢ ، والمقتضب : ٢٢٩/٤ ، والخصائص : ٣٤٥/١ ، وشرح المفصل: ١٠/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢٠٤/٤ ، وروي (لا يوقعنكم) مكان (لا يلقينكم) .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير : (يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ) "[1].

وقد اكتفى المبرّد في كتابه (الكامل) في ذكر هذا المسألة بتخريج سيبويه .

قال :" تقول (يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ) ؛ لأنك أردت (يا تيمَ عديٍّ) وأقحمت الآخر توكيدًا "[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وأبو حيان ، والشُّمُني ، والجامي ، والأشموني إلى المبرّد التخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يُشعر بأنَّ المبرّد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنّه بدأ به في (المقتضب) ، واقتصر عليه في موضعين في (الكامل)[3].

قال السيرافي : " مذهب سيبويه أنَّ قولك : (يا زيدَ زيدَ عمرٍو) ، (زيد) الأول هو المضاف إلى (عمرٍو) ، والثاني هو توكيد للأول ، وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه .

ومذهب أبي العباس أنَّ الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأنَّ الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : (يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو) ، وحذف (عمرو) الأول للاكتفاءِ بالثاني "[4] .

وقد نسب ابن يعيش[5] ، والرضي[6] ، وأبو حيان[7] ، والشُّمُني [8] ، والجامي[9]، والأشموني[10] إلى المبرّد ما نسبه السيرافي إليه .

---

(١) المقتضب : ٢٢٧/٤ .

(٢) الكامل : ٢/ ٦٦٩ ، وينظر : ١١٤٠/٣ .

(٣) ينظر : حاشية المقتضب : ٤/ ٢٢٧ .

(٤) حاشية الكتاب : ٢٠٦/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٧/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٧/١ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٥/٤ .

(٨) ينظر : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام : ٢٥٤/٢ .

(٩) ينظر : الفوائد الضيائية : ٣٠٧/١ .

(١٠) ينظر : شرح الأشموني : ٣١٩/٢ .

المسألة السابعة والأربعون : عمل المصدر المحلى بـــ(أل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ المصدر المحلى بـــ(أل) يعمل عمل الفعل ، وقد ضَرَبَ مثالاً على ذلك وهو قوله : (أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً)[1] ، فَعَمِلَ المصدر عمل الفعل، فرفع الفاعل (زيدًا) ، ونصب المفعول به (عمرًا) ، ثم استشهد بقول الشاعر:

لَقَـــد عَلِمَـــت أُولَـــى المغـــيرة أنَّـــني لحقت فَلَم أَنْكُل عن الضَّربِ مِسمَعَا[2]

وقد فسّر المبرّد قول الشاعر بقوله : " أراد : (عن ضرب مِسْمَع) ، فلمَّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعَمِلَ عَمَلَ الفعل"[3] ، فالمصدر (الضرب) عمل في (مسمعاً) عمل الفعل فنصبه .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، والبغدادي إلى المبرّد أنَّه منع عمل المصدر المحلى بـــ(أل) .

قال الرضي : "وسيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقًا[4]... والمبرّد منعه ، قال : لاستفحال الاسمية فيه"[5].

قال البغدادي : " على أنَّ سيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقًا كما في قول الشاعر :

ضَـــعيفُ النِّكايَـــةِ أعْـــدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأجَلْ[6]

---

(١) المقتضب : ١٤/١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للمرار الأسدي ، وهو في ديوانه : ص٤٦٤ ، والكتاب :١٩٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٦٠/١ ، وبلا نسبة في المقتضب : ١٤/١ ، واللمع في العربية ، لابن جني ، ق: د. سميع أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨م : ص٢٧١ ، وشرح الأشموني : ٢٠٢/١ .

(٣) المقتضب : ١٥/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٨٩/١ ، ١٩٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٤٠٩/٣، ٤١٠ .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الكتاب : ١٩٢/١ ، وشرح المفصل : ٥٩/٦ ، ٦٤ وشرح الأشموني: ٣٣٣/١ ، وهمع الهوامع : ٩٣/٢ .

قال الأعلم[1] : فنصب أعداءه بالنكاية ... وقال بعض النحويين : لا ينصب المصدر إذا عُرِّف بالألف واللام ؛ لأنه قد زال عنه شبه الفعل"[2].

ثم فسّر البغدادي قول الأعلم (بعض النحويين) بقوله يعني المبرّد[3] .

المسألة الثامنة والأربعون : نوع (ما) المصدرية .

رأي المبرد : ذكر المبرّد رأي سيبويه ، ورأي الأخفش في نوع (ما) المصدرية ، ورجّح رأي سيبويه[4] في أنَّ (ما) المصدرية حرف ، وليست اسم كما قال الأخفش[5] .

قال : "و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أنْ) ، والأخفش يراها بمنزلة (الذي) مصدرًا كانت أو غير مصدر .

فأمّا اختلاف الأخفش ، وسيبويه في (ما) إذا كانت والفعل مصدرًا ، فإنَّ سيبويه كان يقول : إذا قلت : (أعجبني ما صنعتَ) فهو بمنزلة قولك : (أعجبني أنْ قمت) ، فعلى هذا يلزمه : (أعجبني ما ضربت زيدًا) ، كما تقول : (أعجبني أنْ ضربت زيدًا) ، وكان يقوله[6].

والأخفش يقول : (أعجبني ما صنعتَ) أي : (ما صنعته) ، كما تقول : (أعجبني الذي صنعته) ، ولا يُجيز : (أعجبني ما قمت) ؛ لأنه لا يتعدَّى ، وقد خلَّط فأجاز مثله[7]، والقياس والصواب قول سيبويه "[8].

---

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنتمري ، يكنى بأبي الحجاج ، ويعرف بالأعلم ، (ت٤٧٦هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح حماسة أبي تمام) ، و (النكت في تفسير كتاب سيبويه) ، و (شرح الجمل في النحو) . ينظر ترجمته في : معجم الأدباء : ٢٨٤٨/٦ ، وإنباه الرواة : ٦٥/٤-٦٧ .

(٢) خزانة الأدب : ١٢٨/٨ ، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، ق: أ. رشيد بلحبيب مطبوعات الأوقاف في المغرب : ٤١١/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ١٢٨/٨.

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٢٦/٢ ، ١١/٣ ، وينظر : الجنى الداني : ص٣٣٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٤١٩/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٢٦/٢ ، ١١/٣ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٤١٩/٢ ، و المقتضب : ٢٠٠/٣ .

(٨) المقتضب : ٢٠٠/٣.

فسيبويه يشبهه (ما) المصدرية بـــ(أنْ) الحرف ، والأخفش يشبهها بـــ(الذي) الاسم الموصول ، وقد أختار المبرّد رأي سيبويه في أنَّ (ما) المصدرية حرف ، واتَّهم الأخفش بالتخليط كما مرَّ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بأنَّه يرى أنَّ (ما) المصدرية اسم ، كما يراها الأخفش .

قال الرضي : " و (ما) المصدرية : حرف عند سيبويه ، اسم موصول عند الأخفش ، والرماني[1] ، والمبرّد "[2] .

قال السيوطي : " الخامس : (ما) خلافًا لقومٍ منهم المبرّد ... في قولهم : إنَّها اسم مفتقرة إلى ضمير ، وأنَّك إذا قلت : (يعجبني ما قمت) فتقديره : (القيام الذي قمته) "[3].

المسألة التاسعة والأربعون : التعجب من الزائد على ثلاثة أحرف.

رأي المبرد : يرى أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة ، فلا يجوز عنده بناء فعل التعجب من الصيغ التي تجاوزت ثلاثة أحرف ، ولو كانت فيها زيادة ، أمَّا ما جاء على (أَفْعَل) في كلام العرب وفيه زيادة ، فهو محصور على السماع عنده .

قال :" وأعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : (ضَرَبَ) و(عَلِمَ) ، و(مَكُثَ)"[4].

وقال : " لا يقال : (ما أحْمره) ، ولا (ما أَعْوره) .

وإنَّما امتنع هذا لشيئين : أحدهما : أنَّ أصل فِعْله أنْ يكون (اِفْعَلَّ) ، و (اِفْعَالَّ) نحو : (أَحْمَرَّ) و (أَحْمَارَّ) ، ودخول الهمزة على هذا مُحال "[5].

---

(١) ينظر : منازل الحروف ، للرماني : ص٣٦ ، ٣٧ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٥٢/٣ .

(٣) همع الهوامع : ٢٦٥/١ .

(٤) المقتضب : ١٧٨/٤ .

(٥) المرجع السابق : ١٨١/٤ .

ثم أخذ المبرّد يلتمس وجهًا للمسموع الذي جاء على (أَفْعَل)[1] بقوله : " فإنَّ قيل : فقد قلت : (ما أعطاه للدراهم) ، و (أولاه بالمعروف) ، وإنما هو من (أعطى) ، و(أولى).

فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنَّما أصله الثلاثة والهمزة في أوّله زائدة "[2].

فالتعجب من المزيد على (أَفْعَل) عند المبرّد ، متوقّف على المسموع فقط .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب المرزوقي[3] ، وابن يعيش ونقل عنه البغدادي ، والرضي ، إلى المبرّد القول : بأنّه يُجيز التعجب بقياس واطِّراد من صيغ الزوائد جميعًا على (أَفْعَل) ، موافقًا للأخفش ، ومخالفًا لسيبويه .

قال المرزوقي :" وكان أبو العباس المبرّد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد يعني : بناء التعجب من (أَفْعَل) ... ويجوز مثل هذا في كل ما كان أصله ثلاثيًا على أيِّ بناءٍ حصل ، وكان يتبع مذهب الأخفش[4] في ذلك "[5].

قال ابن يعيش : " وقد قالوا : (ما أعطاه للدراهم) ، و (أولاه للخير) ، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه[6] ، لا يُجيز منه إلا ما تكلمت به العرب .

---

(١) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٢٢-٢٢٤ .

(٢) المقتضب : ١٧٨/٤ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، يكنّى بأبي علي ، (ت٤٢١ هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح ديوان الحماسة) ، و(شرح الفصيح) ، و(شرح المفضليات) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٣٦٥/١ .

(٤) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ إلى الأخفش رأيان في هذه المسألة : الأول : جواز بناء فعل التعجب من كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى الأخفش في : شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، ق : أحمد أمين ، وزميله ، دار الجيل ، ط١ : ٧٩٦/١ ، و شرح المفصل : ٤١٥/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣٠/٤ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٧٨/٤ ، والثاني : أن بناء فعل التعجب على (أفعل) من المزيد ، إنّما هو محصور على السماع ، ونُسِبَ هذا القول إليه في : شرح التصريح على التوضيح : ٦٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٧٨/٤ .

(٥) شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي : ٧٩٦/١ .

(٦) قال سيبويه : " وبناؤه أبدًا من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ) و (أَفْعَل) ". الكتاب : ٧٣/١ ، ومن هذا يتبين أن سيبويه يجيز التعجب من (أفعل) قياسًا ، لا كما نَسَب إليه ابن يعيش أنّه مقصور على السماع عنده .

فالتعجب من (فَعَلَ) قياس مطّرد ، ومن (أَفْعَل) مسموع لا يُجاوز ما ورد عن العرب .

وزعم الأخفش أنَّ ذلك في كلِّ فعل ثلاثي دخلته زوائد كـ(استفعل) ، و (افعلَّ) ، و(انفعل) ؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على (ما أعطاه) ، و(ما أولاه) كأنّه يحذف الزوائد ، ويردّه على الثلاثة ، وتابعه أبو العباس المبرّد على ذلك وأجازه "[1].

ونقل البغدادي[2] عن ابن يعيش هذا القول .

قال الرضي : " ويبنى من باب (أَفْعَل) أفعالاً قياسًا عند سيبويه ، سماعًا عند غيره نحو : (ما أعطاه للمعروف) ، و (ما أبغضني له) ، والأخفش ، والمبرّد جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه"[3].

المسألة الخمسون : مسوِّغ الوصف بالاسم الجامد .

رأي المبرد : للمبرّد رأيان في مسوِّغ الوصف بالاسم الجامد ، وقد ذكرهما في موضعين مُختلفين في كتابه (المقتضب) .

الرأي الأول : يرى أنَّ الذي سوّغ الوصف بالاسم الجامد : تأويله بوصف مناسب له ، فنحو قولك : (مررت برجل أسدٍ) أي على معنى : (مررتُ برجل شديدٍ) فـ(شديد) تُناسب الوصف الجامد (أسد) .

قال : "وعلى هذا : (مررت برجلٍ أسدٍ أبوه) ؛ لأنَّه وضعه في موضع (شديدٍ أبوه) ألاَ ترى أنَّ سيبويه[4] لم يُجز : (مررت بدابة أسَد أبوها) : إذا أراد السبعَ بعينه فإذا أراد (الشدّة) جاز على ما وصفت ، وليس كجواز : (مررت برجل قائم أبوه) ؛ لأن لهذا اللفظ والمعنى ، وذاك محمول على معناه "[5] .

---

(١) شرح المفصل : ٤/٤١٥ .

(٢) ينظر : خزانة الأدب : ٨/٢٣٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٤/٢٣٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢/٢٩ .

(٥) المقتضب : ٣/٢٥٩ ، ٢٦٠ .

وقال : "وكذلك (أربع) إنَّما هو اسم للعدد وإن نُعِتَ به في قولك : (هؤلاء نِسْوة أَرْبع) لا اختلاف في ذلك .

وإنّما جاز أن يقع نعتًا و أصله الاسم ؛ لأنَّ معناه : (معدودات) ، كما تقول : (مررت برجل أسدٍ) ؛ لأن معناه : (شديد)"[1] .

الرأي الثاني : يرى أنَّ الذي سوّغ الوصف بالاسم الجامد : تقدير : (مثل) ، فنحو قولك : (مررت برجل أسدٍ) يكون التقدير : (مررت برجل مثل أسد) .

قال : " ألا ترى أنَّ قولك : (زيد أسد) معناه : (مثل أسد) ، فقد حَذَفْتَ (المثل) وأنت تريده ، ولولا تقديرك (المثل) لم يكن كلامًا ."[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول الثاني ، ونسب إلى غيره القول الأول ، وقد قال المبرّد بهما معًا .

قال الرضي : " وإمِّا غير شائع ، وهو ضروب :

أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر ، كقولك : (برجل أسد) ، قال المبرّد : وهو بتقدير : (مثل) أي (مثل أسد) ، ويقوِّي تأويله قولهم : (مررت برجل أسدٍ شدَّةً) ، أي : (يشابه الأسد شدَّة) ، فانتصاب (شدَّة) على التمييز عن نسبة (مثل) إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : (الكوز[3] ممتلئ ماءً) .

وقال غير المبرّد : بل بتأويل الجوهر[4] في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى : (برجل أسد) أي : (جريء) ، و(برجل حمار) أي : (بليد) "[5].

---

(١) المقتضب : ٣٤١/٣ .

(٢) المرجع السابق : ٣٤٢/٣ .

(٣) الكُوزُ : نوع من الأواني ، وجمعه : (أكواز) ، ينظر : لسان العرب : مادة (كوز) ، ٤٠٢/٥ .

(٤) المقصود بالجوهر هنا : الاسم الجامد الذي وقع وصفًا .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ .

المسألة الحادية والخمسون : **توجيه جرُّ المضاف إليه الخالي من (أل) والمعطوف على المضاف إليه المُحلّى بـــ(أل) في نحو قول الأعشى**[1] :

الواهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِها عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَها أَطْفَالَهَا[2]

رأي المبرد : يرى أنَّ (عبدها) في بيت الأعشى مجرورة بالإضافة ، على تقدير إعادة المضاف ، وتقديره عنده : (واهب عبدها) ، إذ لا يمكن عند المبرّد عطف (عبدها) على (المئة) ؛ لأنّ فيها (أل) ولا يمكن عطف الخالي من (أل) على ما فيه (أل) ، وتقدير هذا : (الواهبُ المئةِ وواهبُ عبدِها) .

قال : " وبيت الأعشى يُنشد جرًا :

الواهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِها عُوذًا تُزَجِّي خَلْفَها أَطْفَالَهَا

فإن قال قائل : ما بالك جررّت (عبدها) ، وإنّما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهًا بـــ(الحسَنِ الوَجْهِ) وأنت لا يجوز لك أنْ تقول : (الواهب المئةِ) ، و(الواهب عبدِها) .

فإنّما جاز هذا في المعطوف على تقدير : (واهب عبدها) ، وكما جاز : (ربَّ رجلٍ وأخيه) ، وأنت لا تقول : (ربَّ أخيه) ، ولكنّه على تقدير : (وأخ له) .

ومثل ذلك : (كُلُّ شاة وسَخْلَتِها بدرهم) ، وأنت لا تقول : (كُلُّ سَخْلَتها) ولكنّه على التقدير الذي خبّرتُك به "[3].

---

(١) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل ، يكنى بأبي بصير ، ويلقب بالأعشى ، شاعر جاهلي ، من أصحاب المعلقات ، (ت ٧ هـــ) . ينظر ترجمته : الأغاني : ٩/١٠٨-١٢٨ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في ديوانه : ص ٢٥ ، والكتاب : ١/١٨٣ ، والمقتضب : ٤/١٦٣ ، وخزانة الأدب : ٤/٢٦٠ ، ٥/١٣١ ، ٦/٤٩٨ ، وبلا نسبة في : شرح ابن عقيل على الألفية ، ق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، ط٢٠ : ٣/١١٩ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٢/٤٣٩ ، وهمع الهوامع : ٢/٤١٨ وخزانة الأدب : ٤/٢٥٦ ويروى (بينها) مكان (خلفها) .

(٣) المقتضب : ٤/١٦٢-١٦٤ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن عصفور ، والسيوطي إلى المبرّد القول : بعدم جواز العطف على المضاف إليه الخالي من (أل) على المضاف المحلى بـــ(أل) .

ونقل أبو حيان ما نسبه ابن عصفور إلى المبرّد ، ونقل قولاً آخر قال به المبرّد ، حكاه عن الأستاذ أبي علي الشلوبيني[١] ، وهو موافق لما في (المقتضب)[٢] .

قال ابن عصفور : " وأمَّا المبرّد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يجيز إلاّ النصب على الموضع "[٣]

وقد نَقَلَ أبو حيان[٤] عن ابن عصفور هذا القول .

قال السيوطي : " وقوله :

الواهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِها

ومنع المبرّد هذه الصورة ، وأوجب النصب"[٥].

المسألة الثانية والخمسون : مجيء واو العطف زائدة .

رأي المبرد : صنيع المبرّد في كتابه (المقتضب) يُشْعِر أنَّه مع البصريين في عدم مجي واو العطف زائدة.

قال :" وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل"[٦].

كما أنَّه خرَّج الشواهد التي احتج بها الكوفيون على زيادة الواو ، على حذف الجواب ، وقال : بأنَّ زيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، وأمّا حذف الجواب فمعروف جيّد[٧].

---

(١) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأشبيلي ، يكنى بأبي علي ، المعروف بالشَّلَوبين ، (ت٦٤٥ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (التوطئة) ، و(التعليق على كتاب سيبويه) ، و (شرح الجزوليّة) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥/٢٢٧٨ ، والتوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، ق: يوسف أحمد المطوع : ص٢٦٢ .

(٣) شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور ، ق: د. صاحب أبو جناح : ١/٥٥٦ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥/٢٢٧٨ .

(٥) همع الهوامع : ٢/٤١٨ .

(٦) المقتضب : ٢/٨١ .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

وقال لمن قال بزيادة الواو في قوله تعالى :﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ﴾[1]،"وهو أبعد الأقاويل ، أعني زيادة الواو"[2].

وهذا يدل على أنَّه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو ، حيث خرَّج الشواهد التي أوردها الكوفيون على طريقتهم ، ثم ختم حديثه عنها بقوله : فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيّد[3] .

وقد قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة تعليقًا على كلام المبرّد السابق : وقال المبرّد هنا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[4] ، المعنى عندهم : (حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها)[5] ، هو حكاية لاستشهاد الكوفيين ، ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيّد[6] ، فتكون الآية عند المبرّد مما حذف فيه جواب (إذا) ، والواو عاطفة على الجواب المحذوف[7] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو البركات بن الأنباري إلى المبرّد القول : بأنَّ واو العطف يجوز أن تقع زائدة فقد جعل أبو البركات المبرّد مع جماعة الكوفيين .

قال أبو البركات : " ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[8] و أبو العباس المبرّد "[9].

---

(١) سورة الانشقاق ، آية : ١ ، ٢ .

(٢) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٣) ينظر : أبو العباس وأثره في علوم العربية : ٢٥٩ .

(٤) سورة الزُّمَر ، آية : ٧٣ .

(٥) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٦) ينظر : المرجع السابق : ٨١/٢ .

(٧) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١٣٢/١ ، ١٤٧ ، ٤٩٧ .

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٦/٢ .

المسألة الثالثة والخمسون : نوع الواو في قوله تعالى :

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا ﴾[1] .

رأي المبرد : حكى المبرّد رأي الكوفيين في هذه الآية ، بقوله :" المعنى عندهم : حتى إذا جاؤوها فتحت أبوبها "[2] ، ثم أبطل هذا التقدير في الآية بقوله : "وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين "[3] ، ثم خرّج الآية بأنّها مما حُذِفَ فيه جواب (إذا) ، والواو عاطفة على الجواب المحذوف .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن هشام إلى المبرّد القول بأنَّ نوع الواو في الآية السابقة واو الحال .

قال ابن هشام : "وقيل : هي واو الحال ، أي (جاؤوها مفتَّحة أبوابها) ، كما صرَّح بـ(مُفَتَّحَة) حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[4]، وهذا قول المبرّد ، والفارسي[5]، وجماعة "[6].

المسألة الرابعة والخمسون : العطف على الموضع .

رأي المبرد : كرَّر المبرّد الحديث عن العطف على الموضع في ثلاثة مواضع في كتابه (المقتضب) وأورد فيها كلها قول الشاعر :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا[7]

---

(١) سورة الزُّمَر ، آية : ٧٣ .

(٢) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٣) المرجع السابق : ٨١/٢ .

(٤) سورة ص ، آية : ٥٠ .

(٥) لم أجد رأي الفارسي فيما عُدت إليه من كُتبه ، و قد نُسِبَ هذا الرأي إلى الفارسي في : البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي ، ق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث : ١٨٩/٣ .

(٦) مغني اللبيب : ص ٣٤٦ .

(٧) البيت من الوافر ، و هو لعقبة أو لعقيبة الأسدي ، وهو في : الكتاب : ٦٧/١ ، سر صناعة الإعراب: ١٣١/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٢/١ ، و خزانة الأدب : ٢٦٠/٢ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٣٣٨/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ .

قال المبرّد : "وتقول : (وحقِّ اللهِ ثم حقِّك لأفعلنَّ) ، ولو قلت : (ثمّ حقِّك) تحمله على الموضع كان جائزًا ، كما قال :

فَلَسنَا بالجبالِ ولا الحديدا

وعلى هذا قُرِئَ :﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]؛ لأنه حمله على موضع الفاء"[2].

وقال :"ونظير هذا قولك : (ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ) ، على الموضع ، ومثله : (خشَّنت بصدره وصدرَ زيد) ... ومثل ما يحمل على الموضع قوله ..."[3] ، ثم ذكر البيت السابق .

وقال : " والعطف يجري هذا المجرى ، فمن جعل المعطوف على الموضع قال : (لا حولَ ولا قوةً إلا بالله) حَمَلَ الثاني على الموضع .

ونظير هذا قوله :

فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا

حمل الثاني على الموضع ، كأنّه قال : (فلسنا بالجبال ولسنا بالحديدا)"[4].

والمبرّد لم يخالف سيبويه في العطف على الموضع في البيت السابق .

قال سيبويه : " كما أنَّ الشاعر حين قال :

فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا

أجراه على الموضع"[5] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب البغدادي إلى المبرّد أنَّه ردّ على سيبويه روايته البيت السابق بالنصب .

قال البغدادي : "وقد ردّ المبرّد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب"[6].

---

(١) سورة المنافقون ، آية : ١٠ .

(٢) المقتضب : ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٣) المرجع السابق : ١١١/٤ ، ١١٢ .

(٤) المرجع السابق : ٣٧١/٤ .

(٥) الكتاب : ٢٩٢/٢ ، وينظر : ٦٧/١ ، ٣٤٤/٢ ، ٩١/٣ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٦٠/٢ .

المسألة الخامسة والخمسون : إسقاط البدل للمُبدل منه ، والعكس .

رأي المبرد : يرى أنَّ البدل والمُبدل منه موجودان معًا ولا يُسقِطُ أحدهما الآخر لفظًا ولا معنىً ، إلاَّ في بدل الغلط ، فإنَّ المُبدل منه قد يَسقُط معنىً ؛ لأنَّه بمنزلة ما ليس في الكلام .

قال المبرّد : " والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معًا ، لم يوضعا إلى أن يَسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط ، فإن المُبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"[1].

وقال : " ولو كان البدل يُبطِلُ المبدل منه لم يجز أن تقول : (زيد مررت به أبي عبد الله) ؛ لأنَّك لو لم تَعتدَّ بالهاء ، فقلت : (زيد مررت بأبي عبد الله) كان خَلفًا لأنك جعلت (زيدًا) ابتداء ، و لم تردّ إليه شيئًا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام "[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي ، وأبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ معنى المُبدل منه قد يسقُطُ بالبدل ؛ لأنَّ المعنى المقصود هو معنى البدل .

ثم أخذ الرضي يردُّ على المبرّد ، ويقول : إنَّ إسقاط معنى المبدل منه ، إنّما يكون في بدل الغلط فقط ، وكأنَّ المبرّد لم يصرح بهذا .

قال الرضي : " واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرّد : المبدل منه في حكم الطرح معنىً ، بناءً على أنَّ المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه .

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبيّن منه أنَّ الأول ليس في حكم الطرح معنىً إلا في بدل الغلط ، ولا كلامَ أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا ؛ لوجوب عود الضمير إليه في بدلي البعض والاشتمال "[3].

وقد نسب أبو حيان[4] إلى المبرّد ما نسبه الرضي إليه .

---

(١) المقتضب : ٤٠٠/٤ .

(٢) المرجع السابق : ٣٩٩/٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣٩٢/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧١/٤ .

المسألة السادسة والخمسون : ناصب المنادى .

رأي المبرد : يرى أنَّ ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوبًا ، و(يا) بدل منه .

قال في أول باب النداء : " اعلم أنَّك إذا دعوت مُضافًا نصبته ، وانتصابه على الفعل ، وذلك قولك : (يا عبدَ الله) ؛ لأنَّ (يا) بدل من قولك : (أدعو عبد الله وأريد)"[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش ، والرضي ، والجامي ، والأشموني ، والخُضري[2] إلى المبرّد القول : بأنَّ ناصب المنادى حرف النداء .

قال ابن يعيش : " وكان أبو العباس المبرّد يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمالتها"[3].

قال الرضي : " وانتصاب المنادى عند سيبويه[4] على أنَّه مفعول به ، وناصبه الفعل المُقدر ، وأصله عنده : (يا أدعو زيدًا) ، فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته .

وأجاز المبرّد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسدَّ الفعل ، وليس ببعيد ؛ لأنَّه يمال إمالة الفعل "[5] .

وقد نسب الجامي[6] ، والأشموني[7]، والخُضَري[8] إلى المبرّد ما نسبه الرضي إليه .

---

(١) المقتضب : ٢٠٢/٤ .

(٢) هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي ، وعالم بالعربية ، (ت ١٢٨٧ هـ) ، ومن مؤلفاته : (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) ، و(شرح زاد المسافر) ، (سواد العين) . ينظر ترجمته : في الأعلام : ١٠٠/٧، ١٠١ .

(٣) شرح المفصل : ٣١٧/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٩١/١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٦/١ ، وينظر :٣٥٢/١ .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية : ٢٨٥/١ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني : ٣٠٤/٢ .

(٨) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ط١ : ٦٤٦/٢ .

المسألة السابعة والخمسون : دخول حرف النداء على الاسم الموصول الذي فيه (أل) .

رأي المبرد : لا يجمع المبرّد بين (يا) وبين ما فيه (أل) في النداء ، إلاّ في (يا أللهُ) وأمّا دخول (يا) على الاسم الموصول فقد عدّه المبرّد من ضرورات الشعر .

قال : " واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

وقد اضطرَّ الشاعر فنادى بـــ(التي) ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها وشَبَّه ذلك بقولك : (يا أللهُ اغفر لي) ، فقال :"[1]

مِنَ أجلِكِ يا التي تَيَّمـــتِ قَلبِـــي وأَنـــتِ بخِيلـــةٌ بـــالوُدِّ عَـــنِّي[2]

والمبرّد بهذا لم يخالف سيبويه بل اتفق معه في هذا البيت بأنَّ دخول (يا) النداء على (التي) ضرورة ، وشبهها بـــ(يا أللهُ) .

قال سيبويه : " واعلم أنَّه لا يجوز أن تُنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة ، إلاَّ أنهم قد قالوا : (يا أللهُ اغفر لي) ؛ وذلك من قِبَلِ أنَّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه"[3].

قال الشاعر :

مِنَ أجلِكِ يا التي تَيَّمـــتِ قَلبِـــي وأَنـــتِ بخِيلـــةٌ بـــالوُدِّ عَـــنِّي

"شبّهُهُ بـــ(يا أللهُ)"[4].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيرافي إلى المبرّد أنَّه لا يُجيز البيت السابق ، ويطعن في روايته .

ونسب أبو حيان إلى المبرّد القول : بجواز نداء ما فيه (أل) من الموصولات .

---

(١) المقتضب : ٢٣٩/٤- ٢٤١ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الكتاب : ١٩٧/٢ ، و المقتضب : ٢٤١/٤ ، وشرح المفصل : ٣٤٢/١، وخزانة الأدب : ٢٩٣/٢ ، وهمع الهوامع : ١٧٤/١ .

(٣) الكتاب : ١٩٥/٢ .

(٤) المرجع السابق : ١٩٧/٢ .

قال السيرافي : " كان أبو العباس لا يجيز (يا التي) ، ويطعن على البيت ، وسيبويه غير مُتهم فيما رواه "[1].

قال أبو حيان : "وإن سمَّيت بذي (أل) من الموصولات ، كتسميتك بـ(الذي رأيت) ، فذهب سيبويه[2] إلى أنه لا ينادى ، وذهب المبرّد إلى جواز ندائه "[3].

المسألة الثامنة والخمسون : نُدبَة المُنادى المُضاف إلى ياء المتكلم.

رأي المبرد : أجاز المبرّد في نُدبَةِ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم عندَّ من أثبت الياء الساكنة وجهين:

الأول : إثبات الياء ، وتحريكها بالفتح ، نحو : (وا غُلامِيَاه) ، وهذا الوجه اختاره سيبويه[4].

الثاني : حذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، نحو : (وا غُلاماه) .

قال : " ومن رأى أن يُثبت الياء الساكنة فيقول : (يا غُلامي أقبل) ، فهو بالخيار : إن شاء قال : (وا غلامِيَاه) ، فحرّك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتها ها هنا مستخفَّة ، كفتحة الياء في (القاضي) ونحوه للنصب .

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ، كما تقول : (جاءَ غلامِ العاقل) "[5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن هشام ، وأبو حيان ، والأزهري ، والأشموني إلى المبرّد القول : بأنَّه يقول بالقول الثاني ، وهو حذف الياء ، ونِسبتهم هذه تُشعر بأنَّه لا يرى رأي سيبويه .

قال ابن هشام : " أو(يا عَبدِي) بالإسكان ، يقال : (واعبدا) ...أو (يا عَبدِي) يقال : (واعبدِيَا) ... وقد تبيّن أنَّ لمن سكّن الياء أن يحذفها ، أو يفتحها ، والفتح رأي سيبويه ، والحذف رأي المبرّد "[6].

---

(١) سقط باب النداء من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ينظر : حاشية الكتاب : ٢/ ١٩٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٥/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٢١/٢ .

(٥) المقتضب : ٢٧٠/٤ .

(٦) أوضح المسالك : ٥٤/٤ .

وقد نسب الأزهري[1]، والأشموني[2] إلى المبرّد ما نسبه ابن هشام إليه .

قال أبو حيان : " ومن سكَّنَ قال في مذهب سيبويه : (وا غُلامِيَاه) ، وعلى مذهب المبرّد : (وا غُلامَاه)"[3].

المسألة التاسعة والخمسون : ترخيم المنادى النكرة .

رأي المبرد : يرى عدم جواز ترخيم المنادى النكرة ، إلاَّ إذا كانت تستعمل بكثرة في الكلام مثل : (يا صاحب) تقول : (يا صاح) ، أو كان فيه هاء التأنيث مثل : (يا نخلة) تقول : (يا نخلُ) .

قال : " و أمَّا قولهم : (يا صاحِ أقبل) ، فإنّما رخّموه لكثرته في الكلام ، كما رخّموا ما فيه هاء التأنيث ، إذ قالوا : (يا نَخلُ ما أحسنكِ) ، يريد : (يا نخلة) ، فرخّم قال الشاعر :

صَاحِ هَل أَبصَرتَ بالخَبــ تَينِ مِــن أَسمـــــَاءَ نَــارَا[4]

يريد : (صاحبُ) ، فأسقط النداء ، ورخَّم النكرة "[5].

والمبرّد لم يخالف سيبويه في هذا .

قال سيبويه : " إنّما جازت هذه الأشياء ... لكثرتهما في النداء ، كما قالوا : (يا صاح) في هذا الاسم "[6].

---

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٥٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني : ٣٣٨/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢٢١٩/٥ .

(٤) البيت من مجزوء الرمل ، وهو للأحوص في ديوانه ، ق: عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، ط٢ : ص ١٦٣ وفي الأغاني : ٣٤٢/٢ ،٣٤٣ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٢٤٤/٤ ، ٢٦١ .

(٥) المقتضب : ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ .

(٦) الكتاب : ٢١٣/٢ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو جعفر النحاس إلى المبرّد القول : بأنَّه لا يُجيز ترخيم النكرة البتَّة ، وأنَّه أنكر على سيبويه تجويزه ذلك .

قال النحاس : " قال النحويون : لا ترخَّم النكرة ، فكيف جاز أن يرخّم (صاحبًا) وهو نكرة ؟ ...

فالجواب عن هذا : أنَّ أبا العباس المبرّد قال : لا يجوز أن تُرخَّم نكرةٌ البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال : من أنَّ النكرة ترخّم إذا كانت فيه الهاء ، وزعم أنَّ قوله :

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذِيري[1]

أنَّه يريد : (يا أيتها الجارية) ، وكأنَّه رخّم على هذا معرفة ، وكذلك يقول في قوله :

أَصاحِ تَرَى بَرقًا [2]

كأنه قال : (يا أيها الصاحب) ، ثم رخّم على هذا "[3].

المسألة الستون : ترخيم المنادى النكرة الذي حذف منه حرف النداء.

رأي المبرد : يرى أنَّ النكرة لا ترخّم إلاَّ إذا كانت تستعمل بكثرة في الكلام كما مرّ معنا[4] ، وذلك مثل قولك : (يا صاحب) تقول : (يا صاح) ، أو كان فيه هاء التأنيث مثل : (يا نخلة) تقول : (يا نخلُ)[5] .

---

(١) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه : ص ٢٦ ، والكتاب : ٢٣١/٢ ، والمقتضب : ٢٦٠/٤ ، وخزانة الأدب : ١٢٥/٢ .

(٢) جزء من بيت من الطويل ، وتمامه : (أَصاحِ تَرَى بَرقًا كأنَّ وَمِيضَهُ كَلَمعِ اليَدَينِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ، ق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، درا المعارف ، ط٥ : ص ٢٤ ، والكتاب : ٢٥٢/٢ ، وشرح المفصل : ٢٤٢/٥ وخزانة الأدب : ٤٢٥/٩ ، ١٨/١١ ، وشرح شواهد الشافية ، للبغدادي ، ق : محمد نور الحسن ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ : ص ٣٩ .

(٣) شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، ق: أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة ، ١٣٩٣هـ : ١٨٨/١ ، ١٨٩.

(٤) ينظر : المسألة السابقة .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ .

وحرف النداء قد يحذف عند المبرّد ، ويكون الاسم منادى بحرفٍ نداءٍ محذوف .

قال : " وقد تبتدئُ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف ، وذلك قوله :

حارٌ بنَ عمرو أَلا أحلامَ تَزجُرُكُم عَنَّا وَأَنتُم مِنَ الجُوفِ الجَماخِيرِ[1]

وقال الله – جلَّ وعزَّ – : ﴿ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[2]"[3].

ومما حُذِفَ حرف النداء فيه قول العرب : (أَطرَق كَرا)[4] ، فهذا المَثَلُ قد حُذِفَ منه حرف النداء ، ورخّمت فيه النكرة .

والمبرّد أجاز ترخيم (كروان[5]) وهو نكرة ؛ لأنَّ ذلك مما كَثُر استعماله عند العرب فالأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر .

قال : "وقالوا في مَثَلٍ من الأمثال والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها ... (أطرق كرا) ، يريدون ترخيم (الكروان) فيمن قال : (يا حارُ)"[6].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد القول : بأنَّ (كرا) لا ترخيم فيه ، وأنَّ (الكَرَا) : ذَكَرُ (الكروان) .

قال أبو حيان : " ومما شذَّ قوله :

أَطرِق كَرَا[7]

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت ، في ديوانه ، ق : د. وليد عرفات ، دار صادر ، ٢٠٠٦م : ١/ ٢١٩ والكتاب : ٧٣/٢ ، وخزانة الأدب : ٧٢/٤ ، ٧٥ ، وبلا نسبة في : لسان العرب : ٣٥/٩ مادة (جوف) .

(٢) سورة يوسف ، آية : ١٠١ .

(٣) المقتضب : ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ .

(٤) من أمثال العرب ، ويضرب : للذي ليس عنده غناء ، ويتكلم ، فيقال له : اسكت ، وتوقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه . ينظر : مجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، ٤٣٢ .

(٥) (الكَرَوان) : طائر ويدعى الحجل . ينظر : لسان العرب : مادة (كرو) ، ٢٢٠/١٥ .

(٦) المقتضب : ٢٦١/٤ ، وينظر : ١٨٨/١ .

(٧) البيت من الرجز ، وتمامه : (أَطرِق كَرَا أَطرِق كَرَا إنَّ النَّعَامَ في القُرَى) ، وهو بلا نسبة في : جمهرة اللغة : ص ٧٥٧ ، ٨٠٠ ، ومعجم مقاييس اللغة : ١٧٤/٥ ، والمخصص : ١٢٢/١٥ ، ومجمع الأمثال : ٤٣١/١ ، لسان العرب : مادة (طرق)٢١٩/١٠ ، ومادة (كرو) ٢٢٠/١٥ ،وخزانة الأدب : ٢/ ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

وفيه قولان : المشهور أنّه ترخيم (كروان) على لغة : (يا حارُ) ، فشذوذٌ من كونه نكرة مُقبَلٌ عليها ، ومِن حَذفِ حرف النداء .

والقول الثاني : أنّه لا ترخيم فيه ، وأنَّ (الكرا) ذَكَرُ (الكروان) ، وهذا قول المبرّد ، وشذوذه حذف حرف النداء منه "[1].

المسألة الحادية والستون : توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (إمَّا) .

رأي المبرد : يرى أنَّ توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (إمَّا) غير واجب .

وقد صرّح بذلك في كتابيه (المقتضب) و (الكامل) .

قال في (المقتضب) : " فتقول على هذا إن شئت : (إمَّا تَأتِنِي آتِكَ)"[2].

وقال أيضًا : " (إمَّا تقم أقم معك) "[3].

فالمثالان السابقان لم يؤكّد فيهما الفعل المضارع مع وجود (إمّا) .

وقال في (الكامل) : "وتقول : (إن تأتِني آتِكَ) ، و(إمَّا تَأتِني آتِكَ) ...كما قال :"[4]

فَإمَّا تَرَينِـــي لا أُغَمِّـــضُ ســـاعةً مِنَ اللَّيلِ إلاَّ أَن أُكِبَّ فَأَنعَسَـــا[5]

فقول المبرّد في (الكامل) ، وقوله السابق في (المقتضب) : (إمَّا تَأتِني آتِكَ) و(إمَّا تقم أقم معك) ، واستشهاده بقول الشاعر ، صريح في أنَّه لا يرى وجوب توكيد الفعل المضارع بعد (إمَّا) ، وهي المكونة من (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة[6].

ويؤكد هذا ويقويه قوله : " لأنَّ الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخيرٌ ، إلاّ ما وقع منها في المستقبل في القسم"[7] .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢٢٤٦/٥ .

(٢) المقتضب : ٢٩/٣ .

(٣) المرجع السابق : ٢٩/٣ .

(٤) الكامل : ٣٧٨/١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه :ص١٠٥ ، وبلا نسبة في : الكامل : ٣٧٩/١ ، ورصف المباني : ص١٠٣ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٣/٣ ، ١٤ .

(٧) المقتضب : ١٨/٣.

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو علي الفارسي ، وأبو حيان ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد أنَّه يرى وجوب توكيد الفعل المضارع بعد (إمَّا) .

قال أبو علي الفارسي : " وذهب أبو العباس إلى أنّ النون لازمٌ مع (إمَّا) هذه غير مفارقٍ "[١].

قال أبو حيان : " وما ذُهب إليه من تلازم (ما) المزيدة ، ونون التوكيد بعد (إن) الشرطية ، هو مذهب المبرّد والزجّاج[٢] "[٣] .

قال السيوطي : " وتدخل كثيرًا ، وقيل : لزومًا ، المضارع التالي (إمّا) الشرطية نحو :﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[٤] ، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[٥].

ولم يقع في القرآن إلاّ مؤكدًا بالنون ، ومن ثمَّ قال المبرّد والزجّاج : إنها لازمة لا يجوز حذفها إلاّ في الضرورة ، كقوله :

إمّا تَرَي رأسِي تغيّر لونُه[٦]

ولكثرة حذفها في الشعّر قال سيبويه[٧]، والجمهور بجوازه في الكلام "[٨].

قال الأشموني : " وذهب المبرّد ، والزجّاج إلى لزوم النون بعد (إمَّا) ، وزعما أنَّ حذفها ضرورة "[٩].

---

(١) البغداديات : ص٣١١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٤١٣/٤ .

(٣) البحر المحيط :٤٥٦/٧ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٦٥٦/٢ .

(٤) سورة الزُّخرُف ، آية : ٤١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ٢٠٠ .

(٦) صدر بيت من الكامل ، وعجزه : (شَمَطاً فَأَصبَحَ كالثَّغام المُحولِ) ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه : ٧٥/١ ، و بلا نسبة في : همع الهوامع :٥١٢/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٥١٥/٣ .

(٨) همع الهوامع : ٥١١/٢ ، ٥١٢ .

(٩) شرح الأشموني : ٣٨٥/٢ .

المسألة الثانية والستون : منع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من الصرف .

رأي المبرد : يرى أنَّ الاسم الثلاثي الساكن الوسط ، مثل : (هِند) و(دَعد) ، يجوز منعه من الصرف ، ويجوز صرفه ، ومنعه من الصرف أَقيس .

قال : "وأمّا من صَرَفَ فقال : (جُمل) و (دَعد) و (هِند) ، فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس"[1] .

وقال : " فجميع ذلك لا يَنصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، إلاَّ ما ذكرنا مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، لا علامة فيه نحو : (قِدر) و (شَمس) و (جُمل) و (دَعد) يجوز صرفه في المعرفة والنكرة ، وترك الصرف في المعرفة أجود "[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد أنَّه جَزَمَ بمنع الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من الصرف .

قال الرضي : " فالزجّاج[3] ، وسيبويه[4] ، والمبرّد جزموا بامتناعه من الصرف ؛ لكونه مؤنثًا بالوضعين : اللغوي ، والعَلَمي ، فظَهر فيه أُمر التأنيث ، وغيرهم خيَّروا فيه بين الصرف وتركه "[5] .

---

(١) المقتضب : ٣/٣٥٠ .

(٢) المذكر والمؤنث : ص ١١٤ .

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) لم يجزم سيبويه بامتناعه من الصرف ، قال في الكتاب :" فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا كانت شيئًا مؤنثًا ، أو اسمًا الغالبُ عليه المؤنث كـــ(سعاد) ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : (قِدر) و (عَنز) و (دَعد) و (جُمل) و (نُعم) و(هِند)". الكتاب : ٣/٢٤٠ ، وما نسبه الرضي إلى سيبويه مخالف لما في الكتاب .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١/١٣٥ .

المسألة الثالثة والستون : الخلاف في صَرفِ الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر .

رأي المبرد : ذَكَرَ المبرّد قولين في صرف الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر ، وذَكَرَ من قال بهذين القولين من العلماء ، وبيَّن وجهة نظر كلِّ فريق ، دون أن يرجّح قولاً على آخر .

قال :" فإن سمَّيت مؤنثًا بمذكر على هذا الوزن ، عربيٍّ فإنَّ فيه اختلافًا :

فأمّا سيبويه[١] ، والخليل[٢] ، و الأخفش[٣] ، والمازني[٤] : فيرون أنَّ صرفه لا يجوز ؛ لأنّه أُخرِج من بابه إلى باب يَثقُل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول ، وذلك نحو : (امرأة) سميتها : (زيدًا) أو (عمرًا) ...

وأمّا عيسى بن عمر[٥] ، ويونس بن حبيب[٦] ، وأبو عمر الجرمي[٧] ، وأحسبه قول أبي عمرو ابن العلاء[٨][٩] : فإنهم كانوا إذا سمَّوا مؤنثًا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزًا "[١٠].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٤٢/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٢٠/١ .

(٤) لم أجد رأي المازني فيما عدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المازني في : ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ .

(٥) ينظر رأي (عيسى بن عمر) في : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، والمقتضب : ٣٥٢/٣ ، وما ينصرف و ما لا ينصرف للزجاج : ص ٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، وأوضح المسالك : ١٢٥/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٣٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٤٢١/٢ .

(٦) اختلف النقل عن (يونس بن حبيب) : فمنهم من جعل يونس ممن يوجب منع – الاسم المؤنث الذي سُمي بمذكر – من الصرف ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى يونس في : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، أمّا المبرّد ، وأبو حيان فقد نسبا إلى يونس أنه ممن يجيز الصرف ، والمنع . ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ ، و وارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ ، ٨٨٢ .

(٧) ينظر رأي (أبو عمر الجرمي) في : المقتضب : ٣٥٢/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، وأوضح المسالك : ١٢٥/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٣٣٢/٢ ، وشرح الأشموني : ٤٢١/٢ .

(٨) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني ، (ت ١٥٩ هـ) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ .

(٩) اختلف النقل عن (أبي عمرو ابن العلاء) فقد جعله سيبويه ، وابن مالك ، والرضي ممن يوجب المنع : ينظر: الكتاب: ٢٤٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٣٧/١ وجعله المبرّد ممن يجيز صرفه ومنعه . ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ .

(١٠) المقتضب : ٣٥٢/٣ .

وقد حكم المبرّد على القول الأول ، وهو قول الخليل ، وسيبويه ، ومن تبعهما بأنه هو القول الفاشي[1] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي ، والأزهري ، والأشموني إلى المبرّد القول : بجواز صرف الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر وجواز منعه .

وهم بهذه النسبة يضمّونه إلى من قال بالقول الثاني ، المُجيز للصرف ، وتركه ، وهم : عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، و أبو عمر الجرمي ، وأبو عمرو بن العلاء .

قال ابن مالك : " وأمَّا نحو : (زيد) اسم (امرأة) فذو وجهين عند ابن عمر وأبي زيد[2] ، و الجرمي ، والمبرّد .

ويتعين المنع عند الخليل ، وسيبويه ، وأبي عمرو ، ويونس ، وابن أبي إسحاق[3]"[4].

وقد نسب الأشموني[5] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

قال أبو حيان : " وإذا سمَّيت بثلاثي ساكن الوسط نحو : (زيد) ، و(نِعم) ، و (بِئس) ... وعيسى بن عمر ، وأبو زيد ، و الجرمي ، والمبرّد ، ويونس في نقل أبي الخطاب عنه يصرفونه "[6].

قال ابن هشام : " ويجوز في نحو (هِند) ، و (دَعد) الصرف وتركه ... وقال عيسى والجرمي ، والمبرّد في نحو : (زيد) اسم امرأة أنّه كـــ(هند)"[7] في جواز الصرف وتركه .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث : ص ١١٥ .

(٢) اختلف النقل عن (أبي زيد) : فمنهم من جعله ممن يجيز صرف – الاسم المؤنث الذي سُمي بمذكر – ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى أبي زيد في : شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣، وشرح الرضي على الكافية : ١٣٧/١ وأمَّا أبو حيان فقد نسب إليه أنه يصرفه ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ .

(٣) ينظر رأي (عبد الله بن إسحاق) في : الكتاب : ٢٤٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني : ٤٢١/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ ، ٨٨٢ .

(٧) أوضح المسالك : ١٢٥/٤ .

وقد نسب الأزهري[1] إلى المبرّد ما نسبه ابن هشام إليه .

قال السيوطي : " وجوَّز المبرّد ، وغيره فيه الأمرين ، كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر "[2].

المسألة الرابعة والستون : عجميَّة (سراويل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (سراويل) أعجميّة ، مُعَرَّبة ، ومُنِعت من الصرف ؛ لأنها على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، وقد صرّح بهذا القول في موضعين في كتابه (المقتضب) .

أمّا إذا سُميَّ بـــ(سراويل) رجلٌ أو امرأة ، فالمبرّد يصرفها في النكرة ، على قول الأخفش ، كما صرّح بذلك .

قال : " وكذلك (سراويل) لا ينصرف عند النحويين في معرفة ، ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ، نحو : (قناديل) ، و(دهاليز[3]) ، فكانت لَمَّا دخلها الإعراب كالعربية "[4].

وقال : " وعلى هذا لم يصرفوا (سراويل) ، وإن كانت قد أُعربت ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة "[5].

وقال : " فإنَّه إذا سَمَّى بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صَرَفَهُ في النكرة ، فهذا عندي هو القياس "[6] .

وبعد أن ذكر المبرّد رأيه في (سراويل) ، بدأ يحكي قول الأخفش الذي فصّل القول في (سراويل) ، وبيَّن فيه : متى تكون مصروفة عنده ؟ ، ومتى تكون غير مصروفة ؟ ، وقد أثار بعض الأسئلة ، وأجاب عنها ، مبيننًا فيها حجة الأخفش في ذلك .

---

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٣٢/٢ .

(٢) همع الهوامع : ١١٤/١ .

(٣) الدِّهلِيز : ما بين الباب و الدار ، ، وجمعه : (الدهاليز) . ينظر : لسان العرب : مادة (دهلز) ، ٣٤٩/٥ .

(٤) المقتضب : ٣٢٦/٣ .

(٥) المرجع السابق : ٣٤٥/٣ .

(٦) المرجع السابق .

وملخّص[1] قول الأخفش الذي أورده المبرّد ، ما يلي :

يصرف الأخفش (سراويل) : إذا سُميَّ بها رجلٌ أو امرأة ، وقد وافقه المبرّد في ذلك .

وتصرف أيضًا (سراويل) عند الأخفش إذا كانت للواحد ، أمّا إذا كانت (سراويل) جمعًا واحدها : (سروالة) فإنَّه يمنعها من الصرف .

و (سراويل) عند الأخفش عربيّة[2].

والمبرّد لم يصرّح ، ولم يرجّح أنَّ (سراويل) عربيّة ، وأنها جمعًا لـــ(سروالة) ، بل حكى فيها رأي الأخفش .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب السيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ونقل عنه البغدادي إلى المبرّد القول : بأنَّ (سروايل) عربية ، جمعًا لـــ(سروالة) .

قال السيرافي : "ومن الناس من يجعل (سراويل) جمعًا لـــ(سروالة) ، ويكون جمعًا لقطع الخرق ، وأنشد :

عليهِ مِنَ اللُّؤمِ سِروالَةٌ[3]

وقد ذَكَر هذا أبو العباس واعتمد عليه ، والذي عندي أنَّ (سروالة) لغة في (سراويل) ، والدليل على ذلك : أنَّ الشاعر لم يرد أنَّ عليه من (اللؤم) قطعة من خرق السراويل هذا يبعد "[4] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : المقتضب : ٣/٣٤٥ ٣٤٦ ، و شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣/٤٩٦ ، وشرح المفصل : ١/١٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٥١ ، وشرح الأشموني : ٢/٤١٦ .

(٣) البيت من المتقارب ، وعجزه : (فليس يَرِقُّ لِمُستَعطِفِ) ، وهو بلا نسبة في : المقتضب : ٣/٣٤٦ ، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣/ ٤٩٦ ، وشرح المفصل : ١/١٨٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٥١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، ق : محمد نور الحسن ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـــ : ١/٢٧٠ ، وشرح شواهد الشافية : ص١٠٠ ، وهمع الهوامع : ١/٢٥ ، وخزانة الأدب : ١/٢٣٣ .

(٤) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣/ ٤٩٦ .

وقد نسب ابن يعيش[1] إلى المبرّد ما نسبه السيرافي إليه .

قال الرضي : "وقال المبرّد : هو عربي جمع (سروالة) ، و(السروالة) : قطعة خرقة ، قال :

عليهِ مِنَ اللُّؤمِ سِروالَةٌ فليس يَرِقُّ لِمُستَعطِفِ

ويُشكل عليه : أنَّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد ، لم يجيء في الأجناس ، فلا يقال لـــ(رجل) : (رجال) بلى ، جاء ذلك في الأعلام ، كـــ(مدائن) في مدينة معينة "[2] .

ونقل البغدادي[3] عن الرضي هذا القول .

المسألة الخامسة والستون : (لن) حرف نفي لقوله : (سيفعل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (لن) حرفٌ لنفي المستقبل ، ولا تقع إلاَّ على الأفعال ، وهي نافية لقوله (سيفعل) .

قال المبرّد : "ومن هذه الحروف (لن) وإنّما تقع على الأفعال نافية لقولك : (سيفعل) ؛ لأنّك إذا قلت : (هو يفعل) ، جاز أن تُخبر به عن فعل في الحال وعمَّا لم يقع ، نحو : (هو يصلِّي) ، أي هو في حال صلاة ، و(هو يصلي غدًا) ، فإذا قلت : (سيفعل) ، أو (سوف يفعل) ، فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت (لن يفعل) فهو نفي لقوله (سيفعل) "[4].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ، والمرادي ، وابن هشام ونقل عنه الشُّمُني إلى المبرّد القول : بأنَّ (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره ، أي (لا الفعل واقع)[5].

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ١٨٣/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١٥١/١ ، وينظر :١٧٢/١ .

(٣) ينظر : خزانة الأدب : ٢٣٣/١ .

(٤) المقتضب : ٤٧/١ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ص ٢٧٥ .

قال أبو حيان : " وذهب المبرّد إلى أنَّ (لن) والفعل في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف ، التقدير في (لن تقومَ) (لا أن تقوم) موجود "[1].

وقد نَسَبَ المرادي[2] إلى المبرّد ما نسبه أبو حيان إليه .

قال ابن هشام : "و(لن أفعل) كلام تام ، وقول المبرّد : إنَّه مبتدأ حُذِفَ خبره أي : (لا الفعل واقع) مردود بأنّه لم يُنطق به مع أنّه لم يسدّ شيء مسدّه"[3].

وقد نقل الشُّمُني[4] عن ابن هشام هذا القول .

المسألة السادسة والستون : وقوع المضارع الذي في الحال جوابًا للقسم .

رأي المبرد : يرى جواز وقوع المضارع الذي في الحال جوابًا للقسم .

قال :" تقول : (واللهِ لا أضربُك) ، (واللهِ ما أكرمُك) ، ولا تحتاج إلى النون ؛ لأنَّ (ما) يدلُّ على الحال ، كما تدلُّ (إنَّ) إذا قلت : (واللهِ إنِّي لأُكرمك)"[5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بعدم جواز وقوع المضارع الذي في الحال جوابًا للقسم .

قال الرضي : " وبعض العرب يكسِر لام القسم الدخلة على الفعل المضارع ، نحو : (واللهِ لِتفعلنَّ) ، هذا كله إن كان المضارع استقبالاً ، فإن كان حالاً ، فالجمهور جوّزوا وقوعه جوابًا للقسم ، خلافًا للمبرد ...

فالمبرّد لا يُجَوِّز : (والله ما أقوم) ، و(إن أقوم) ؛ لكونه إذن ظاهرًا في الحال ومذهبه : أنَّ المُقسم عليه لا يكون حالاً "[6].

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٦٤٣/٤ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ص٢٧١ .

(٣) مغني اللبيب : ص ٢٧٥ .

(٤) ينظر : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام : ٦٨/٢ .

(٥) المقتضب : ٣٣٤/٢ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٣١٢/٤ .

المسألة السابعة والستون : متعلَّق :﴿أَن تَضِلَّ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾[1] .

رأي المبرد : يرى أنَّ متعلق﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ في الآية : (أن تُذكِّر إحداهما الأخرى إن ضلت) لتوقُع وقوع سبب التذكير .

قال : " فإن قال قائل : قوله :﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ لِمَ ذُكِرَ وهو لم يُعدِد الإشهاد لأن تَضِل إحداهما ؟ .

فالجواب في ذلك : أنّه إنّما أعدَّ الإشهاد للتذكير ، ولكن تقدمت ﴿أَن تَضِلَّ﴾ ؛ لتوقع سبب التذكرة .

ونظيره من الكلام : (أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه) ، و لم يعددهُ طلبًا لأن يميل الحائط ، ولكنّه أخبر بعلة الدعم"[2].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نقل النحاس ما سمعه من علي بن سليمان عن المبرّد ، وهو القول بأنَّ تقدير الآية : (كراهة أن تضلّ إحداهما ، وكراهة أن تُذَكِرَ إحداهما الأخرى) ، وقد أنكَرَ النحاس صُدور مثل هذا القول عن المبرّد .

ونقل أبو حيان هذا القول عن النحاس .

قال النحاس : " قال أبو جعفر : وسمعت علي بن سليمان يحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد أنَّ التقدير : (ممَّن ترضون من الشهداء كراهة أن تضلّ إحداهما ، وكراهة أن تُذَكِرَ إحداهما الأخرى)[3].

قال أبو جعفر : وهذا القول غلط ؛ وأبو العباس يَجِلُّ عن قول مثله ؛ لأنَّ المعنى على

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .

(٢) المقتضب : ٢١٤/٣ ، ٢١٥ .

(٣) لم أقف على قول علي بن سليمان فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا القول إلى علي بن سليمان في : أمالي ابن الشجري : ٣٦٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣٦٥/٢ .

خلافه ؛ وذلك أنَّه يصيرُ المعنى : (كراهة أن تضلّ إحداهما ، وكراهة أن تُذَكِرَ إحداهما الأخرى) ، وهذا مُحال "[1].

ونقل أبو حيان[2] ما حكاه النحاس عن علي بن سليمان .

المسألة الثامنة والستون : سبب جزم الفعل (يغفر) في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[3].

رأي المبرد : يرى أنَّ الفعل ﴿يَغْفِرْ﴾ في الآية الكريمة السابقة جاء مجزومًا ؛ لأنه جوابًا للاستفهام.

قال : " قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ؛ لأنه جواب لـــ(هل)"[4].

قال : " فأمَّا قول الله عز وجل :﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[5]، ثم قال : ﴿ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[6] ، فإنَّ هذا ليس بجواب ، ولكنّه شَرَحَ ما دعوا إليه ، والجواب : ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ ﴾[7] "[8].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

وقد نسب النحاس ، ومكي القيسي[9] ، ابن الشجري[10] ، وأبو حيان ، إلى المبرّد أنَّه

---

(١) إعراب القرآن ، للنحاس : ٣٤٦/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣٦٥/٢ .

(٣) سورة الصف ، آية : ١٢ .

(٤) المقتضب : ٨٢/٢ .

(٥) سورة الصف ، آية : ١٠ .

(٦) سورة الصف ، آية : ١١ .

(٧) سورة الصف ، آية : ١٢ .

(٨) المقتضب : ١٣٥/٢ .

(٩) هو مكي بن أبي طالب حمُّوش بن محمد بن مختار القيسي ، يكنّى بأبي محمد ، (ت ٤٣٧ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (مشكل إعراب القرآن) ، و (الكشف عن وجوه القرآءات) ، و(الإبانة عن معاني القرآءات) . ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٣١٣/٣- ٣١٩ .

(١٠) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي ، يكنّى بأبي السعادات ، المعروف بابن الشجري ، (ت ٥٤٢ هـــ) ومن مؤلفاته : (أمالي ابن الشجري) ، و(الانتصار). ينظر ترجمته في : إنباه الرواة : ٣٥٦/٣ ، ٣٥٧ .

أعرب ﴿ يَغْفِرْ ﴾ جوابًا لقوله ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾؛ لأنه خبر في معنى الأمر .

قال النحاس : "وحُكِيَ لنا عن محمد بن يزيد أنَّ معنى ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ (آمنوا) على جهة الإلزام ، قال أبو العباس : والدليل على ذلك ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جُزِمَ لأنه جواب الأمر وعَطَفَ عليه ﴿ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾[1] "[2].

قال مكي القيسي : " قوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ ﴿وَتُجَاهِدُونَ ﴾ هذا عند المبرّد لفظُه لَفظ الخبر ومعناه الأمر ، كأنَّه قال : (آمنوا) و(جاهدوا) ، ولذلك قال : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ﴿وَيُدْخِلْكُمْ﴾ بالجزم ؛ لأنه جواب الأمر ، فهو محمول على المعنى "[3].

قال ابن الشجري : " فذهب أبو العباس إلى أنَّ قوله ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ معناها : (آمنوا وجاهدوا) ، واستدلَّ بالجزم في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ ﴾ ؛ لأنه جواب الأمر الذي جاء بلفظ الخبر ، فهو محمول على المعنى ... وقال غير أبي العباس: ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ و ﴿ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ عطف بيان على ما قبله ... فيكون ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ على هذا جواب الاستفهام فهو محمول على المعنى "[4] .

قال أبو حيان : "و الجمهور ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ ... فأمَّا توجيه الجمهور فقال المبرّد : هو بمعنى (آمنوا) على الأمر ، ولذلك جاء ﴿ يَغْفِرْ ﴾ مجزوم ... ثم أتبع المبرّد فقال : هو خبر في معنى الأمر ، وبهذا أجيب بقوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾"[5].

---

(١) سورة الصف ، آية : ١٢ .

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس : ٤٢٢/٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي ، ق: ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، ط٢: ٣٧٤/٢ .

(٤) أمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، ٢٩٦ .

(٥) البحر المحيط : ٢٦٠/٨ .

المسألة التاسعة والستون : حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط .

رأي المبرد : يرى جواز حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط ، وجعل ذلك في الشعر خاصة إذ لم يجزه مطلقًا .

فقد قال في قول الشاعر :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ[1]

"فلا اختلاف بين النحويين في أنَّه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصح"[2].

فالفاء مُقدَّرة في قول الشاعر : (الله يشكرها) ، ولا يصحُّ فيه غير ذلك ، وهذا خاص في الشعر .

والمبرّد لم يجز حذف الفاء مطلقًا ، بل أجازه في الشعر خاصة ، فقد قال :

" قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإنِّي متَى أُشرِف عَلى الجانِبِ الذي بهِ أَنتِ مِن بَينِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ[3]

وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء"[4]، فـ(ناظر) جواب الشرط ، بتقدير مبتدأ محذوف ، مع الفاء الرابطة ، أي : (فأنا ناظر)[5].

وقد ردَّ المبرّد على سيبويه قوله بجواز حذف الفاء مطلقًا .

قال : "ومن ذلك قوله في باب (أي) : وتقول : (أيها تشاء لك) ، على معنى قولك :

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك ، وهو في ديوانه ، ق: علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ص٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه : ١٠٩/٢، ونُسب البيت لحسان بن ثابت في : الكتاب : ٦٥/٣ ، وليس في ديوانه . ونسب لعبد الرحمن بن حسان في: المقتضب :٧٣/٢ ، وخزانة الأدب :٣٦٥/٢ ، ويروى (سيان) مكان (مثلان) .

(٢) المقتضب : ٧٣/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة ، وهو في ديوانه ، بشرح أبي ناصر أحمد الباهلي ، رواية ثعلب ، ق: د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، ط٢ : ص١٠١٤ ، والكتاب :٦٨/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٨/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب : ٧١/٢ .

(٤) المقتضب : ٧١/٢ ، ٧٢ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٥١/٩ .

(الذي تشاء فلك) ، قال : وإن شئت قلت : (أيها تشاء لك) فتضمر الفاء"[1].

وردَّ عليه المبرّد بقوله : " وهذا خطأ ، وإنَّما يجوز في الشعر على ضعف كما ذَكَرَ في باب الجزاء "[2] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو زيد الأنصاري إلى المبرّد القول : بأنَّ البيت على هذه الرواية :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

من صُنعِ النحاة .

ونسب ابن هشام ، وأبو حيان ، والعيني[3]، والسيوطي ، والبغدادي إلى المبرّد أنّه منع حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط حتى في الشعر .

ونَسَبَ المرادي إلى المبرّد قولين في هذه المسألة :

الأول : جواز حذف الفاء مطلقًا .

والثاني : منع حذف الفاء مطلقًا .

قال أبو زيد : " وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنَّه أنشدهم :

مَن يَفعَلِ الخير فالرّحمن يَشكُرُه

قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أنَّ النحويين صنعوها "[4].

قال ابن هشام : "الفاء قد تُحذف للضرورة كقوله :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

وعن المبرّد أنَّه مَنَعَ ذلك حتى في الشعر"[5].

---

(١) الانتصار : ص١٧٢ ، وينظر الكتاب : ٣٩٨/٢ .

(٢) الانتصار : ص١٧٢ .

(٣) هو بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العيني ، (ت ٨٥٥هـ) ، ومن مؤلفاته : (شرح الشواهد الكبير ، والصغير) ، (شرح البخاري) ، (طبقات الشعراء) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .

(٤) النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، ق: د. محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ط١ : ص٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٥) مغني اللبيب : ص١٦٥ .

قال أبو حيان : " في محفوظي قديمًا أنَّ المبرّد منع حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم في قوله :

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

أن الرواية : (فالرحمن يشكرها)"[1].

وقد نسب العيني[2] ، والسيوطي[3] ، والبغدادي[4] إلى المبرّد ما نسبه أبو حيان إليه .

قال المرادي : "وعن الأخفش[5] إجازة حذف الفاء في الاختيار ، واختلف النقل عن المبرّد فنُقِلَ عنه كمذهب الأخفش ، ونُقِلَ عنه منع حذفها مطلقًا ، وزعم أنَّ رواية البيت :

مَن يَفعَلِ الخير فالرّحمن يَشكُرُه "[6].

المسألة السبعون : نوع (إذ ما) .

رأي المبرد : يرى أنَّ (إذ ما) حرف .

قال : "ومن الحروف التي جاءت لمعنى : (إن) و (إذ ما)"[7].

وقال : " والحرف الثاني (إذ ما) "[8].

والمبرّد لم يخالف سيبويه في هذا ، بل قال بقوله .

قال سيبويه : " (هذا باب الجزاء) .

فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : (من) ، و (ما) ، و (أيهم) .

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٨٧٢/٤ .

(٢) شرح شواهد الألفية ، للعيني ، بهامش حاشية الصبان ، ق: طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية : ٣٠/٤ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ٤٥٨/٢ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٥٠/٩ .

(٥) لم أقف على رأي الأخفش فيما عدت إليه من كتبه ، و قد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : إعراب القرآن ، للنحاس : ٢٨٢/١ ، و خزانة الأدب : ٥٠/٩ ، والمساعد : ١٦٣/٣ .

(٦) الجنى الداني : ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٧) المقتضب : ٤٦/٢ .

(٨) الكامل : ٣٧٩/١ .

وما يجازى به من الظروف : (أي) ، و (حين) ، و (متى) ، و (أين) ، و (أنّى) ، و (حيثما) . ومن غيرهما : (إن) ، و (إذ ما) .

ولا يكون الجزاء في (حيث) و لا في (إذ) حتى يضمُّ إلى كل واحد منهما (ما) ، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنّما) و (كأنّما) وليست ما فيها بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن مالك ، والرضي ، والمرادي ، وابن هشام ، والسلسيلي[2] إلى المبرّد أنَّه جعل (إذ ما) اسم .

وقد ذكر أبو حيان ، والأشموني : أنّ للمبرّد قولين في (إذ ما) ، واكتفيا بذكر الرأي المخالف لما في (المقتضب) .

قال ابن مالك : "ومذهب سيبويه أنّ (إذ) ركِّبت مع (ما) ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل (إن)[3]، ومذهب المبرّد ، وابن السراج[4] ، وأبي علي[5] ، ومن تابعهم أنَّ أنَّ اسميتها باقية مع التركيب ، وأنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضيًا ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه "[6] .

وقد نسب السلسيلي[7] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

قال الرضي : "وقال المبرّد : (إذ ما) باقية على اسميتها "[8].

---

(١) الكتاب : ٥٦/٣ ، ٥٧ .

(٢) هو محمد بن عيسى بن عبد الله السكسي ، المعروف بالسلسيلي ، (ت ٦٧٠هـ) ، ومن مؤلفاته : (شفاء العليل في إيضاح التسهيل) ، و(أرجوزة في التصريف) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢٠٥/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٥٧/٣ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو ، لابن السراج ، ق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ : ١٥٩/٢ .

(٥) ينظر : الإيضاح ، للفارسي ، ق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط٢ : ص ٢٥٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية : ١٦٢٢/٣ ، وينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/١ .

(٧) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ٩٥٣/٣ .

(٨) شرح الرضي على الكافية : ٩٠/٤ .

وقد نسب المرادي[1] إلى المبرّد ما نسبه الرضي إليه .

قال ابن هشام : "(إذ ما) : أداة شرط تجزم فعلين ، وهي عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية ، وظرف عند المبرّد "[2].

قال أبو حيان : " الحرف : (إن) ، و (إذ ما) في مذهب سيبويه ، خلافًا للمبرّد في أحد قوليه " [3].

وقال الأشموني : "وحرف (إذ ما) أي : (إذ ما) حرف كـــ(إن) معنى وفاقًا لسيبويه لا ظرف زمان زِيدَ عليها (ما) كما ذهب إليه المبرّد في أحد قوليه "[4].

المسألة الحادية والسبعون : إعراب المُسمَّى بالجار والمجرور .

رأي المبرد : يرى أنَّ الجار والمجرور إذا سُمي به ، وكان حرف الجر أُحاديًا ، فإنَّ إعرابه يكون على الحكاية ، فيلزم حالة واحدةً في الرفع ، والنصب ، والجر ، فتقول فيمن سُمِّيَ (بزيدٍ) : (جاء بزيدٍ) ، و(رأيت بزيدٍ) ، و(مررت بزيدٍ) .

قال :" فإذا سمَّيت رجلاً (وزيدٍ) وأنت تريد القسم ، قلت : (رأيت وزيدٍ) ، و(جاءني وزيدٍ) ؛ لأنَّ الواو عاملة في (زيد) ، فإنما هي بمنزلة الباء ، ألا ترى أنَّك لو سمَّيته (بزيد) لقلت : (جاءني بزيدٍ)"[5] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان ، والسيوطي ونقل عنه والصبّان إلى المبرّد أنَّه خالف الجمهور في إعراب المسمى بالجار والمجرور وحرف الجر أُحاديًا ، وأنَّه أجاز فيه الإعراب .

---

(١) ينظر : الجنى الداني : ص١٩١ .

(٢) مغني اللبيب : ص ٩٢ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٨٦٢/٤ .

(٤) شرح الأشموني : ٤٩٤/٢ .

(٥) المقتضب : ١٤/٤ .

قال أبو حيان : " فتقول في المُسمَّى (بزيدٍ) : (جاء بزيدٍ) ، و(رأيت بزيدٍ) و(مررت بزيدٍ) ، وأجاز المبرّد ، والزجّاج[1] فيه الإعراب ، بزيادة حرف عليه من جنس حركته ، ثم يزاد عليه حرف آخر يماثله ، ويدغم الأول في الثاني ، ويعرب ، فتقول : (جاء بِيُّ زيدٍ) ، و(رأيت بِيَّ زيدٍ) ، و(مررت بِيِّ زيدٍ) "[2].

قال السيوطي : " والمسمَّى بجار ومجرور ، والجار حرف واحد ، يُحكى وجوبًا عند الجمهور ، وأجاز المبرّد ، والزجّاج إعرابهما ، ويكمَّل الأول كما لو سُمِّيَ به مستقلاً فيقال في (بزيد) : (جاء بِيُّ زيدٍ) "[3] .

وقد نقل الصبان[4] عن السيوطي هذا القول .

---

(١) لم يقل الزجّاج بجواز إعراب المسمى بالجار والمجرور ، وإنما قال : " فإن قال : فهل تجيز في (بزيدٍ) ، و (لزيدٍ) ألاَّ تحكيه ؟ . قيل له : لا يجوز ذلك والباء على لفظها ". ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ص ١٢٧، ١٢٨ ، وما نسبه أبو حيان ، و السيوطي ، والصبان إلى الزجّاج مخالف لمذهبه .

(٢) ارتشاف الضرب : ٨٩٣/٢ ، ٨٩٤ .

(٣) همع الهوامع : ٢٣٤/٣ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان : ٢٢٠/١ .

المبحث الثاني :

الآراء التصريفيّة المنسوبة لأبي العباس المبرّد وفي كتبه ما يعارضها.

المسألة الأولى : تأنيث (الحرب) .

رأي المبرد : ذكر المبرّد في باب (ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف) ، أنّه ما كان من الأسماء المؤنثة لا علامة فيه فإنّك إذا صغَّرته ألحقته هاء التأنيث التي هي في الوصل تاء .

ثم ضَرَبَ على ذلك مثالاً : فـــ (دار) اسم مؤنث لا علامة فيه ، فلو أَرَدت تصغيره تقول : (دُوَيرة) فَتُلحق تاء التأنيث .[1]

وبعد هذه القاعدة التي ذكرها المبرّد ، أتى بشيء خَرج عنها وجاء على غير الأصل فحاول أن يَلتَمس له علة .

قال :" وكذا قولهم في تصغير (الحرب : حريب) ، إنّما المقصود : المصدر من قولك : (حربتَه حربًا) .

فلو سمينا امرأة (حربًا) ... لم يجز في تصغيرها إلا (حُرَيبة)"[2].

فكلام المبرّد هنا يشعر أنّه يرى أنَّ (الحرب) اسم مؤنث ، ودلّ على هذا ذكرها تحت هذا الباب ، ومحاولة التماس العلة في خروجها عن القاعدة[3].

وقال :" فأمّا قولهم في (حَرب : حُرَيب) ... فإنَّ (حربًا) إنما هو في الأصل مصدر سُمِّي به ؛ فلذلك قيل : (حُرَيب) ، ولو سميت به شيئًا ، فنقلته إلى المعرفة ، لم تقل إلا (حُرَيبَة)"[4].

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢/٢٤٠ .

(٢) المرجع السابق : ٢/٢٤٠ .

(٣) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٦٣ .

(٤) المذكر والمؤنث : ص ٨٧ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الجوهري[1] إلى المبرّد أنَّ (الحرب) قد تُذكّر .

قال الجوهري : " وقال المبرّد : (الحرب) قد تُذَكّر "[2] .

وقد نسب الشُّمُني [3]، والبغدادي[4] إلى المبرّد ما نسبه الجوهري إليه .

المسألة الثانية : تثنية الجزء الثاني من المركبات وجمعه .

رأي المبرد : يرى جواز تثنية الجزء الثاني من المركبات وجمعه .

قال : "وتُثنِّي وتجمع فتقول فيه اسم رجل : (عمرويهان) ، و(عمرويهون)"[5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد القول : بعدم جواز تثنية الجزء الثاني من المركبات وجمعه .

قال الرضي : " وقيل : إنّما قال ذلك ؛ لأنه ليس شيء من المركبات يُثنى فيه الجزء الثاني ويجمع "[6] .

---

(١) هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، يكنّى بأبي نصر ، (ت ٣٩٦ هـ) ، ومن مؤلفاته : (الصحاح) و(مقدمة في النحو) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١/٤٤٦-٤٤٨ .

(٢) الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، ق: أحمد عبد الغفور عطاء ، دار العلم للملايين ، ط٤ : مادة (حرب) ، ١/١٠٨ .

(٣) ينظر : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام : ٢/٧٣ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب : ٨/١١٩ .

(٥) المقتضب : ٤/٣١ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢/١٥٧ .

المسألة الثالثة : تحريك عين (فَعلَة) بالفتح ، إذا جُمِعَ بالألف والتاء .

رأي المبرد : أجاز المبرّد تحريك عين (فَعلَة) بالفتح ، إذا جَمعته بالألف والتاء ، خاصة في الأسماء ، أمَّا الصفات فلا تحرك عين (فَعلَة) بالفتح ، إلا إذا أُمن اللبس .

قال : " هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعلَة) .

اعلم أنَّه ما كان من ذلك اسمًا فإنَّك إذا جمعته بالألف والتاء حَرّكت أوسطه لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقًا بين الاسم والنعت ، وذلك قولك : في (طَلَحَة : طَلَحَات) ، وفي (جَفنَة : جَفنَات)"[1].

وقال : "وأمَّا النعوت فإنّها لا تكون إلا ساكنة ، للفصل بين الاسم والنعت ، وذلك قولك : (ضَخمَة : ضَخمَات) ، و (عَبلَة[2] : عَبلات) ، و (خَدلَة[3] : خَدلات)"[4].

"وأمّا قولهم في جمع : (رَبعَة[5] : رَبَعَات) ، في قولهم : (امرأة رَبعَة ، ورجل رَبعَة) ؛ فلأنه يجري يجري عندهم مجرى الاسم ، إذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظٍ واحدٍ ، بمنزلة قولك : (فرس) للذكر والأنثى"[6].

"وأمّا قولهم : (شاة لَجبَة[7]) و (شاةٌ لَجَبَات) ، فزعم سيبويه[8] أنهم يقولون : (لَجبَة) و(لَجَبَة) ، وإنَّما قالوا : (لَجَبَات) على قولهم : (لَجَبَة)"[9].

"وقال قومٌ : بل حُرِّكَ لأنّه لا يلتبس بالمذكر ؛ لأنّه لا يكون إلا في الإناث ، ولو أَسكَنه مُسَكِّن على أنَّه صفة كان مصيبًا "[10].

---

(١) المقتضب : ١٨٨/٢ .

(٢) العَبلُ : الضخم من كلِّ شيء ، و(عبلة) صفة للأنثى . ينظر : لسان العرب : مادة (عبل) ، ٤٢٠/١١ .

(٣) الخَدل : العظيم الممتلئ ، و (الخَدلة) من النساء : الغليظة الساق المُستَدِيرُتها . ينظر : لسان العرب : مادة (خدل) ، ٢٠١/١١ .

(٤) المقتضب : ١٩٠/٢ .

(٥) (رَبَعَة) و (رَبعَة) : أي مربُوع الخَلق لا بالطويل ولا بالقصير ، وهذا صفة للمذكر والمؤنث . ينظر : لسان العرب : مادة (ربع) ، ١٠٧/٨ .

(٦) المقتضب : ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

(٧) اللَّجَبة : النعجة التي قلَّ لبنُها . ينظر : لسان العرب : مادة (لجب) ، ٧٣٥/١ ، ٧٣٦ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٦٢٧/٣ .

(٩) المقتضب : ١٩١/٢ .

(١٠) المرجع السابق : ١٩٢/٢ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن مالك ، وابن عقيل[1]، والسيوطي إلى المبرّد أنَّه يجيز تحريك عين (فَعلَة) الصفة قياسًا .

قال ابن مالك : "ويسوغ في (لَجبَة) القياس ، وفاقًا لأبي العباس "[2].

وقد نسب ابن عقيل[3] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

قال السيوطي : " وندر (كَهَلات) بالفتح جمع (كَهلَة) ، وأجاز المبرّد القياس عليه"[4].

وقال : " نعم ، فتح (لَجَبَات) و (رَبَعَات) جمع (لَجبَة) : وهي الشاة قليلة اللبن و(رَبعَة) : وهو معتدل القامة ؛ لأنّ فيهما لغة بالفتح في المفرد ... وأجاز المبرّد التسكين فيهما قياسًا ، وإن لم يسمع"[5].

المسألة الرابعة : نوع (قُضاة) ونحوها .

رأي المبرد : يرى أنّ (قُضاة) جمع تكسير لـــ (قاضٍ) .

قال المبرّد في باب (جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة) : " فإن كان (فَاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان ، كان جمعه على (فُعَلَة) ؛ لأن فيه مُعاقبةً لـــ (فَعَلة) في الصحيح ، وذلك قولك : (قاضٍ و قُضَاة) ، و(غازٍ و غُزَاة) ، و(رامٍ و رُمَاة)"[6].

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي ، يعرف بابن عقيل (ت ٧٦٩هـــ) ، ومن مؤلفاته : (المساعد في شرح التسهيل) ، (شرح ألفية ابن مالك) ، (الجامع النفيس). ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٤٧/٢ ، ٤٨ .

(٢) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/ ١٠٠ .

(٣) ينظر : المساعد : ٦٨/١ .

(٤) همع الهوامع : ٨٣/١ .

(٥) المرجع السابق : ٨٣/١ .

(٦) المقتضب : ٢٢١/٢ .

وقال أيضًا : " فممّا كان من المعتلِّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في (فاعِلٍ) من الصحيح (فَعَلَة) ، نحو : (كاتب وكَتَبة) ، و(حافظ و حَفَظَة) و(عالم و علَمَة) .

ونظير هذا من المعتل (فُعَلَة) مضموم الأول ، وذلك قولك في (قاضٍ) : (قُضاة) و(رامٍ و رُماة) و (غازٍ و غُزاة) و (شارٍ و شُراة)"[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش ، والرضي إلى المبرّد القول : بأنَّ (قضاة) ونحوها اسم جمع .

قال ابن يعيش :" وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أنَّ ذلك ليس بتكسير لـــ (فاعل) على الصحّة ، إنّما هي أسماء للجمع"[2].

قال الرضي : " وإذا كَسَّر على (فَعَلَة) في المعتل اللام يضُمُّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ... وذهب المبرّد إلى أنّه اسم جمع كـــ(فُرهَة) و(غَزِيّ) ، وليس بجمع ، وذلك لعدم (فُعَلَة) جمعًا في غير هذا النوع "[3].

المسألة الخامسة : جمع (فَاعِل) على (فَوَاعِل) .

رأي المبرد : يرى أنَّ النحاة لا يجمعون ما كان من (فَاعِل) نعتًا على (فواعل) ؛ لئلا يلتبس بالمؤنث ، وقد اِستَثنَى من هذه القاعدة قولهم : (فوارس) ؛ لأنه لا يكون للمؤنث وقولهم : (هوالك) ؛ لكثرة الاستعمال ، وفي الضرورة[4] .

قال : " فلما كان جمع (فاعلة) : (فواعل) ، اجتنبنا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج شاعر لردَّه إلى الأصل ، فجمعه على (فواعل) ، ألا تراهم قالوا في جمع

---

(١) المقتضب : ١٢٥/١ .

(٢) شرح المفصل : ٢٩٨/٣ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب : ١٥٦/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٢٠/١ ، ١٢١ ، ٢١٨/٢ ، ٢١٩ .

(فارس : فوارس) ، إذ كان مثل هذا مُطَّرحًا من المؤنث ، وكذلك (هالك في الهوالك)[1] ما أردت الجنس كلّه ، قال الفرزدق حيث احتاج إليه "[2] :

وإذا الرِّجَالُ رأَوا يَزيـــدَ رأيـــتَهُم خُضُعَ الرِّقَابِ نَـــوَاكِسَ الأَبصَـــارِ[3]

وقال في (الكامل) بعد أن أورد بيت الفرزدق السابق :"في هذا البيت شيء يَستَظرِفُه النحويون ، وهو أنّهم لا يجمعون ما كان من (فاعل) نعتًا على (فواعل) ؛ لئلا يلتبس بالمؤنث ، لا يقولون (ضارب و ضوارب) ، (قاتل و قواتل) ؛ لأنهم يقولون في جمع (ضاربة : ضوارب) و(قاتلة : قواتل) ، و لم يأتِ ذا إلا في حرفين أحدهما في جمع (فارس : فوارس) ؛ لأن هذا مما لا يستعمل في النساء ، فأمنوا الالتباس ، ويقولون في المثل : (هو هالك في الهوالك) ، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مَثَلٌ ، فلمّا احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله ، فقال : (نواكس الأبصار) ، ولا يكون مثل هذا أبدًا إلا في الضرورة "[4].

فالمبرّد لا يجيز جمع (فاعل) نعتًا لمذكر على (فواعل) إلا في الضرورة .

وقال في موضع آخر في (الكامل) تعليقًا على قول الشاعر :

وإذا طَلَبتَ إلى المهلَّبِ حاجةً عَرَضَت تَوَابِعُ دُونَه وعَبِيدُ[5]

"وقوله (توابع) أراد به الرجال ، فجاز في الشعر ، وإنما ردَّه إلى أصله للضرورة وما كان من النعوت على (فاعل) فجمعه : (فواعل) ، لئلا يلتبس بجمع (فاعلة) التي هي نعت "[6].

---

(١) من أمثال العرب ، و لم أجده فيما عُدت إليه من كتب الأمثال ، وقد ذُكر هذا المثل في : أساس البلاغة : ٣٧٨/٢ ، وشرح المفصل : ٣٠٠/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ق : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني : ٥٤٥/١ ، ولسان العرب : مادة (هلك) ٥٠٥/١٠ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٤٨/٢ ، وخزانة الأدب : ٢٠٥/١ .

(٢) المقتضب : ١٢٠/١ ، ١٢١ ، وينظر : ٢١٨/٢ ، ٢١٩ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق ، وهو في ديوانه : ٣٠٤/١ ، والكتاب : ٦٣٣/٣ ، والمقتضب : ١٢١/١ وشرح المفصل : ٥٦/٥ .

(٤) الكامل : ٥٧٤/٢ ، ٥٧٥ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : الكامل : ١٣٣٠/٣ ، وشرح نهج البلاغة ، لابن أبي حديد ، ق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، ط٢ : ٢٠١/٤ .

(٦) الكامل : ١٣٣٠/٣ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الرضي إلى المبرّد أنّه أجاز مجيء (فواعل) من (فاعل) في الكلام ، ومجيئه في الشعر كثير وحسن .

قال الرضي : "وذكر المبرّد أنَّ (فواعل) في (فاعل) الغالب أصل ، وأنّه في الشعر شائع حسن"(١).

المسألة السادسة : تصغير (الَّذِين) و (اللَّذُون) .

رأي المبرد : يرى أنَّ تصغير (الذين : اللَّذِيِّين) ، ومن قال : (اللَّذُون) فتصغيره : (اللَّذِيُّون).

قال : " وأعلم أنَّك إذا ثنَّيت أو جمعت شيئًا من هذه الأسماء لم تلحقه ألفًا في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير ... (الذين : اللَّذِيِّين) ، ومن قال : (اللَّذُون) قال : (اللَّذِيُّون) "(٢).

وهو بهذا لم يخالف سيبويه(٣) بل قال بقوله ، واعترض على الأخفش الذي قال بأنَّ تصغير (الذين : اللَّذَيَّين) .

قال المبرّد معترضًا على الأخفش : " وكان الأخفش يقول(٤) : (اللَّذَيَّين) يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهب لّما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين فيجعله بمنزلة (مُصطَفَين) ، وليس هذا القول بمرضيٍّ ؛ لأنَّ زيادة التثنية والجمع مُلحقة "(٥).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١٥٣/٢ .

(٢) المقتضب : ٢٩٠/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٨٨/٣ .

(٤) لم أقف على رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٢٨/٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي :٢٨٨/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٦/٣ .

(٥) المقتضب : ٢٩٠/٢ .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب أبو حيان إلى المبرّد أنَّه خالف سيبويه في تصغير (الذين) ، ووافق الأخفش في أنَّ تصغير (الذين : اللَّذَيَّين) .

قال أبو حيان : "وفي جمع (اللّذيَّا) على مذهب سيبويه : (اللَّذَيُّون) ، و(اللَّذَيِّين) وعلى مذهب الأخفش ، والمبرّد (اللّذَيَّون) ، و (اللَّذَيَّين)"[1].

المسألة السابعة : أوزان الثلاثي المجرد .

رأي المبرد : يرى أنَّ الفعل الثلاثي المجرّد له ثلاثة أوزان ، هي : (فَعَلَ) ، و (فَعِلَ) ، و (فَعُلَ) .

قال في (باب معرفة الأفعال : أصولها وزوائدها) : " فالفعل في الثلاثة يقع على الثلاثة أبينة إذا كان ماضيًا :

يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدِّي ، وغير المتعدِّي .

وذلك نحو : (ضَرَبَ) ، و(قَتَلَ) : فهذا مُتعدٍّ ، و(جَلَسَ) ، و(قَعَدَ) : لما لا يتعدّى .

ويكون على (فَعِلَ) فيهما ، فما يتعدّى فنحو : (شَرِبَ) ، و(لَقِمَ) ، وأمّا ما لا يتعدّى فنحو : (بَطِرَ) ، و(خَرِقَ) .

والفعل الثالث لما لا يتعدّى خاصّةً ، إنّما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل ، وذلك ما كان على نحو : (كَرُمَ) ، و(ظَرُفَ) ، و(شَرُفَ) "[2] .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب الأزهري إلى المبرّد القول : بأنَّ من أوزان الثلاثي المجرّد الأصليّة وزن رابع وهو : (فُعِلَ).

قال الأزهري : "وأمّا نحو : (ضُرِبَ) بضم أوله ، وكسر ثانيه "[3]: ففيه قولان :

أحدهما : أنّه أصل برأسه ، إليه ذهب المبرّد ...

والثاني : أنّه فرع عن فعل الفاعل "[4] .

---

(١) ارتشاف الضرب : ٣٩٣/١ .

(٢) المقتضب : ٧١/١ ، وينظر :١١٠/٢ .

(٣) أوضح المسالك : ٣٦٢/٤ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح : ٦٦٢/٢ ، ٦٦٣ .

المسألة الثامنة : الهاء من حروف الزيادة .

رأي المبرد : يرى أنَّ الهاء من حروف الزيادة ، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع في (المقتضب) .

قال : " هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها ، وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم "[١].

وقال : " والهاء تزاد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف"[٢].

وقال : " هذا باب حروف البدل ، وهي أحد عشر حرفا ، منها ثمانية من حروف الزوائد التي ذكرناها "[٣] ، وقد جاء هذا الباب بعد الباب السابق .

وقال : " فأما (أمهات) فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد "[٤].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن جني ونقل عنه البغدادي ، وابن سيدة[٥] ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وأبو حيان ، والأزهري ، و الأشموني ، والبغدادي إلى المبرّد القول : بأنَّه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

قال ابن جني : "وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة ، وقال إنَّما تأتي مُنفصلة لبيان الحركة والتأنيث "[٦].

وقال في موضع آخر : " أما أبو العباس فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة ويذهب إلى أنها إنما تُلحق للوقف في نحو : (اخشَه) ، و(ارمِه) ، و(هُنَّه) ، و(لكنَّه) وتأتي بعد تمام الكلمة ، وهذا مخالفة منه للجماعة وغير مرضي عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكره أبو العباس ، فممّا زيدت فيه الهاء قولهم :

---

(١) المقتضب : ٥٦/١ .

(٢) المرجع السابق : ٦٠/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق : ١٦٩/٣ .

(٥) هو علي بن أحمد بن سيدة ، يكنّى بأبي الحسن ، (ت ٤٥٨هـ) ، ومن مؤلفاته : (المحكم والمحيط الأعظم) ، و (شرح إصلاح المنطق) ، و (شرح الحماسة) . ينظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٤٣/٢ .

(٦) سر صناعة الإعراب : ٦٢/١ .

(أمهات) وزنه (فعلهات) والهاء زائدة ؛ لأنها بمعنى الأم "[1].

وقد نقل البغدادي[2] عن ابن جني هذا القول ، ونسب ابن سيدة[3] إلى المبرّد مثله .

قال ابن يعيش : "وأما الهاء ... فقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة ، واحتج بأنها لم تزد إلا في الوقف من نحو (ارمِه) و (اغزُه) و (اخشَه) ، قال : فلا أعدها مع الحروف التي كثرت زيادتها "[4].

قال ابن الحاجب بعد أن عدّد حروف الزيادة : "فأما الهاء فكان المبرّد لا يعدها ولا يَلزَمُهُ نحو (اِخشَه) فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه وإنما يلزمه نحو: (أمهات) "[5].

قال ابن عصفور : " فأما الهاء فتزاد لبيان الحركة ، في نحو : (فِه) و(اِرمِه) وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك " [6].

قال أبو حيان : " وليست عند المبرّد من حروف الزيادة "[7] .

قال الأزهري بعد أن ذكر مواضع زيادة الهاء : " وسقوطها في (الإرَاقَة) مصدر (أرَاق) ، وبذلك يرد على المبرّد في دعوى عدم زيادة الهاء"[8].

قال الأشموني : "وأسقط المبرّد من حروف الزيادة الهاء"[9] ، "وأنكر زيادتها ، وقال إنها إنما تُلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو : (ماليه) ، و (يا زيداه) وللإمكان كما في نحو : (عه) و (قه) ... فهي كالتنوين وباء الجر "[10].

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٥٦٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح شواهد الشافية : ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٣) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة ، ق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١ : ٨٦/٩ .

(٤) شرح المفصل : ٣١٦/٥ .

(٥) الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب ، ق: حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية ، ط١ : ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٦) الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، ق : د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، ط١ : ٢١٧/١ ، وينظر : ٢٠٤/١ .

(٧) ارتشاف الضرب : ٢١٨/١ .

(٨) شرح التصريح على التوضيح : ٦٧٧/٢ .

(٩) شرح الأشموني : ٢٣٠/١ .

(١٠) المرجع السابق : ٢٤٧/١ .

المسألة التاسعة : إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي .

رأي المبرد : يرى أنَّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن يردَّ اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي إلى أصله ، فيقول في مثل : (يقول) اسم مفعول (مَقُول) ، والأصل (مَقوُول) .

والمبرّد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة كررها كثيرًا في (المقتضب) ، وهي : أنَّه يجوز في الضرورة الشعرية ردّ جميع الأشياء إلى أصولها [1].

حيث قال : "ولو اضطر شاعر لردّه إلى أصله ، كردِّ جميع الأشياء إلى أصولها في الضرورة "[2].

ونصُّ كلامه في هذه المسألة : " فأمَّا الواو فإنَّ ذلك لا يجوز فيها ، كراهية للضمة بين الواوين ، وذلك أنَه كان يلزمه أن يقول : (مَقوُول) ، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة "[3].

فالمبرّد يرى أنَّ الشاعر إذا اضطر يجوز له أن يقول في (مَقُول : مَقوُول) ، بردِّه إلى أصله .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن جني ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والسيوطي ، والأشموني إلى المبرّد القول : بأنَّه يُجيز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي مطلقًا .

ونسب أبو حيان إلى المبرّد قولين في هذه المسألة ، الأول : نَقَلَه عن ابن جني وهو مُخالفٌ لما في (المقتضب) ، والثاني موافق لما أثبته[4] .

قال ابن جني : "وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو خلافًا لأصحابنا كلِّهم وقال : ليس بأثقل من (سُرتُ سُوُورًا) ، و(غُرتُ غُوُورًا) ؛ لأنَّ في (سُوُورٍ) ، و(غُوُورٍ) واوين وضمّتين ، وليس في (مَصوُون) مع الواوين إلاَّ ضمّة واحدة "[5].

---

(١) ينظر المقتضب : ١٠٢/١ .

(٢) المقتضب : ١٣٩/١ ، وينظر : ١/ ١٤٢-١٤٤ .

(٣) المرجع السابق : ١٠٢/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٠٧/١ .

(٥) المنصف ، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، ق: إبراهيم مصطفى ، وزميله ، دار إحياء التراث القديم ، ط١ : : ٢٨٥/١ .

وقد نَسَب ابن عصفور[1] إلى المبرّد ما نسبه ابن جني إليه ، وأشار أبو حيان إلى هذا القول في كتابه ، نقلاً عن ابن جني .

قال ابن يعيش : " لا يتمُّون مفعولاً من الواو فلا يقولون : (مَقوُول) ، هذا هو الأشهر ، وحكى سيبويه[2] أنهم يقولون (ثوب مَصوُون) ... وأنشدوا قول الراجز :

والمِسكُ في عَنبَرِه المَدوُوفِ[3] [4]

والأشهر (المَصُون) و (المَدُوف) ، وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو"[5].

قال ابن مالك : " وربما صُحِّحت الواو كـــ(مَصوُون) ، ولا يُقاس على ما حُفِظَ منه خلافًا للمبرّد "[6].

وقد نسب السيوطي[7] ، و الأشموني[8] إلى المبرّد ما نسبه ابن مالك إليه .

المسألة العاشرة : تصحيح نحو (فُعُل) من الأجوف الواوي .

رأي المبرد : الظاهر من كلام المبرّد أنَّ تصحيح نحو : (فُعُل) من الأجوف الواوي جائز في الضرورة .

قال : " إن جِئتَ به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة ، كان ذلك جائزًا لانضمامها ، وقلّما يبلغ به الأصل ، وهو جائز ولكنَّه مُجتنب لِثِقله ؛ ولأنَّ الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب .

---

(١) ينظر : الممتع في التصريف : ٤٦١/٢ .

(٢) لم أقف على هذا القول في الكتاب .

(٣) المَدُوف : (داف الشيء دوفًا وأدافه) : خلّطه ، و (مسك مدوف) : أي مبلول ، ويقال مسحوق . ينظر : لسان العرب : مادة (دوف) ، ١٠٨/٩ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : المنصف :٢٨٥/١ ، والخصائص : ٢٦١/١ ، والممتع في التصريف : ٤٦١/٢ ، ولسان العرب : مادة (دوف) ، ١٠٨/٩ .

(٥) شرح المفصل : ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ .

(٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، المطبعة الأميرية بمكة ، ط١ : ص ٨١ .

(٧) ينظر : همع الهوامع : ٤٣٩/٣ .

(٨) ينظر : شرح الأشموني : ٣٠٩/٣ .

فمما جاء على الأصل قول العجّاج[1]"[2] :

وفي الأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُوُر[3]

وقال الآخر :

أَغَرُّ الثنايا أَحَمُّ اللثـــا تِ تَمنَحُه سُوُك الإسحِلِ[4]

فالقياس في قول الشعراء أن يقال : (سُور) و (سُوك) بالإسكان ، لكنّه جاء على الأصل ، وهذا ثقيل ، لكنّه جائز في الشعر فقط .

قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة : الظاهر من كلام المبرّد أنَّ تصحيح نحو : (فُعُل) من الأجوف جائز في الضرورة ، بدليل قوله : (لثقله) ، وقوله : (وهو جائز ولكنَّه مُجتنب لِثِقله) ، واستشهاده بالشعر على ما قال [5].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن يعيش إلى المبرّد جواز تصحيح نحو : (فُعُل) من الأجوف الواوي مطلقًا.

قال ابن يعيش :"واستعمال الأصل الذي هو الضم من ضرورات الشعر عند سيبويه[6] وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر .

قال[7]: فإن جئت به على الأصل فأردت أن تُبدل من الواو همزة ، كان ذلك جائز لانضمامها ، وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز "[8].

---

(١) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، يكنى بأبي الشعثاء ، الراجز المعروف ، (ت ٩٠ هـ) . ينظر ترجمته في : الأعلام : ٨٦/٤ ، ٨٧ .

(٢) المقتضب : ١١٣/١ .

(٣) البيت من الرجز ، وهو لعدي بن زيد ، وهو في ديوانه ، ق: محمد جبار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة ببغداد : ص١٢٧ ، وشرح أبات سيبويه : ٤٥٢/٢ ، وشرح المفصل : ٤٤/٥ ، ونسب إلى العجاج في : المقتضب : ١١٣/١ ، وليس في ديوانه .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في المقتضب : ١١٣/١ ، والمنصف :٣٣٨/١ ، والمخصص :١٩٢/١١ ونُسِب إلى عبد الرحمن بن حسان في اللسان : مادة (سوك) ، ٤٤٦/١٠ .

(٥) ينظر : حاشية المقتضب : ١١٣/١ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢٥٩/٢ .

(٧) يقصد المبرّد . ينظر : المقتضب : ١١٣/١ .

(٨) شرح المفصل : ٤٥٨/٥ ، ٤٥٩ .

المسألة الحادية عشرة : وزن (رَجُل) حين الجمع .

رأي المبرد : يرى أنَّ لـــ(رَجُل) حين الجمع وزنان : الأول : (فِعَال) ، والثاني : (فَعلة) إذا أُريد به أقلّ العدد ، أي : ثلاثة .

قال : " ويكون كذلك (فَعُل) نحو : (عَضُد : أعضاد) ، و(عَجُز : أعجاز) ويخرج إلى (فِعَال) نحو : (رَجُل : رِجَال) ، و (سَبُع : سِبَاع) ، كما قالوا : (جِمَال) ونحوه .

و لم يقولوا : (أرجال) ، لقولهم في أدنى العدد : (رَجلة)"[1].

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن منظور[2] إلى أبي العباس أنَّ (رَجلة) مخفَّف عن (رجال) ، وهذا ليس في كلام المبرّد ولا يدل عليه .

قال ابن منظور : "وذهب أبو العباس إلى أنَّ (رَجلة) مخفّف عنه "[3].

المسألة الثانية عشرة : وزن (أَروَى[4]) .

رأي المبرد : ذكر المبرّد وزن (أَروَى) عند سيبويه ، وعند الأخفش ، وبيّن ما يترتّب على هذا الخلاف في التصغير .

قال : "ومن كانت (أَروَى) عنده (أَفعَل) قال في تصغيره : (أُرَيّة) مثل قولك : (أُسَيِّد) ، ومن قال : (أُسَيود) قال : (أُرَيوية) .

ومن كانت عنده (فَعلَى) لم يقل في (أُرويّة) إلا : (أُرَيَّة) ... وإليه كان يذهب

---

(١) المقتضب : ٢٠١/٢ .

(٢) هو محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور ، يلقّب بجمال الدين ، ويكنّى بأبي الفضل (ت ٧١١ هـــ) ، ومن مؤلفاته : (لسان العرب) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٢٤٨/١ .

(٣) لسان العرب : مادة (رجل) ، ٢٦٦/١١ .

(٤) أَروَى : اسم امرأة . ينظر : لسان العرب : مادة (روي) ، ٣٥٠/١٤ .

الأخفش[1] ، والأوّل قول سيبويه[2]"[3].

فالمبرّد ذكر قولين في وزن (أَروَى) ، الأول : قول سيبويه وهو : أنَّ وزنها (أَفعَل) والثاني : قول الأخفش وهو : أنَّ وزنها (فَعلَى) ، و لم يرجّح المبرّد أحد القولين على لآخر .

الرأي المنسوب إلى المبرّد :

نسب ابن سيدة ونقل عنه ابن منظور إلى المبرّد القول : بأنَّ وزن (أَروَى) : (فَعلَى) ، وهو القول الثاني الذي حكاه المبرّد عن الأخفش .

قال ابن سيدة : "وذهب أبو العباس إلى أنها (فَعلَى) ، والصحيح أنها (أَفعَل) ؛ لكون (أُروِيَّةٍ) (أُفعُولَةً)"[4].

وقد نقل ابن منظور [5] عن ابن سيدة هذا القول .

---

(١) لم أقف على رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كُتُبه .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٦٩/٣ ، ٤٧٠ .

(٣) المقتضب : ٢٨٤/٢ ، وينظر : ٢٨٥/٢ .

(٤) المحكم والمحيط : مادة (روى) ، ٣٥٦/١٠ .

(٥) ينظر : لسان العرب : مادة (روي) ، ٣٥٠/١٤ .

الفصل الثاني :

أسباب اختلاف الآراء المنسوبة لأبي العباس المبرّد عمَّا في كتبه.

المبحث الأول :

الأسباب التي ترجع إلى أبي العباس المبرّد نفسه.

المبحث الثاني :

الأسباب التي ترجع إلى المتلقي أو الدارس لآراء أبي العباس المبرّد.

لن أستطيع مهما بذلت من جهد أن أقفَ على جميع الأسباب التي أدت إلى تعدد الآراء المنسوبة إلى المبرّد ، وهي مخالفة لما في كتبه ، لكنّني سأبذل ما بوسعي لأقفَ على بعض هذه الأقوال ، محاولاً استنباط السبب الذي أدى إلى نسبة القول إلى المبرّد .

المبحث الأول :

الأسباب التي ترجع إلى أبي العباس المبرّد نفسه.

السبب الأول : الاضطراب .

قد يضطرب كلام المبرّد في مسألة واحدة ، وفي كتاب واحد من كتبه ، فتجده يعبر عن رأيه في موضع من كتابه ، ثم يذكر في موضع آخر رأيًا آخر في المسألة نفسها ، وفي الكتاب نفسه ، وهذان الرأيان غير متناقضين ، لكنّهما مختلفان في مضمونهما .

ومن ذلك :

-اضطراب كلام المبرّد في أثناء حديثه عن مسوِّغ الوصف بالاسم الجامد[1] ، فقد ذكر في كتابه (المقتضب) رأيين مختلفين ، في موضعين مختلفين من كتابه ، وهما :

الرأي الأول : يرى أنَّ الذي سوّغ الوصف بالاسم الجامد : تقدير : (مثل) فنحو قولك : (مررت برجل أسدٍ) يكون التقدير : (مررت برجل مثل أسد) .

قال : " ألا ترى أنَّ قولك : (زيد أسد) معناه : (مثل أسد) ، فقد حَذَفتَ (المثل) وأنت تريده ، ولولا تقديرك (المثل) لم يكن كلامًا ."[2] .

الرأي الثاني : يرى أنَّ الذي سوّغ الوصف بالاسم الجامد : تأويله بوصف مناسب له ، فنحو قولك : (مررت برجل أسدٍ) أي على معنى : (مررتُ برجل شديدٍ) ، فـــ(شديد) تُناسب الوصف الجامد (أسد) .

---

(١) ينظر : ص١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) المقتضب : ٣٤٢/٣ .

قال : " وعلى هذا : (مررت برجلٍ أسدٍ أبوه) ؛ لأنَّه وضعه في موضع (شديدٍ أبوه) ، ألاَ ترى أنَّ سيبويه[1] لم يُجز : (مررت بدابة أسَد أبوها) : إذا أراد السبعَ بعينه ، فإذا أراد (الشدّة) جاز على ما وصفت ، وليس كجواز : (مررت برجل قائم أبوه) ؛ لأن لهذا اللفظ والمعنى ، وذاك محمول على معناه "[2] .

فاختلاف الرأي في المسألة الواحدة ، وفي كتاب واحد ، في مواضع مختلفة ، يؤدي إلى الاضطراب في فهم المسألة ، و عدم تحديد مفهومها ، ومثل هذا يؤدي إلى وقوع المُتلقي في خَلطِ الآراء ، وعدم فهمها على الوجه المراد ، فوجه هذا الاضطراب إذن ، يتمثل في ذكر هذين الرأيين متفرقين في الكتاب .

ولو ذكر كلا الرأيين في موضع واحد لفهم من ذلك جوازهما معًا ، أو سرد ما قيل في المسألة من آراء ، وهذا بعكس الأول ، بل يدلّ على سعة اطلاع المؤلف ومهارته في استحضار الآراء التي قيلت في المسألة ، وصياغتها .

وهذا الذي جعل الرضي ينسب إلى المبرّد الرأي الأول فقط ، وينسب الرأي الثاني إلى غيره ؛ لأنَّ المبرّد لم يذكر رأيه الثاني في موضع الأول ، بل ذكره في موضع آخر .

فنجد الرضي يقول بعد أنَّ ذكر رأي المبرّد الأول : " وقال غير المبرّد : بل بتأويل الجوهر[3] في مثل هذا بما يليق به من الأوصاف ، فمعنى : (برجل أسد) أي : (جريء) ، و(برجل حمار) أي : (بليد)"[4].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/٢٩ .

(٢) المقتضب : ٣/٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) المقصود بالجوهر هنا : الاسم الجامد الذي وقع وصفًا .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٩٦ .

وهذا القول قد نصّ عليه المبرّد ، فسبب نسبة الرضي القول الثاني إلى غير المبرّد ؛ إنما هو اضطراب كلام المبرّد ، وليس عدم استيعابٍ من الرضي ؛ لأن الرأيين مختلفان ، وقد قال بهما النحاة ، لكن وجودهما معًا هو الأمر الذي أدى إلى ذلك ، والله أعلم .

السبب الثاني : التناقض .

قد تتناقض أقوال المبرّد في المسألة الواحدة ، وفي الكتاب الواحد ، لكن في مواضع مختلفة ، ومن المتوقع أن يوقع هذا التناقض المُتلقي لآراء المبرّد في لَبس ، فقد يؤخذ رأي المبرّد من موضع من كتابه ، دون أن يتنبّه إلى أنّ المبرّد قال بضدّه في موضع آخر من الكتاب .

ومن ذلك :

١- تناقضت أقوال المبرّد في وقوع (إلا) وما بعدها صفة .

فتارة يقول بجواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء أم لم يصح .

قال في باب : (ما تقع فيه (إلاّ) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه) : "وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلاّ زيدٌ لهلكنا) ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [(١)]، المعنى – والله أعلم – : (لو كان فيهما آلهة غير اللهِ) ، و (لو كان معنا رجل غير زيد)"[(٢)].

فالمثال الأول الذي أورده المبرّد ، يصح وقوع (إلاّ) وما بعدها استثناء ، بعكس الآية الكريمة التي لا يصحّ فيها ذلك ، فلا يمكن أن تكون (إلاّ) وما بعدها بدلا يراد به الاستثناء ، لأنّ هذا مُحال ، فلا يصح أن يكون التقدير : (لو كان فيهما إلاّ الله لفسدتا)[(٣)].

وتارة يشترط لمجيء (إلاّ) وما بعدها وصفًا ، إذا صحَّ أن تكون استثناءً .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

(٢) المقتضب : ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٢ ، ٧٣ .

قال : " وتقول : (هذا درهم غيرَ قيراطٍ) ، كقولك : (هذا درهم إلا قيراطًا) ، وتقول : (هذا درهم غيرُ جيّد) ؛ لأنَّ (غيرا) نعت ، ألا ترى أنّه لا يستقيم : (هذا درهم إلا جيد)"[1] .

فقولك : (غير جيّد) صفة لـــ(الدرهم) ، ولا يجوز أن تكون استثناء ؛ لأن (الجودة) ليست بعضًا لـــ(الدرهم)[2] .

٢- تناقضت أقوال المبرّد في الفصل بين فعليِّ التعجب وبين المُتَعجّبِ منه بالظرف أو الجار والمجرور .

فتارة يمنع الفصل بين فعلي التعجب والمُتعجب منه بالظرف .

قال : " ولو قلت : (ما أحسن عندك زيدًا) ، و (ما أجمل اليوم عبد الله) ، لم يجز "[3].

وتارة يُجيز الفصل بالجار والمجرور ، وبفعل التعجب الثاني .

قال في الفصل بين الجار والمجرور :" (وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا) فـــ(الرجل) الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : (أن يفعل كذا) كنحو : (ما أقبح بالرجل أن يشتُم الناس) ، تقديره : (ما أقبح شَتمَ الناس بمن فعله من الرجال)"[4] .

وقال في الفصل بفعل التعجب الثاني: " (ما أَحسَنَ ، وأجَملَ زيدًا) إذا نصبت بـــ(أجمل) ، فإن نصبته بـــ(أحسن) قلت : (ما أَحسَنَ وأجمله زيدًا) ؛ لأنك تريد : (ما أَحسَنَ زيدًا ، وأجمله)"[5].

---

(١) المقتضب : ٤/٤٢٢ .

(٢) ينظر : الانتصار : ص ١٦٧ .

(٣) المقتضب : ٤/١٧٨ .

(٤) المرجع السابق : ٤/١٨٧ .

(٥) المرجع السابق : ٤/١٨٤ .

فالمبرّد أجاز الفصل بين فعل التعجب الأول ، والمُتَعجّب منه ، بفعل ثانٍ ، مع جواز إعمال أحدهما ، وهذا الفاصل ليس كالظرف والجار والمجرور ، فالفصل بهما كثير ، وقد فصل سيبويه بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف والجار والمجرور[1]، وقد توسع العلماء في ذلك كثيرًا [2].

أمّا الرضي فقد ذكر أنَّ المبرّد منع الفصل بين فعل التعجب والمُتعجّبِ منه بالظرف وذلك كقولك : (أحسِن اليوم بزيد) ، ولم يذكر أنّه أجاز ذلك في الجار والمجرور ، وفعل التعجب الثاني [3].

السبب الثالث : ترك المسألة دون ترجيح .

جرت عادت المبرّد بعد أن يذكر المسألة المُختلف فيها ، ويذكر من قال بها ، أن يرجح أحد الأقوال على الآخر ، لكنه في بعض المواضع ترك بعض المسائل دون ترجيح ؛ مما أدى إلى نسبة أحد القولين إليه ، دون الآخر ، مع أنّه قال بهما .

ومن ذلك :

١- ذَكر المبرّد رأيين في (أَلاَ) التي بمعنى التمنِّي[4] :

الرأي الأول : وهو : أنَّ (أَلاَ) لمّا دخلها معنى التمني زال عن ما بعدها الابتداء وموضعه النصب ، ولا تعمل إلاَّ عمل (إنَّ) في الاسم خاصة ، فيبنى معها إن كان نكرة ويعرب إن كان مضافًا ، ولا يكون لها خبر ، ولا يجوز أن تلغى ، ولا أن تعمل عمل (ليس) وذلك مثل قولك : (أَلاَ ماءَ أشربُه)[5] ، وهذا رأي الخليل ، وسيبويه[6].

---

(١) ينظر : الكتاب : ١/١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣١- ٤٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/٢٣٢ .

(٤) ينظر : ص ٧١-٧٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٤/٣٨٢ ، ٣٨٣ ، وارتشاف الضرب : ٣/١٣١٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ .

الرأي الثاني : وهو : أنَّ لها خبرًا في اللفظ أو التقدير ، ويَتبَعُ اسمها على اللفظ ، وعلى الموضع ، ويجوز أن تُلغى ، وأن تعمل عمل (ليس) ، وهذا رأي المازني[1] .

والفرق بين الرأيين من جهة المعنى : أنَّ التمني واقعٌ على اسم (لا) على رأي الخليل وسيبويه ، و على خبر (لا) على رأي المازني[2] .

فالمبرّد قد ذكر الآراء التي قيلت في هذه المسألة ، وبيّن وجهة نظر كلٍّ فريق ، لكنّه لم يرجح رأيًا على آخر ، وترك المسألة – هكذا – دون ترجيح أدّى إلى الفهم الخاطأ من قبل بعض النحاة ، فنجدهم ينسبون إليه أحد هذين الرأيين ، وكأنه قد نصَّ على اختياره ، أو أنّه لم يذكر الرأي الثاني .

فهذا ابن يعيش يذكر أنَّ المبرّد قد خالف سيبويه في هذه المسألة .

قال : " وقال أبو العباس المبرّد : هو على ما كان[3]، ويُحكم على موضعه بالرفع على الابتداء ، وثمرة الخلاف تظهر في الصفة ، فتقول على مذهب سيبويه : (أَلاَ ماءَ باردًا) بنصب الصفة ؛ لأن موضعها النصب ، وأبو العباس يرفع النعت ، ويقول : (أَلاَ ماءَ باردٌ)"[4].

أمّا الرضي فقد نصّ على أنَّ المبرّد اختار رأي المازني ، وقال به .

قال : " وأمَّا إذا كان (أَلاَ) بمعنى التمني ، كقوله :

أَلاَ سبيلَ إِلى خمرٍ فأَشرَبَها أَلاَ سبيلَ إِلى نَصرَ بنِ حَجَّاجِ

فالمازني والمبرّد قالا : حكمها حكم المجرَّدة ، فيجوز عندهما : العطف ، والوصف على الموضع ، نحو : (أَلاَ مالَ كثيرٌ أنفقه) ، و(أَلاَ ماءَ وخمرًا أشربهما) ، وخبرهما عندهما إمَّا ظاهر ، أو مقدر ، كما في المجردة "[5].

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣٨٢/٤ ، ٣٨٣ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ٤٧٣/١ .

(٣) أي : أنَّ (ألا) على ما كانت عليه قبل دخول الهمزة ، وتحولها للتمني ، فهي نافية تعمل عمل (ليس) .

(٤) شرح المفصل : ٢٧٥/٤ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ١٧١/٢ .

وكذلك ابن مالك[١]، وأبو حيان[٢]، وابن هشام[٣]، والسيوطي[٤]، والأشموني[٥] نسبوا إلى المبرّد أنّه اختار رأي المازني .

٢- ذكر المبرّد رأيين في إعراب : (يا تَيمَ تَيمَ عديٍّ)[٦] ، في قول الشاعر :

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلقَيَنَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ

الرأي الأول : (تيم) الأولى مضافة إلى (عدي) ، و(تيم) الثانية توكيد ، وهذا رأي سيبويه[٧].

الرأي الثاني : حُذِفَ من (تيم) الأولى المضاف إليه ، استغناءً بإضافة الثاني .

وقد قال المبرّد بهذين الرأيين في كتبه ، فإمّا أن يذكرهما معًا ، وإمّا أن يكتفي بذكر أحدهما ، دون أن يرجّح أحدهما على الآخر .

قال : " والوجه الآخر أن تقول : (يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ) ، و(يا زيدَ زيدَ عمرٍو) .

وذلك لأنك أردت بالأول (يا زيدَ عمرٍو) ، فإمَّا أقحمت الثاني تأكيدًا للأول ، وإمَّا حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير : (يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ)"[٨].

وقد اكتفى المبرّد في كتابه (الكامل) في ذكر هذا المسألة بتخريج سيبويه[٩].

فترك المسألة هكذا من قِبل المبرّد أوقع كثيرًا من النحاة في عدم تحديد رأيه ، ومذهبه الذي اختاره ، وهذا ما جعل السيرافي ينسب إلى المبرّد الرأي الثاني فقط .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٣٤/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣/ ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ص٣٦٣ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ٤٧٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني : ٣٠٢/١ .

(٦) ينظر : ص ٩٦ ، ٩٧

(٧) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(٨) المقتضب : ٢٢٧/٤ .

(٩) ينظر : الكامل : ٢/ ٦٦٩ ، ١١٤٠/٣ .

قال السيرافي : " مذهب سيبويه أنَّ قولك : (يا زيدَ زيدَ عمرٍو) ، (زيد) الأول هو المضاف إلى (عمرٍو) ، والثاني هو توكيد للأول ، وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه .

ومذهب أبي العباس أنَّ الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأنَّ الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : (يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو) ، وحذف (عمرو) الأول للاكتفاءِ بالثاني "[1].

وكذلك ابن يعيش[2] ، والرضي[3] ، وأبو حيان[4] ، والشُّمُني[5] ، والجامي[6]، والأشموني[7] نسبوا نسبوا إلى المبرّد الرأي الثاني فقط .

٣- ذكر المبرّد رأيين في صَرفِ الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر[8] ، وذلك مثل قولك : إذا سميت (امرأة) بـــ (زيدًا) أو (عمرًا) .

الرأي الأول : عدم جواز صرفه ، وهو رأي سيبويه ، والخليل ، والأخفش ، والمازني يقولون : إنّ صرفه لا يجوز ؛ لأنّه أُخرِج من بابه إلى باب يَثقُل صرفه[9].

الرأي الثاني : جواز صرفه ، وهو قول عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، وأبي عمر الجرمي ، وأبي عمرو بن العلاء[10].

---

(١) هامش الكتاب : ٢٠٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٣٤٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٨٧/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٠٥/٤ .

(٥) ينظر : المصنف من الكلام على مغني ابن هشام : ٢٥٤/٢ .

(٦) ينظر : الفوائد الضيائية : ٣٠٧/١ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني : ٣١٩/٢ .

(٨) ينظر : ص ١٩١-١٢١ .

(٩) ينظر : المقتضب : ٣٥٢/٣ .

(١٠) ينظر : المرجع السابق .

وقد ذكر المبرّد الرأيين ، ومن قال بهما ، وبيَّن وجهة نظر كلٍّ فريق ، دون أن يرجّح رأيًا على آخر ، مما جعل بعض النحاة ينسب إلى المبرّد رأيًا واحدًا من هذين الرأيين دون الآخر ، ظنًّا منه أنّه يمثّل رأيه ، و لم يتنبه إلى أنّه قد ذكر كلا الرأيين .

فهذا ابن مالك ينقل عن المبرّد القول بجواز صرف الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر وجواز منعه .

وهو بهذه النسبة يضمّه إلى من قال بالرأي الثاني ، المُجيز للصرف ، وتركه .

قال ابن مالك : " وأمَّا نحو : (زيد) اسم (امرأة) فذو وجهين عند ابن عمر ، وأبي زيد ، و الجرمي ، والمبرّد .

ويتعين المنع عند الخليل ، وسيبويه ، وأبي عمرو ، ويونس ، وابن أبي إسحاق"[١].

وكذلك أبو حيان[٢]، وابن هشام[٣] ، والسيوطي[٤]، والأزهري[٥]، والأشموني[٦] نسبوا إلى المبرّد أنّه اختار الرأي الثاني .

٤- ذكر المبرّد رأيين في وزن (أَروَى)[٧] .

الرأي الأول : وهو : أنَّ وزنها (أَفعَل) ، وهذا رأي سيبويه[٨].

الرأي الثاني : وهو : أنَّ وزنها (فَعلَى) ، وهذا رأي الأخفش[٩].

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٤٩٢/٣ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٨٨١/٢ ، ٨٨٢ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك : ١٢٥/٤ .

(٤) ينظر : همع الهوامع : ١١٤/١ .

(٥) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٣٣٢/٢ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ٤٢١/٢ .

(٧) ينظر : ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٨) ينظر : الكتاب : ٤٦٩/٣ ، ٤٧٠ .

(٩) لم أقف على رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كُتُبه .

فقد ذكر المبرّد وزن (أَروَى) عند سيبويه ، وعند الأخفش ، وبيّن ما يترتّب على هذا الخلاف في التصغير ، لكنّه لم يرجّح رأيًا على آخر[1].

وترك المسألة دون ترجيح ، جعل ابن سيدة ينسب إلى المبرّد أنّه اختار الرأي الثاني[2]، وهو رأي الأخفش .

والمبرّد قد ذكر كلا الرأيين ، و لم يصرح باختيار أحدِهما .

السبب الرابع : تعدد أقوال المبرّد في المسألة الواحدة .

تعددت أقوال المبرّد في بعض المسائل ، وخاصة تلك المسائل التي انتقد فيها سيبويه فقد كان له آراء في كتابه (مسائل الغلط) ، وآراء أخرى في كتابه (المقتضب) في المسألة نفسها ، فقد انتقد سيبويه ، ثم قال بقوله بعد ذلك .

ومن ذلك :

١- كان للمبرد رأيين في علميّة (بناتُ أَوبَرَ[3])[4]، وقد ذكر الرأي الأول في كتابه (كتابه (مسائل الغلط) ، وذكر الثاني في كتابه (المقتضب) .

الرأي الأول : أنّ (بنات أوبر) نكرة ، فإذا أدخلت عليها الألف واللام صارت معرفة .

قال : "فأمَّا (بنات أوبر) فلا دليل فيه بترك صرفه ؛ لأنَّ (أَوبَرَ) : (أَفعَلَ) الذي هو صفة ، وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف فدلاَّ على أنَّه كان قبل دخولها نكرة ، قال"[5]:

ولقد جَنَيتُكَ أكمُؤاَ وعَساقِلاَ ولقَد نَهَيتُكَ عن بَنَاتِ الأَوبَرِ[6]

الرأي الثاني : أنّ (بنات أوبر) معرفة ، بدليل ترك صرفها .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ .

(٢) ينظر : المحكم والمحيط : مادة (روى) ، ٣٥٦/١٠ .

(٣) بَنَاتُ أَوبَرَ : ضرب من الكَمأَةُ على لون التراب . ينظر : لسان العرب : مادة (وبر) ، ٢٧١/٥ .

(٤) ينظر : ص ١٨٧-١٨٩ .

(٥) الانتصار : ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في : المقتضب : ٤٨/٤ ، ومجالس ثعلب ، ق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط٢ : ص ٥٥٦ ، والانتصار : ص١٣٢ ، والخصائص : ٥٨/٣ ، ومغني اللبيب : ص ٥٨ ، ٢١٧.

قال في باب (ما كان معرفة بجنسه لا بواحده ، ولِمَ جاز أن يكون كذلك ؟) : "ومن ذلك قولهم لِضَربٍ من الكمأة[1] : (بنات أوبر يافتى) ...

فهذه كلُّها معارف ، فأمّا ما كان منها مضافًا فقد تبيّن لك أنّه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه ممَّا لا ينصرف في المعرفة "[2].

وقد نسب السيرافي ، والأعلم[3] ، وابن عقيل[4] إلى المبرّد القول الأول فقط .

قال السيرافي : " وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أنّ (ابن أوبر) نكرة ، ويستدل على ذلك بإدخال الألف واللام عليه في بيت قاله بعض الشعراء"[5]، ويقصد به البيت السابق .

٢- كان للمبرد ثلاثة آراء في أداة التعريف في (أل)[6]، وقد ذكر الرأي الأول في كتابه (مسائل الغلط)، والثاني في كتابه المُسمّى بـــ(الشافي)، وذكر الثالث في كتابه (المقتضب).

الرأي الأول : أنَّ أداة التعريف في (أل) : الألف واللام معًا [7].

الرأي الثاني : أنَّ أداة التعريف في (أل) : الهمزة المفتوحة وحدها ، وقد ذَكَر ذلك الرضي ، والسيوطي[8] نقلاً عن كتاب (الشافي) للمبرد ، وهذا الكتاب مفقود .

الرأي الثالث : أنَّ أداة التعريف في (أل) هي (اللام) وحدها ، حيث يقول : "ومن ألفات الوصل الألف التي تُلحَقُ مع اللام للتعريف ، وإنّما زيدت على اللام ؛ لأنّ اللام منفصلة ممّا بعدها ، فجعلت معها اسمًا واحدًا "[9].

---

(١) الكَمأَةُ : نبات يُنَقِّض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . ينظر : لسان العرب : مادة (كمأ) ، ١٤٨/١ .

(٢) المقتضب : ٤٤/٤ ، ٤٥ ، وينظر : ٣١٩/٤ ، ٣٢٠ .

(٣) ينظر : النكت : ٩٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٨٢/١ .

(٥) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٢٥/٢ .

(٦) ينظر : ص٥٢ .

(٧) ينظر : الانتصار : ص١٣٢.

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٤١/٣ ، والأشباه والنظائر في النحو : ٧/٣ .

(٩) المقتضب : ٩٤/٢ ، وينظر : ٨٣/١ .

وقد نسب الرضي ، والأزهري [١] ، والجامي[٢] ، والسيوطي[٣] إلى المبرّد الرأي الثاني الثاني فقط .

قال الرضي : "وذكر المبرّد في كتاب (الشافي) ، أنَّ حرف التعريف : الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنّما ضُمَّ إليها اللام ؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام "[٤].

٣- كان للمبرد رأيان في وقوع (إلاّ) وما بعدها وصفاً[٥] ، وقد ذكر الرأي الأول في في كتابه (مسائل الغلط) ، وذكر الثاني في كتابه (المقتضب) .

الرأي الأول : أنَّ (إلاّ) لا تكون وما بعدها وصفًا ، إلاّ إذا صحَّ أن تكون استثناءً[٦] ، فقد أجاز في قولك : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) ، أن تكون (إلاّ) وما بعدها بدلاً بدلاً من (أحد) يراد به الاستثناء ، أو تكون صفة بمعنى (غير) .

وكذلك قولك : (جاءني القومُ إلا زيدٌاً) النصب على الاستثناء ، والرفع على أنَّه صفة لـــ(القوم) .

أمّا قولك : (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ) ، تُريد : (غير زيدٍ) على الوصف ، فمنعه المبرّد ؛ لأنَّ هذا المثال لا يصحُّ أن يكون استثناء ، فلا نستثني (زيدًا) من (رجل) ؛ لأنَّ (زيدًا) ليس بعضًا من (رجل) ، و(إلاّ) قد وضعت لأن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها[٧].

وقد اعترض المبرّد على حكم سيبويه ، وقوله : بجواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء أم لم يصح .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١٧٩/١ .

(٢) ينظر : الفوائد الضيائية : ٥٤/١ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٧/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢٤١/٣ .

(٥) ينظر : ص ٨٨ ، ٨٩ ، و ١٩٠-١٩٢.

(٦) ينظر : الانتصار : ص ١٦٧ .

(٧) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٢ ، ٧٣ .

فسيبويه يرى جواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء كما في قولك : (لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنَا) ، أم لم يصح كما في قوله تعالى : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1][2].

الرأي الثاني : جواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء أم لم يصح ، وهذا ما قال به سيبويه ، فكأنّه قد رجع عن قوله الأول ، واشتراطه لجواز وقوع (إلاّ) وما بعدها وصفًا ، صحَّة وقوعها استثناءً ، ويدلُّ على هذا ما ذَكَرَه في باب : (ما تقع فيه (إلاّ) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه)[3]، من أمثلة مثّل بها سيبويه في كتابه ، وشواهد من القرآن الكريم ، والشعر استشهد بها.

قال : " وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلاّ زيدٌ لهلكنا) ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [4] ، المعنى – والله أعلم – : (لو كان فيهما آلهة غير اللهِ) ، و (لو كان معنا رجل غير زيد) ، وقال الشاعر :

أنِيخَت فأَلقَت بَلدَةً فوقَ بَلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها [5]

كأنّه قال : (قليل بها الأصوات غيرُ بغامِها) ، فـــ(إلاّ) في موضع (غير)"[6].

وقد ناقش ابن ولاد رأي المبرّد الأول دون أن يذكر الرأي الثاني ، أو يشير إليه وردّ عليه بقوله : "وأمّا قوله : إنَّه لا يكون الوصف إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز فليس الأمر على ما ذكر ، لأنّا نقول : (جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ) ، فهذا وصف وليس باستثناء ؛ لأنّه لا تقول : (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ) ، فقد يجوز الوصف في موضع لا يجوز فيه الاستثناء ، كما جاز الاستثناء في موضع لا يجوز فيه الوصف"[7].

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٣١/٢ –٣٣٣ ، و شرح المفصل : ٧٢/٢ ، ٧٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ .

(٤) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمّة في ديوانه : ص ١٠٠٤ ، والكتاب : ٣٣٢/٢ ، والمقتضب : ٤٠٩/٤ وشرح شواهد الإيضاح : ص٢٤٢ ، وخزانة الأدب : ٤١٨/٣ ، وبلا نسبة في : مغني اللبيب : ٧٢/١ .

(٦) المقتضب : ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ .

(٧) الانتصار : ص ١٦٩ .

وقد ذكرت هذه المسألة في سبب التناقض[1] ، وأمّا سبب ذكرها هنا ؛ فلأن الرأيين اللذين ذكرهما المبرّد في هذه المسألة ، في كتابين مختلفين ، وأمّا ما ذكرته هناك فهي في كتاب واحد .

٤- كان للمبرد رأيين في إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل)[2] ، وقد ذكر الرأي الأول في كتابه (مسائل الغلط) ، وذكر الثاني في كتابه (المقتضب) .

الرأي الأول : أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المُحلى بـــ(أل) ، يكون في موضع نصب أو جر ، كما قال سيبويه[3] .

وقد اعترض المبرّد على الأخفش قوله : إنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) ، وذلك مثل قولك : (الضاربي) ، لا يكون إلاّ في موضع نصب[4].

وردّ عليه بقوله : " وهذا غلط ؛ لأنَّ المضمر إنّما يعتبر بالظاهر ، وأنت متى كففت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلاّ َجرًّا ، ولكن القول كما قال سيبويه[5] في أنَّ الوجه فيه أن أن يكون جرًّا ، ويجوز أن يكون نصبًا في قول من قال :

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ " [6].

الرأي الثاني : أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) ، في موضع نصب فقد تراجع عن اعتراضه على الأخفش ، وقال بقوله ، وقد صرّح بذلك في أكثر من موضع في (المقتضب) .

---

(١) ينظر : ص ١٥٢-١٥٤ .

(٢) ينظر : ص ٩٣ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨

(٣) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

(٤) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كُتُبه ، وقد نسب هذا الرأي إلى الأخفش في : نسخة الأصل من الكتاب . ينظر حاشية الكتاب : ١٨٨/١، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٣/٢ ، ٤٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

(٦) الانتصار : ص٨٥ .

قال : " وكذلك تقول : (هذا الضاربي) والياء في موضع نصب "[1].

وقد ذكر ابن مالك ، وأبو حيان[2] رأي المبرّد الأول ، وذكرا أنّه أحد قوليه ، فدلّ على معرفتهما بالرأي الثاني .

قال ابن مالك : " ولا على الضمير ، إلا على مذهب الرماني ، والمبرّد في أحد قوليه ، وبذلك قال الزمخشري .

فعندهم أنَّ الكاف ، والهاء ، والياء ، من قولك : (زيد المُكرمك ، وأنت المُكرمه والمُكرمي) ، في موضع جر"[3].

أمّا الرضي ، وابن هشام[4] ، والأزهري[5] ، والأشموني[6] فقد نسبوا إلى المبرّد الرأي الأول فقط .

قال الرضي :" وقال المبرّد ، والرماني في أحدِ قوليه[7] ، وجار الله[8] : إنَّ الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنىً أو مجموعًا مجرور بالإضافة "[9] .

٥- كان للمبرد رأيان في دخول حرف النداء على المُسمَّى بالاسم الموصول الذي فيه (أل)[10] ، وقد ذكر الرأي الأول في كتابه (مسائل الغلط) ، وذكر الثاني في كتابه (المقتضب) .

---

(١) المقتضب : ٢٦٣/١ ، وينظر : ١/ ٥٧ ، ٢٤٨ ، ١٤٨/٤ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧٦/٥ ، ٢٢٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٩١٤/٢ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك : ٩٩/٣ .

(٥) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٦٨٧/١ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني : ٧٠/٢ .

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للرماني : ٤٤٥/٢ .

(٨) ينظر : المفصل في علم العربية : ص١٠٠ .

(٩) شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/٢ .

(١٠) ينظر : ص ١١١ ، ١١٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩

الرأي الأول : جواز دخول حرف النداء على المُسمَّى بالاسم الموصول الذي فيه (أل) ، وقد اعترض على سيبويه قوله : "وإذا سمّيت رجلاً : (الذي رأيته) ، و (الذي رأيت) ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ... ولا يجوز لك أن تناديه "[1]. بقوله : "وهذا خطأ من قِبَل أنّه لو كان كذا خرج من حدِّ الأسماء ؛ لأنّ الاسم وقع ليُقصد صاحبه به ، وقد صار اسمًا فخرج من أن تقول فيه : (يا أيّها) ، ولكن تقول : (يا الذي رأيته) ، كما تقول : (يا ألله أغفر لي)"[2].

الرأي الثاني : عدم جواز دخول حرف النداء على المُسمَّى بالاسم الموصول الذي فيه (أل) ، فقد تراجع فيه عن قوله الأول واعتراضه على سيبويه .

قال :" واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ... وقد اضطرَّ الشاعر فنادى بـــ(التي) إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشَبَّه ذلك بقولك : (يا ألله اغفر لي) ، فقال :"[3]

مِنَ أجلِكِ يا التي تَيَّمتِ قَلبِـــي وأَنتِ بخِيلةٌ بـــالوُدِّ عَـــنِّي

وقد ناقش ابن ولاد رأي المبرّد الأول دون أن يذكر الرأي الثاني ، أو يشير إليه وردّ عليه بقوله : " أمّا قوله : لو كان كما وصف لخرج من حدِّ الاسم ، فقول غير مستقيم وكيف يُخرجه ترك النداء من حدِّ الأسماء ؟ ، والعرب سمّت بـــ(الضحّاك) ، و(الحارث) وأشباههما ، و لم تلحقها حرف النداء ، ولا أخرجها ذلك من حدِّ الأسماء .

وأمّا احتجاجه باسم الله تعالى ، وأنّا نقول : (يا ألله أغفر لي) ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه كبعض حروفه"[4].

أمّا أبو حيان فقد نسب إلى المبرّد القول الأول فقط .

قال أبو حيان : " وإن سمَّيت بذي (أل) من الموصولات ، كتسميتك بـــ(الذي رأيت) فذهب سيبويه[5] إلى أنه لا ينادى ، وذهب المبرّد إلى جواز ندائه "[6].

---

(١) الكتاب : ٣/٣٣٣ .

(٢) الانتصار : ص ٢٠٨ .

(٣) المقتضب : ٤/٢٣٩-٢٤١ .

(٤) الانتصار : ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢/١٩٥ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٤/٢١٩١ .

٦- كان للمبرد رأيان في ترخيم المنادى النكرة [١] ، وقد ذكر الرأي الأول في كتابه (مسائل الغلط) ، وذكر الثاني في كتابه (المقتضب) .

الرأي الأول : أنَّ النكرة لا ترخّم في النداء البتّة ، قال : " لأنَّ المضاف لا يرخّم في النداء ؛ لأنَّه جاء على الأصل ، وكذلك النكرة "[٢].

الرأي الثاني : أنَّ النكرة لا ترخّم في النداء إلاَّ إذا كانت تستعمل بكثرة في الكلام مثل : (يا صاحب) تقول : (يا صاح) ، أو كان فيه هاء التأنيث مثل : (يا نخلة) تقول :(يا نخلُ) ، أو في الشعر ، أو المثل .

قال : " و أمَّا قولهم : (يا صاحِ أقبل) ، فإنّما رخّموه لكثرته في الكلام ، كما رخّموا ما فيه هاء التأنيث ، إذ قالوا : (يا نَخلُ ما أحسنكِ!) ، يريد : (يا نخلة) ، فرخّم قال الشاعر:

صَاحِ هَل أَبصَرتَ بالخَبـــــ تَينِ مِن أَسمـــــَاءَ نَارَا

يريد : (صاحبُ) ، فأسقط النداء ، ورخَّم النكرة "[٣].

كما أجاز المبرّد ترخيم (كروان) وهو نكرة ، في قولك في المَثَلِ : (أَطرَق كَرَا) ؛ لأنَّ ذلك مما كَثُر استعماله عند العرب ، فالأمثال يُستَجَازُ فيها ما يُستجازُ في الشعر[٤] .

وقد نسب أبو جعفر النحاس إلى المبرّد القول الأول فقط .

قال : " قال النحويون : لا ترخَّم النكرة ، فكيف جاز أن يرخّم (صاحبًا) وهو نكرة ؟...

فالجواب عن هذا : أنَّ أبا العباس المبرّد قال : لا يجوز أن تُرخَّم نكرةٌ البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال : من أنَّ النكرة ترخّم إذا كانت فيه الهاء ، وزعم أنَّ قوله :

جارِيَ لا تَستَنكِرِي عَذِيرِي

أنَّه يريد : (يا أيتها الجارية) ، وكأنَّه رخّم على هذا معرفة ، وكذلك يقول في قوله :

أَصاحِ تَرَى بَرقًا

كأنه قال : (يا أيها الصاحب) ، ثم رخّم على هذا "[٥].

---

(١) ينظر : ص ١١٣ ، ١١٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
(٢) الانتصار : ص ١٥١ .
(٣) المقتضب : ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ .
(٤) ينظر : المرجع السابق : ١٨٨/١ ، ٢٦١/٤ .
(٥) شرح القصائد التسع المشهورات : ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

المبحث الثاني :

الأسباب التي ترجع إلى المتلقي لآراء أبي العباس المبرّد.

السبب الأول : الاضطراب .

قد تضطرب أقوال العالم في كتبه ، فتجده تارة ينسب قولاً إلى المبرّد ، وهذا القول موافق لما قال به المبرّد ، ثمَّ بعد ذلك تجده ينسب إليه قولاً آخرًا مخالفًا لذلك القول ، ويعدُّ هذا من الاضطراب عندما يكون في كتب مختلفة لذلك العالم ، أمّا لو كان القولان في كتاب واحد لعدّ ذلك من التناقض .

وقد يذكر العالم قولين للمبرد ، وكلا القولين مخالف لما قال به ، وهذا من الاضطراب في النقل .

ومن ذلك :

١- ما نسبه ابن جني إلى المبرّد ، فقد نسب إليه رأيين في ناصب المستثنى[١]، أحدهما موافق لما قاله المبرّد ، والآخر مخالف له .

وليس للمبرد في ناصب المستثنى إلا رأي واحد ، وهو : أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف ، و (إلاّ) دليل و بدل من هذا الفعل المحذوف ، وليس لـــ(إلاَّ) عَمَلٌ في المستثنى .

قال : " فالنصب واقع على كلِّ مُستثّنى ، وذلك قولك : (جاءَني القوم إلاَّ زيدًا) ... وذلك لأنك لّما قلت : (جاءَني القومُ) وقع عند السامع أنَّ (زيدًا) فيهم ، فلمَّا قلتَ : (إلاَّ زيدًا) كانت (إلاَّ) بدلاً من قولك : (أعني زيدًا) ، و(أَستثني فيمن جاءني زيدًا) فكانت بدلاً من الفعل ، وهي حرف الاستثناء الأصلي"[٢].

وقد نسب ابن جني إلى المبرّد هذا القول .

قال :" على أنَّ أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلاّ) في الاستثناء إلى أنَّه بناصب يدل عليه معقود الكلام ، فكأنَّه عنده إذا قلت : (قاموا إلاّ بكرًا) ، تقديره :

---

(١) ينظر : ص ٨٢-٨٤ .

(٢) المقتضب : ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ ، وينظر : الكامل : ٦١٣/٢ .

(أستثني بكرًا) ، أو (لا أعني بكرًا) فدلت (إلاّ) على (أستثني) ، و(لا أعني) "[1].

لكنّه بعد ذلك ينسب إلى المبرّد رأيًا آخر ، وهو : أنَّ ناصب المستثنى (إلا) ، وهذا القول مخالفٌ لما قاله ، ومخالف لما قاله المبرّد أيضًا في كتابه .

قال ابن جني : " ولهذا كان ما ذَهَبَ إليه أبو العباس من أنَّ (إلاَّ) في الاستثناء هي الناصبة ؛ لأنها نابت عن (أستثني) ، و(لا أعني) مردودٌ عندنا "[2].

٢- كان للمبرد رأيٌ واحدٌ في إعراب خبر أفعال المقاربة المقترن بـــ(أن)[3]، وهو : أنَّ الفعل المقترن بـــ(أن) خبر لأفعال المقاربة .

قال : " وأمّا قولهم في المثل : (عَسَى الغُوَيرُ أَبؤُسًا) ، فإنما كان التقدير : (عسى الغوير أن يكون أبؤسًا) ؛ لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) ، أو الفعل مجردًا "[4].

وقد اضطربت أقوال ابن هشام التي نسبها إلى المبرّد ، فقد نسب إليه قولين مخالفين لما قاله في (المقتضب) ، فتارة يقول أنَّ المبرّد يعرب الفعل المقترن بـــ (أن) في نحو : (عَسَى زيد أَن يقوم) مفعول به .

وتارة يقول : بأنَّه أعربه على إسقاط الجار توسعًا .

قال ابن هشام : " واختلف في المحل من نحو : (عسى زيد أن يقوم) : فالمشهور أنَّه نُصِبَ على الخبريَّة ، وقيل على المفعولية ، وأنَّ معنى : (عسيت أن تفعل) : (قاربت أن تفعل) ، ونُقِل عن المبرّد "[5].

وقال في موضعٍ آخر : " وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : (عسى زيدٌ أن يقوم) واختلف في إعرابه على أقوال : ...

---

(١) سر صناعة الإعراب : ١٢٩/١ .

(٢) الخصائص : ٢٧٦/٢ .

(٣) ينظر : ص ٦٠ ، ٦١ .

(٤) المقتضب : ٧٠/٣ .

(٥) مغني للبيب : ص ٣٤ .

والقول الثاني : أنّها فعل متعدٍ بمنزلة (قارب) معنىً وعملاً ، أو (قاصر) بمنزلة (قَرُبَ من أن يفعل) ، وحُذِفَ الجار توسعًا ، وهذا مذهب سيبويه[1] والمبرّد "[2].

السبب الثاني : التناقض .

ويقصد به : تناقض أقوال العالم الواحد ، فتجده ينسب إلى المبرّد قولاً موافقًا لما في كتبه ، ثمَّ بعد ذلك ينسب إليه قولاً آخر مخالفًا لذلك القول ، وتلك النسبة تكون في كتاب واحد لذلك العالم ، وهذا من التناقض .

ومن ذلك :

١- كان للمبرد رأيٌ واحدٌ في ناصب المستثنى ، كما بيّنت ذلك في السبب السابق[3] ، وهو : أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف ، و (إلاّ) دليل و بدل من هذا الفعل المحذوف ، وليس لـــ(إلاَّ) عَمَلٌ في المستثنى[4].

وقد نسب ابن يعيش إلى المبرّد هذا القول .

قال : " وأبو العباس المبرّد كان يذهب إلى الناصب للمستثنى فعلٌ دلَّ عليه مجرى الكلام ، تقديره : (أستثني) ، و(لا أعني) ، ونحوه فلا تكون (إلاَّ) مُقوّيةً "[5].

لكنّه بعد ذلك ينسب إلى المبرّد رأيًا آخر ، وهو : أنَّ ناصب المستثنى (إلا) ، وهذا القول مخالفٌ لما قاله ، ومخالف لما قاله المبرّد أيضًا في كتابه .

قال : " وذهب أبو العباس ، وأبو إسحاق الزجّاج ، وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلاَّ) نيابة عن (أستثني) "[6] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٥٧/٣ .

(٢) مغني اللبيب : ص ١٥٣ .

(٣) ينظر : ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٨٩/٤ ، ٣٩٠ ، و الكامل : ٦١٣/٢ .

(٥) شرح المفصل : ٤٥٧/٤ .

(٦) المرجع السابق : ٤٧/٢ .

٢- كان للمبرد رأيٌ واحدٌ في تثنية الجزء الثاني من المركبات وجمعه [١] ، فقد كان يُجيز ذلك .

قال :"وتُثنيِّ وتجمع فتقول فيه اسم رجل : (عمرويهان) ،و(عمرويهون)"[٢].

وقد نسب الرضي إلى المبرّد هذا القول .

قال : " والمبرّد يجيز في نحو : (سيبويه) : (السيبويهان) ،و(السيبويهون) ، مع بناء الجزء الثاني "[٣] .

لكنّه بعد ذلك ينسب إلى المبرّد أنّه منع ذلك ، وهذا مُخالف لما قاله ، ومخالف لما قاله المبرّد أيضًا في كتابه .

قال : " وقيل : إنّما قال ذلك ؛ لأنه ليس شيء من المركبات يُثنى فيه الجزء الثاني ويجمع "[٤].

السبب الثالث : نقل كلام المبرّد ناقصًا .

إنَّ عدم النظر في كلام المبرّد كاملاً في أي مسألة ، قد يكون سببا في نسبة قول إلى المبرد وهو مخالف لما أثبته في كتبه ، فقد ينقل العالم جزءًا من النص ، ويبني عليه الحكم .

ومن ذلك :

١- أنَّ المبرّد يرى أنَّ (كان) في قول الشاعر :

فَكَيفَ إذَا رَأَيتُ دَيارَ قَومٍ وجِيرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامِ

عاملة ، وليست بزائدة ، فـــ(واو) الجماعة اسمها ، وخبرها محذوف تقديره : (لنا) ، فتقدير الكلام عنده : (وجيران كرام كانوا لنا)[٥].

وقد خالف بهذا القول جمهور النحاة .

---

(١) ينظر : ص ١٣٥ .

(٢) المقتضب : ٣١/٤ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٣٨٦/٣ .

(٤) المرجع السابق : ١٥٧/٢ .

(٥) ينظر : ص ٥٦ ، ٥٧ .

قال : " تقول : (إنَّ زيدًا كان منطلقًا) ...

وإن شئت رفعت (منطقًا) ، فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام ...

ومثله قول الفرزدق :

فَكَيفَ إذَا رَأَيتُ دَيارَ قَــومٍ وجِيرَانٍ لَنا كَانُوا كِــرَامِ

والقوافي مجرورة ، وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) ، في قول النحويين أجمعين .

وهو عندي على خِلافِ ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) فتقديره : (وجيران كرام كانوا لنا) "[1] .

فالمبرّد بعد أن بيّن رأي النحاة ، وإجماعهم على زيادة (كان) في البيت ، بيّن رَأيَهُ : وهو مخالفته لهم في القول بزيادتها ، وإنما هي عاملة عنده ، وخبرها قوله : (لنا) .

لكنّ الزجّاج ينسب إلى المبرّد القول بزيادة (كان) في بيت السابق ، ويجعله مع جمهور النحاة .

قال : " وقال أبو العباس محمد بن يزيد : جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا : (إنّه فاحشةٌ ومقتٌ) ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فَكَيفَ إذَا حللتُ بدَارَ قَومٍ وجِيرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامِ

قال أبو إسحاق : وهذا غلط من أبي العباس ؛ لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها "[2].

ولعل سبب هذه النسبة من الزجّاج وهو تلميذ المبرّد ، عدم النظر إلى كلام المبرّد كاملاً ، فقد نظر في جزءٍ منه ، وهذا ما جعله ينسب إلى المبرّد القول بزيادة (كان) في البيت ، والمبرّد إنّما حكى فيه إجماع النحاة .

لذا نجد البغدادي يردّ على الزجّاج ، ويقول عمّا نسبه بأنّه نقل شاذ .

---

(١) المقتضب : ١١٦/٤ ، ١١٧ ، وينظر : الانتصار : ص ١٣٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٢/٢ ، ٣٣ .

قال : "وقد نسب الزجّاج في تفسيره زيادة (كان) في البيت إلى المبرّد ، ونقل عنه غلطةً لم يغلطها أصاغر الطلبة ، قال عند قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾[1] قال محمد بن يزيد : جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا : (إنّه فاحشة ومقتًا) ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فَكَيفَ إذَا حللتَ بدَارَ قَومٍ وجِيرَانٍ لَنا كَانُوا كِرَامِ

قال أبو إسحاق : وهذا غلط من أبي العباس ؛ لأن (كان) لو كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى

وهذا نقلٌ شاذٌّ ، وكلهم أجمعوا على أنّ زيادة (كان) في البيت إنّما قال به سيبويه[2] ، لكن الزجّاج تلميذ المبرّد ، وهو أدرى بمذهب شيخه . والله أعلم"[3].

٢- أورد المبرّد الأقوال التي قيلت في (أنَّ) الثانية ، التي في قوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[4]، ثمَّ رجّح قولاً واحدًا منها ، وقال أنّه أحسن الأقاويل[5].

والأقوال التي ذكرها المبرّد في الآية ، كالآتي[6] :

القول الأول : أن تكون (أنَّ) الثانية في قوله تعالى : ﴿ أَنَّكُمْ ﴾ توكيدًا للأولى ، و﴿ مُّخْرَجُونَ ﴾ ، خبر (أنَّ) الأولى ، وهو القول الذي اختاره المبرّد[7].

القول الثاني : أنَّ موضع ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ رفع بالابتداء ، و(إذا) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر (أنَّ) الأولى ، وتقديره : (أيعدكم أنكم إذا مِتُّم إخراجُكم)[8].

---

(١) سورة النساء ، آية : ٢٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٥٣ .

(٣) خزانة الأدب : ٩/٢١٧ ، ٢١٨ .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ٣٥ .

(٥) ينظر : ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢/٣٥٧ -٣٦٠ .

(٧) ينظر : المرجع السابق : ٢/٣٥٦ .

(٨) ينظر : المرجع السابق : ٢/٣٥٧ -٣٦٠ .

القول الثالث : أن تكون ﴿أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ بدلاً من (أنَّ) الأولى ، و هو قول سيبويه[1].

وقد أورد ابن برِّي هذه الأقوال ، ونسب القول الثاني إلى المبرّد ، ولعلّه لم يقف على كل ما قاله المبرّد ، فقد نقل جزءًا من كلامه ، والمبرّد قد حكى الأقوال التي قيلت في الآية ورجحَّ الرأي الأول .

قال ابن برِّي : " القول الأول وهو مذهب أبي العباس المبرّد ، ومن تبعه : هو أن تجعل موضع ﴿أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ رفعًا بالابتداء ، و(إذا) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر (أنَّ) ، فيصير التقدير: (أيعدكم أنّكم إذا مِتُّم إخراجُكم) ... "[2].

٣- يرى المبرّد أنَّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن يردَّ اسم المفعول من الأجوف الواوي العين الثلاثي إلى أصله[3] ، فيقول في مثل : (يقول) اسم مفعول (مَقُول) ، والأصل (مَقوُول) .

قال : " فأمَّا الواو فإنَّ ذلك لا يجوز فيها ، كراهية للضمة بين الواوين ، وذلك أنَه كان يلزمه أن يقول : (مَقوُول) ، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة "[4].

فالمبرّد يرى أنَّ الشاعر إذا اضطر يجوز له أن يقول في (مَقُول: مَقوُول) ، بردِّه إلى أصله .

لكنَّ ابن جني نسب إلى المبرّد القول : بأنَّه يُجيز إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي مطلقًا ، وهذا خلاف ما ذكر ، فقد أجازه في الضرورة فقط .

ولعل سبب ذلك عدم وقوف ابن جني على كلِّ ما قاله المبرّد ، بل إنّ المبرّد سار على قاعدة عامة كررها كثيرًا في (المقتضب) ، وهي : أنَّه يجوز في الضرورة الشعرية ردّ جميع الأشياء إلى أصولها [5].

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٢٣/٣ ، ١٣٣ .

(٢) جواب المسائل العشر : ص ٧ .

(٣) ينظر : ص ١٤٤ ، ١٤٥.

(٤) المقتضب : ١٠٢/١ .

(٥) المرجع السابق .

حيث قال : "ولو اضطر شاعر لردّه إلى أصله ، كردِّ جميع الأشياء إلى أصولها في الضرورة "[1].

قال ابن جني : "وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو خلافًا لأصحابنا كلِّهم وقال : ليس بأثقل من (سُرتُ سُوُورًا) ، و(غُرتُ غُوُورًا) ؛ لأنَّ في (سُوُورٍ) ، و(غُوُورٍ) واوين وضمّتين ، وليس في (مَصوُون) مع الواوين إلاَّ ضمّة واحدة "[2].

وقد تبع ابن جني في نسبة هذا القول إلى المبرّد ابن يعيش[3] ، وابن عصفور[4]، وابن مالك[5] ، والسيوطي[6] ، والأشموني[7] .

السبب الرابع : الفهم الخاطئ .

وذلك عندما يُفهم كلام المبرّد على غير وجهه ، ويفسّر بغير ما أراد ، فيؤدي هذا إلى نسبة قول إلى المبرّد لم يقل به ، بل حكاه ، أو ردَّ عليه .

ومن ذلك :

١- لم يخالف المبرّد سيبويه في عَلميِّة أسماء أيام الأسبوع[8] ، فهو يرى أنها أعلام ، كما يرى ذلك سيبويه[9] .

قال : " وتقول فيما كان علم في الأيام كذلك ، في تصغير (سَبتٌ : سُبَيتٌ) ، وفي تصغير (أَحَدٌ : أُحَيدٌ) ... "[10].

---

(١) المقتضب : ١٣٩/١ ، وينظر : ١/ ١٤٢-١٤٤ .

(٢) المنصف : ٢٨٥/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤٥٢/٥ ، ٤٥٣ .

(٤) ينظر : الممتع في التصريف : ٤٦١/٢ .

(٥) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ص ٨١ .

(٦) ينظر : همع الهوامع : ٤٣٩/٣ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني : ٣٠٩/٣ .

(٨) ينظر : ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٩) ينظر : الكتاب : ٤٨٠/٣ .

(١٠) المقتضب : ٢٧٦/٢ .

والمبرّد لم يخالف سيبويه في عَلميّة أسماء أيام الأسبوع ، بل خالفه في عدم جواز تصغيرها ، فالمبرّد يرى جواز تصغيرها بخلاف سيبويه .

وقد ردَّ المبرّد على سيبويه عدم جواز تحقير (الثلاثاء) و (الأربعاء) .

قال المبرّد : "ومن ذلك قوله في باب (ما يحقر لدنوه من الشيء ...[1]) ، زعم أنّه لا يُحَقّر تحقير (الثلاثاء) و (الأربعاء) ؛ لأنهما وما أشبههما أعلام ، وإنما يحقّر من أسماء الزمان ما كان نكرة "[2] .

فهذا يدل وبوضوح على أنَّ المبرّد لم يخالف سيبويه في عَلَمِّية أسماء أيام الأسبوع ، وإنَّما خالفه في تصغيرها فقط .

لكنَّ السيوطي فهم من كلام المبرّد مخالفته لسيبويه في علميّة أسماء أيام الأسبوع .

قال : " وخالف المبرّد ، فقال : إنها غير أعلام ، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات "[3] .

٢- يرى المبرّد أنَّ الفعل المقترن بـــ (أن) خبر لأفعال المقاربة[4].

قال : " لأن (عسى) إنّما خبرها الفعل مع (أن) ، أو الفعل مجردًا"[5].

وأمّا قوله : " لأن (عسى) فِعل ، واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها"[6].

فقد عبّر فيه المبرّد بكلمة (مفعول) عن الخبر ، ولا يدل هذا على أنّه يعربه مفعولاً فهذا اصطلاح له ، استعمله في باب (كان) أيضًا[7] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٧٧/٣ .

(٢) الانتصار : ٢٢٩ .

(٣) همع الهوامع : ٢٤١/١ .

(٤) ينظر : ص ٦١ ، ٦١ .

(٥) المقتضب : ٧٠/٣ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) ينظر : أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية : ص ٢٠٨ .

قال في باب (كان) وأخواتها : "وهذه أفعال صحيحة كـ (ضرب) ، ولكن أفردنا لها بابًا ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد"[١].

وقال أيضًا : " و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر"[٢].

لكّن ابن هشام ، والسيوطي[٣] فهما من كلام المبرّد أنَّه يعرب الفعل المقترن بـ(أن) في نحو : (عسى زيد أن يقوم) مفعول به .

قال ابن هشام : " واختلف في المحل من نحو : (عسى زيد أن يقوم) : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية ، وأنَّ معنى : (عسيت أن تفعل) : (قاربت أن تفعل) ، ونُقِل عن المبرّد "[٤].

٣- يرى المبرّد أنَّه لا يجوز حذف الفاعل[٥] ، وقد منع حذفه في أكثر من موضع في كتابه (المقتضب) .

قال : " و لم يجز حذف الفاعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفاعل"[٦].

وقال : " ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه"[٧].

والمبرّد يمنع حذف الفاعل بمعناه الصريح ، وليس الحذف المقدّر ، الذي يعلمه المخاطب .

فقد أجاز أن يستتر الفاعل إذا عَلِمَهُ المُخاطب ، لكنّ لا يحذف صراحةً ، حيث قال في قول الشاعر :

ولِي نَفسٌ أقولُ لها إذا مـــا تُخالِفُني : لعلِّـــي أو عَسَـــانِي

" فأمّا تقديره عندنا : أنَّ المفعول مقدم ، والفاعل مضمر ، كأنه قال : (عساك الخيرُ أو الشرُّ) ، وكذلك : (عساني الحديثُ) ، ولكنّه حُذِفَ ؛ لِعِلم المخاطب به "[٨].

---

(١) المقتضب : ٨٦/٤ .
(٢) المرجع السابق : ٨٧/٤ ، وينظر : ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ .
(٣) ينظر : همع الهوامع : ٤١٥/١ ، ٤١٦ .
(٤) مغني للبيب : ص ٣٤ .
(٥) ينظر : ص ٧٤ .
(٦) المقتضب : ١٩/١ .
(٧) المرجع السابق : ١١٥/٣ ، وينظر : ٥٠/٤ ، ٧٧ ، ٧٨ .
(٨) المرجع السابق : ٧٢/٣ .

لكنَّ الرضي فهم من كلام المبرّد السابق أنّ المبرّد يجيز حذف الفاعل صراحةً .

قال : " أقول : إن أراد بحذف الفاعل إضماره ، كما هو الظاهر في (ليس) فهو الأول والظاهر أنَّه قَصَدَ الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي[١] في جواز حذف الفاعل "[٢].

٤- يرى المبرّد أنَّ (ما) المصدرية[٣] حرف ، كما قال سيبويه[٤] ، وليست اسمًا كما قال الأخفش[٥] .

قال : "و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة (أن) ، والأخفش يراها بمنزلة (الذي) مصدرًا كانت أو غير مصدر ... والقياس والصواب قول سيبويه "[٦].

فسيبويه يشبهه (ما) المصدرية بـــ(أن) الحرف ، والأخفش يشبهها بـــ(الذي) الاسم الموصول ، وقد أختار المبرّد رأي سيبويه في أنَّ (ما) المصدرية حرف .

أمّا قول المبرّد : " لأن (ما) اسم ، فلا توصل إلاّ بالفعل "[٧]، فيريد بذلك أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو المصدر[٨] ، ويدل على هذا قوله : " لأنَّ (ما) اسم ، فلا توصل إلاّ بالفعل نحو : (بلغني ما صنعت) ، أي : (صنيعك) ، إذا أردت بها المصدر "[٩].

---

(١) لم أجد رأي الكسائي فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الكسائي في : شرح الكافية الشافية : ٦٠٠/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية : ص١٦٢ ، وارتشاف الضرب : ١٣٢٤/٣ ، والمساعد : ٣٩٦/١ وهمع الهوامع : ٥١٢/١ ، وشرح الأشموني : ٣٣٥/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٤٨ .

(٣) ينظر : ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٢٦/٢ ، ١١/٣ ، وينظر : الجنى الداني : ص٣٣٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ٤١٩/٢ .

(٦) المقتضب : ٢٠٠/٣ .

(٧) المرجع السابق : ٤٢٧/٤ .

(٨) ينظر هامش المقتضب : ٤٢٧/٤ .

(٩) المقتضب : ٤٢٧/٤ .

فهي إذن حرف عند المبرّد ، لكنّ الرضي ، والسيوطي[1] فهما من كلام المبرّد السابق ، ، بأنَّه يرى أنَّ (ما) المصدرية اسم ، كما يراها الأخفش .

قال الرضي : " و (ما) المصدرية : حرف عند سيبويه ، اسم موصول عند الأخفش ، والرماني[2] ، والمبرّد "[3] .

٥- ذكر المبرّد رأي البصريين ، والكوفيين في مجيء واو العطف زائدة[4]، فالبصريون يقولون بعدم جواز مجيء واو العطف زائدة ، وأمّا الكوفيون فيجيزون ذلك .

قال : " وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل"[5].

وقد خرَّج المبرّد الشواهد التي احتج بها الكوفيون على زيادة الواو ، على حذف الجواب[6].

وصنيع المبرّد هذا يُشعِر أنَّه مع البصريين في عدم مجي واو العطف زائدة .

وقال لمن قال بزيادة الواو في قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾[7]، "وهو أبعد الأقاويل ، أعني زيادة الواو"[8].

وهذا يدل على أنَّه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو ، حيث خرَّج الشواهد التي أوردها الكوفيون على طريقتهم ، ثم ختم حديثه عنها بقوله : فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيّد[9] .

---

(١) ينظر : همع الهوامع : ٢٦٥/١ .

(٢) ينظر : منازل الحروف ، للرماني : ص٣٦ ، ٣٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٥٢/٣ .

(٤) ينظر : ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٥) المقتضب : ٨١/٢ .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) سورة الانشقاق ، آية : ١ ، ٢ .

(٨) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٩) ينظر : أبو العباس وأثره في علوم العربية : ٢٥٩ .

وقد فهم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة كلام المبرّد ، وفسره بقوله : وقال المبرّد هنا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1]، المعنى عندهم : (حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها)[2]، هو حكاية لاستشهاد الكوفيين ، ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر ، بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، فأمَّا حذف الخبر فمعروف جيّد[3]، فتكون الآية عند المبرّد مما حذف فيه جواب (إذا) ، الواو عاطفة على الجواب المحذوف[4].

لكنّ أبا البركات بن الأنباري فهم أنَّ المبرّد مع الكوفيين في أنَّ واو العطف يجوز أن تقع زائدة .

قال : " ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[5] و أبو العباس المبرّد "[6] .

٦- لم يخالف المبرّد سيبويه[7] في دخول (يا) النداء على (التي)[8] في قول الشاعر :

مِنَ أجلِكِ يا التي تَيَّمتِ قَلبِـي وأَنـتِ بخِيلـةٌ بـالوُدِّ عَـنِّي

على أنّها ضرورة .

قال : " وقد اضطرَّ الشاعر فنادى بـ(التي) ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشَبَّه ذلك بقولك : (يا ألله اغفر لي) "[9]

لكنّ السيرافي نسب إلى المبرّد أنَّه لا يُجيز البيت السابق ، ويطعن في رواية سيبويه .

---

(١) سورة الزُّمَر ، آية : ٧٣ .

(٢) المقتضب : ٨٠/٢ .

(٣) ينظر : المرجع السابق : ٨١/٢ .

(٤) حاشية المقتضب : ٨٠/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١٣٢/١ ، ١٤٧ ، ٤٩٧ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٦/٢ .

(٧) ينظر : الكتاب : ١٩٧/٢ .

(٨) ينظر : ص ١١١ ، ١١٢ .

(٩) المقتضب : ٢٣٩/٤- ٢٤١ .

قال : " كان أبو العباس لا يجيز (يا التي) ، ويطعن على البيت ، وسيبويه غير مُتهم فيما رواه "[1].

والمبرّد لم يطعن في البيت السابق ، كما مرَّ معنا ، بل طعن في بيت بعده أنشده بعض النحويين ، وهو قولهم :

فيا الغُلامانِ اللَّذَانِ فرَّا إِيَاكُما أن تُكسِبانا شَرَّا[2]

قال : " فإنَّ إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : (فيا غلامان اللذان فرّا)"[3].

ولعل السيرافي يقصد هذا البيت .

٧- يرى المبرّد أنَّ (سراويل)[4] أعجميّة ، مُعَرَّبة ، ومُنِعت من الصرف ؛ لأنها على مثال من العربية لا يدخله الصرف[5] .

أمّا إذا سُميَّ بـــ(سراويل) رجلٌ أو امرأة ، فالمبرّد يصرفها في النكرة ، على قول الأخفش ، كما صرّح بذلك [6].

وبعد أن ذكر المبرّد رأيه في (سراويل) ، بدأ يحكي قول الأخفش الذي فصّل القول في (سراويل) ، وبيَّن فيه : متى تكون مصروفة عنده ؟ ، ومتى تكون غير مصروفة ؟ ، وقد أثار بعض الأسئلة ، وأجاب عنها ، مبينًا فيها حجة الأخفش في ذلك .

وملخّص[7] قول الأخفش الذي أورده المبرّد ، ما يلي :

يصرف الأخفش (سراويل) في النكرة : إذا سُميَّ بها رجلٌ أو امرأة ، وقد وافقه المبرّد في ذلك .

---

(١) ينظر : حاشية الكتاب : ٢/ ١٩٧ .

(٢) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في : المقتضب : ٢٣٤/٤ ، واللمع : ص١٩٦ ، وشرح المفصل : ٩/٢ ، وهمع الهوامع : ١٧٤/١ ، وخزانة الأدب : ٢٩٤/٢ .

(٣) المقتضب : ٢٤٣/٤ .

(٤) ينظر : ص ١٢١-١٢٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣٢٦/٣ ، ٣٤٥ .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

وتصرف أيضًا (سراويل) عند الأخفش إذا كانت للواحد ، أمّا إذا كانت (سراويل) جمعًا واحدها : (سروالة) فإنَّه يمنعها من الصرف .

و (سراويل) عند الأخفش عربيّة[1] .

والمبرّد لم يصرّح ، و لم يرجّح بأنَّ (سراويل) عربيّة ، وأنها جمعًا لـــ(سروالة) ، بل حكى فيها رأي الأخفش .

لكنَّ السيرافي ، وابن يعيش ، والرضي فهموا كلام المبرّد على غير وجهه ، فنسبوا إليه أنّه قال بقول الأخفش ، وهو : أنَّ (سروايل) عربية ، جمعًا لـــ(سروالة) ، والمبرّد إنّما حكى رأي الأخفش فقط ، و لم يوافقه إلا في صرف (سراويل) في النكرة ، إذا سُمِّي بها رجل أو امرأة .

قال السيرافي : "ومن الناس من يجعل (سراويل) جمعًا لـــ(سروالة) ، ويكون جمعًا لقطع الخرق ، وأنشد :

عليهِ مِنَ اللُّؤمِ سِروالَةٌ

وقد ذَكَر هذا أبو العباس واعتمد عليه ، والذي عندي أنَّ (سروالة) لغة في (سراويل) ، والدليل على ذلك : أنَّ الشاعر لم يرد أنَّ عليه من (اللؤم) قطعة من خرق السراويل هذا يبعد "[2] .

وقد فهم ابن يعيش[3] ، والرضي[4] من قول المبرّد ما فهمه السيرافي .

---

(١) لم أقف على رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : المقتضب : ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ ، و شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٩٦/٣ ، وشرح المفصل : ١٨٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥١/١ ، وشرح الأشموني : ٤١٦/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٣/ ٤٩٦ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٨٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١٥١/١ ، ١٧٢ .

الفصل الثالث :

كتاب (مسائل الغلط) ، وأثره في تعدُّدِّ آراء المبرّد .

المبحث الأول :

أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدُّد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .

المبحث الثاني :

الآراء التي ذكرها أبو العباس المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، ثمَّ تراجع عنها في كتبه الأخرى .

المبحث الأول :

أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدُّدِ الآراء المنسوبة إلى المبرّد.

ألَّف المبرّد كتابًا تتبّع فيه كتاب سيبويه ، ووقف على بعض مسائله ، مبينًا وجوه الغلط فيها ، وقد اختُلِفَ في تسميته ، لكنَّ مضمونه واحد .

وقد فُقِدَ هذا الكتاب ، و لم يصل إلينا كتابًا مستقلاً بذاته ، بل وصل إلينا عن طريق كتاب آخر ، و هو كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرّد) ، الذي ألفه أحمد بن ولاّد والذي انتصر فيه لسيبويه على المبرّد ، وردَّ على الحجج التي أثارها المبرّد ، فقد كان يذكر قول المبرّد في المسألة ، ثم يردّ عليه .

وكتب التراجم كانت تشير إلى هذا الكتاب باسم : (الرد على سيبويه)[1] ، أمَّا ابن جني فقد ذكر اسم الكتاب الذي ألفه المبرّد ، وقال أنه سماه : (مسائل الغلط)[2] والفارسي في مؤلفاته كثيرًا ما يشير إلى هذا الكتاب ، لكن باسم (الغلط)[3] .

وأسماء الكتاب وإن تعددت لكنّ مضمونه واحد ، وهو نقد كتاب سيبويه ، وتبيين وجوه الغلط فيه .

وحقيقة نسبة هذا الكتاب إلى المبرّد ، تتجلى في عدّة أمور :

١- كتاب (الانتصار) الذي خصّصه مؤلفه للردّ على المبرّد ، في المسائل التي انتقد فيها سيبويه .

٢- ما نصَّ عليه ابن جني في كتابه (الخصائص) ، بقوله : " أمّا ما تعقّب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها : (مسائل الغلط) ..."[4].

---

(١) ينظر : معجم الأدباء ٢٦٨٤/٦ ، وبغية الوعاة : ٢٧٠/١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢٨٧/٣ .

(٣) ينظر : المسائل الحلبيات : ص٢٣٤ ، والبغداديات : ص ٢٧٨ ، ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٥١٧ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ، ق: د. عوض حمد القوزي ، ط١ : ٢١١/٢ .

(٤) الخصائص : ٢٨٧/٣ .

٣- ما ذكره أبو علي الفارسي في بعض كتبه ، نقلاً عن المبرّد ، ومن ذلك قوله : "وإذا كان هذا سائغًا كان اعتراض محمد بن يزيد عليه في هذا الموضع في كتابه المترجم بـــ(الغلط) ..."[١].

وقد بلغت مسائل النقد التي ذكرت في كتاب (الانتصار) (١٣٣) مسألة ، منها مسألة واحدة انتقد المبرّد فيها الأخفش[٢] ، أمّا الباقي فهي في الردّ على سيبويه .

فالمسائل التي انتقد فيها المبرّد سيبويه (١٣٢) مسألة ، أخذ بعضها ممن سبقه من العلماء ، كالأخفش ، والجرمي ، والمازني ، وغيرهم ، كما نصّ على ذلك في عدة مواضع في كتابه[٣] ، أمّا الباقي فهي من فهمه ، واستيعابه .

وليس كما قال ابن جني عندما تحدّث عن كتاب (مسائل الغلط) بقوله : " فقلمّا يلزم صاحب الكتاب منه إلاّ الشيء النزر ، وهو أيضًا مع قلّته من كلام غير أبي العباس"[٤].

وقد ناقش الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – كلام ابن جني وردَّ عليه بقوله : " الزعم بأنَّ النقد من غير كلام أبي العباس يدحضه النظر في هذه المسائل ، فعدّها كما قدمنا (١٣٢) ، صرّح المبرّد بما أخذه من نقد الأخفش ، و الجرمي ، والمازني ، وغيرهم ، في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره "[٥].

وقد تراجع المبرّد عن بعض هذا النقد في كتبه الأخرى ، وهو نزر قليل بالنسبة للمسائل التي ظلّ على رأيه فيها .

---

(١) المسائل الحلبيات : ص٢٣٤ ، وينظر : البغداديات : ص ٢٧٨ ، ٣٠٥ ، ٣٢٩ ، ٥١٧ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٢١١/٢ .

(٢) ينظر : الانتصار : ص٨٥ .

(٣) ينظر : المرجع السابق : ص ٦٠ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٧ .

(٤) الخصائص : ٢٨٧/٣ .

(٥) مقدمة تحقيق كتاب المقتضب : ص٩١ .

وليس كما ذكر ذلك ابن جني في أنَّ المبرّد اعتذر عن هذا الكتاب ، وأنَّه قد ألفه في أيام الشبيبة والحداثة [1].

فالمبرّد لم يتراجع عن كلِّ ما في هذا الكتاب ، بل ظلَّ على رأيه في مواضع كثيرة في كتابيه (المقتضب) ، و(الكامل) ، فقد بقي على رأيه في نقد سيبويه في (٣٤) مسألة في (المقتضب) ، و على خمس مسائل في (الكامل)[2].

ولعل هذا الكتاب قد كان له أثر واضح في نسبة بعض الآراء إلى المبرّد ، وهي مخالفة لما في كتبه ، وهذا راجع إلى وجود بعض الآراء التي انتقد فيها المبرّد سيبويه ، لكنه تراجع عنها ، وأثبت عكس ذلك في كتبه الأخرى .

وهذا ما جعل بعض النحاة يكتفي بذكر قول المبرّد المثبت في كتابه (مسائل الغلط) ، دون الرجوع إلى كتبه الأخرى ، والتي قد يَرِدُ فيها نقيض ذلك القول ، ودليل على الرجوع عن القول الأول .

ومن هؤلاء النحاة ابن ولاّد الذي كان له دور في حفظ كتاب المبرّد من الضياع فما زال ينتصر لسيبويه في كتابه (الانتصار) ، ويردُّ على المبرّد في بعض المسائل التي تراجع عنها المبرّد ، ووافق فيها سيبويه ، دون أن يقف على ما في كتب المبرّد الأخرى ، ولو اطلع ابن ولاد على كتاب (المقتضب) لكفاه ذلك ، ولعلم أنّ المبرّد قد تراجع عن قوله في بعض المسائل ، فيكفيه عناء الرد عليه .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢٨٧/٣ .

(٢) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب المقتضب : ص٩١ .

المبحث الثاني :

الآراء التي ذكرها أبو العباس المبرّد في كتاب (مسائل الغلط) ، ثمَّ تراجع عنها في كُتُبه الأخرى .

قد يكون للمبرد أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، وهذه الآراء متفرقة بين كتبه ، ومذهب النحاة في هذا ، أن يأخذوا بالقول المتأخر ، وينسبوه إليه ، ويعدوا ذلك رجوعًا منه عن قوله الأول ، فإن لم يُعلم أيهما المتأخر ، فُحِصَت الأقوال ونسب إليه الأقوى منهما إحسانًا الظن به[١].

قال ابن مالك في انتقاد بعض المصنفين : " وفي (أَحمَر) وشبهه خلاف :

فمذهب سيبويه[٢] : أنّه لا ينصرف إذا نُكِّر بعد التسمية ، وخالفه الأخفش مدّه[٣] ، ثم وافقه في كتابه (الأوسط)[٤] .

وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكرُ موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه "[٥].

وقال السيوطي : "فإن نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر عُلِمَ أنّه رأيه ، والآخر مُطَّرح ، وإن لم ينصّ بُحِث عن تاريخهما ، وعُمِلَ بالمتأخر ، والأول مرجوع عنه"[٦].

ومن المعلوم أنَّ كتاب (المقتضب) هو المتأخر ، وقد ألفه المبرّد في زمن شيخوخته وأثبت ذلك الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – بعد أن اكتمل نضجه العقلي وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته ، فقد كان أنفس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ،

---

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، ق: محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٤٢٦هـ : ص ٤٢٣ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣ ، ١٩٨ .

(٣) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : نسخة (أ) ، و (ب) من الكتاب ، ينظر : هامش الكتاب : ١٩٨/٣ ، والمقتضب : ٣١٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ص٧ .

(٤) كتاب للأخفش مفقود ، وقد ذُكر في : بغية الوعاة : ٥٩١/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ١٤٩٩/٣ .

(٦) الاقتراح : ص ٤٢٣ ، وينظر : الخصائص : ٢٠٥/١ .

فهو مُشتمل على جميع أقواله النحوية والتصريفية التي اختارها واستقر عليها ، وناسخ لما سبقها من الأقوال[١].

فقد كان يُحيل إليه كثيرًا في مؤلفاته الأخرى ، ومن هذه الإحالات قوله في كتابه (المذكر والمؤنث) : "وقد بينا ذلك في (المقتضب) فيما يجري ومالا يجري ، باستقصاء عِلَّتِه "[٢].

وكذلك قوله في كتابه (الكامل) :"وهذا الباب قد شرحناه في الكتاب(المقتضب) في باب (إن) و(أن) "[٣].

وفي موضع آخر يقول : "وقد فسرنا ذا على غاية الاستقصاء في الكتاب (المقتضب) "[٤].

وإحالات المبرّد السابقة تدلّ على أنّه يجعل كتابه (المقتضب) قمّة كتبه في النحو ، فمنه تأخذ أقواله التي استقر عليها واختارها .

ومن هذه القاعدة ، نستطيع أن نحكم على أنَّ المبرّد قد تراجع عن بعض آرائه ، وأثبت خلافها في (المقتضب) ، وإن لم يُصرح بذلك ، وهذه الآراء كالآتي :

الرأي الأول :

ناقش المبرّد سيبويه في استدلاله بعلميّة (بناتُ أَوبَرَ) ، بتَركِ صرفها .

قال سيبويه في باب (هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعًا في الأمة)[٥] : " كما أنَّ (بنات أوبر) ضربٌ من الكمأة ، وهي معرفة ... وإذا قالوا : (بناتُ أوبر) فكأنهم قالوا : (هذا الضربُ الذي أمره كذا وكذا من الكمأة)"[٦].

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب المقتضب : ص ٧١ .

(٢) المذكر والمؤنث : ص ١٠٣ .

(٣) الكامل : ١/١١١ ، ١١٢ .

(٤) المرجع السابق : ١/ ٢٢٩ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢/٩٣ .

(٦) الكتاب : ٢/٩٥ .

فـــ(بنات أوبر) عَلَمٌ معرفة عند سيبويه ، وورودها في كلام العرب الفصحاء بغير الألف واللام[1] ، أمّا دخول الألف واللام عليها في الشعر فضرورة [2]، وليس كما نسب إليه المبرّد ، وسيأتي تفصيل ذلك في ردّ ابن ولاد على المبرّد .

وقد اعترض المبرّد على سيبويه استدلاله بأنَّ (بنات أَوبَرَ) معرفة : بدليل تَركِ صرفها .

قال : " زَعَمَ أنَّ قولهم لضربٍ من الكمأة : (هذا بنات أوبر) ، معرفة ، وإنّما حجّته في تعريف هذا الضرب وتنكيره : تركُ ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة ، فإذا رآه لا ينصرف عَلِمَ أنّه يراد به المعرفة ؛ لأنه لو كان نكرة انصرف ...

فأمَّا (بنات أوبر) فلا دليل فيه بترك صرفه ؛ لأنَّ (أَوبَرَ) : (أَفعَلَ) الذي هو صفة ، وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف فدلاَّ على أنَّه كان قبل دخولها نكرة ، قال :

ولقد جَنَيتُكَ أَكمُؤاً وعَساقِلاً ولقَد نَهَيتُكَ عن بَناتِ الأَوبَرِ"[3]

فالمبرّد يرى أنَّ (بنات أوبر) نكرة ، وقد صارت معرفة ، بدخول (أل) عليها ، كما في البيت السابق ، وليس بترك صرفها كما فهم من كلام سيبويه .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " أمَّا قوله : إنَّ (بنات الأوبر) لا دليل فيه بترك الصرف ؛ لأنَّ (أوبر) : (أَفعَلَ) الذي هو صفة ، وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فلم ينسبه إلى سيبويه في (بنات أوبر) على أنَّه معرفة بترك الصرف ، ولكنّه وجده في كلام العرب الفصحاء بغير ألف ولام ، وإنّما دخلت فيه الألف واللام في الشعر ، فلمّا رآه ممتنعًا من الألف واللام في مُعظم كلامهم ، وعند الفصحاء منهم حَكَمَ عليه بأنَّه معرفة ، إذ كان أحد دليليه في الباب ، وهو الامتناع من الصرف فيما ينصرف مثله في النكرة ، والامتناع من الألف واللام ، والدليل على إرادته هذا الوجه الأخير ، قوله بعد ذلك في آخر الباب : "وقال ناسٌ :

---

(١) ينظر : الانتصار : ص١٣٣ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٢٥/٢ .

(٣) الانتصار : ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

كلٌّ (ابن أَفعَل) معرفة ؛ لأنّه لا ينصرف ، وهذا خطأٌ ؛ لأنَّ (أَفعَل) لا ينصرف وهو نكرة "[1] ، فقد أنكر على هؤلاء إذ احتجّوا بالامتناع من الصرف في كلِّ موضع ؛ لأنّ بعض النكرات قد لا ينصرف ؛ لأنّه صفة "[2].

والسيرافي ، والأعلم ، وابن عقيل ينقلون عن المبرّد القول السابق ، و لم يعلموا أنَّ المبرّد قد تراجع عن هذا القول في (المقتضب) .

قال السيرافي : " وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أنّ (ابن أوبر) نكرة ، ويستدل على ذلك بإدخال الألف واللام عليه في بيت قاله بعض الشعراء"[3] ويقصد به البيت السابق .

وقد نسب الأعلم[4] إلى المبرّد ما نسبه السيرافي إليه .

وقال ابن عقيل : " وزعم المبرّد أنَّ (بنات أوبر) ليس بعلم ، فالألف واللام عنده غير زائدة "[5].

وقد تراجع المبرّد عن قوله السابق ، وقال بقول سيبويه في (المقتضب).

قال المبرّد في باب (ما كان معرفة بجنسه لا بواحده ، ولِمَ جاز أن يكون كذلك ؟) : "ومن ذلك قولهم لِضَربٍ من الكمأة : (بنات أوبر) ... فهذه كلُّها معارف ، فأمّا ما كان منها مضافًا فقد تبيّن لك أنّه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه ممَّا لا ينصرف في المعرفة"[6].

---

(١) الكتاب : ٩٩/٢ .

(٢) الانتصار : ص ١٣٣ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٢٥/٢ .

(٤) ينظر : النكت : ٩٠/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية : ١٨٢/١ .

(٦) المقتضب : ٤٤/٤ ، ٤٥ ، وينظر : ٣١٩/٤ ، ٣٢٠ .

الرأي الثاني :

اعترض المبرّد على حكم سيبويه ، وقوله : بجواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء أم لم يصح .

قال سيبويه في باب (ما يكون (إلاّ) وما بعدها وصفاً بمنزلة (مثل) و (غير))[1] : "وذلك قولك : (لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنَا) ، والدليل على أنّه وصف أنّك لو قلت : (لو كان معنا إلاّ زيدٌ لَهَلَكنا) وأنت تُريد الاستثناء لكنتَ قد أحَلتَ ، ونظير ذلك قوله – عزَّ وجلَّ – : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [2].

ونظير ذلك من الشعر قوله : وهو ذو الرمّة[3] :

أنِيخَت فَأَلقَت بَلدَةً فَوقَ بَلدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الأَصوَاتُ إلاّ بُغَامُهَا

كأنّه قال : (قليلٍ به الأصوات غيرُ بُغَامِها) ، إذا كانت (غيرُ) غيرَ استثناء"[4].

فسيبويه يرى جواز وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ، سواءٌ أصحَّ وقوعها استثناء كما في المثال الأول ، والبيت الشعري[5] أم لم يصح كما في الآية الكريمة[6].

وقد اعترض المبرّد على سيبويه بقوله : " إنّه لا يجوز أن تكون (إلاّ) وما بعدها وصفاً إلاّ في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى أنك تقول : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) ، على الوصف إن شئت ، وكذلك : (جاءني القومُ إلا زيدٌ) على ذلك ، ولو قلت : (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ) ، تُريد : (غير زيد) على الوصف لم يجز ؛ لأنَّ الاستثناء هاهنا مُحال "[7].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٣١/٢ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن هميش بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة ، يكنى بأبي الحارث ، المعروف بذي الرمّة شاعر أموي ، (ت ١١٧هـ) . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان : ١١/٤-١٧ .

(٤) الكتاب : ٣٣١/٢ -٣٣٣ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٤١٩/٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧٢/٢ ، ٧٣ .

(٧) الانتصار : ص ١٦٧ .

فالمبرّد لا يُجيز أن تكون (إلاّ) وما بعدها وصفًا ، إلاّ إذا صحَّ إن تكون استثناءً ، فقد أجاز في قولك : (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) ، أن تكون (إلاّ) وما بعدها بدل من (أحد) يراد به الاستثناء ، أو تكون صفة بمعنى (غير) .

وكذلك قولك : (جاءني القومُ إلا زيدًا) النصب على الاستثناء ، والرفع على أنَّه صفة للقوم[1].

أمّا قولك : (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ) ، تُريد : (غير زيدٍ) على الوصف ، فمنعه المبرّد ؛ لأنَّ هذا المثال لا يصحُّ أن يكون استثناء ، فلا نستثني (زيد) من (رجل) ؛ لأنَّ (زيدًا) ليس بعضًا من (رجل) ، و(إلاّ) قد وضعت لأن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها[2].

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " وأمّا قوله : إنَّه لا يكون الوصف إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز .

فليس الأمر على ما ذكر ، لأنّا نقول : (جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ) ، فهذا وصف وليس باستثناء ؛ لأنّه لا تقول : (جاءني رجلٌ إلا زيدٌ) ، فقد يجوز الوصف في موضع لا يجوز فيه الاستثناء ، كما جاز الاستثناء في موضع لا يجوز فيه الوصف"[3].

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي في (المقتضب) ، ويدلُّ على هذا ما ذَكَرَه في باب : (ما تقع فيه (إلاّ) وما بعدها نعتًا بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه)[4]، من أمثلة مثّل بها سيبويه في كتابه ، وشواهد من القرآن الكريم والشعر استشهد بها ، وهو ما يعدُّ رجوعاً منه عن رأيه .

قال :" وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلاّ زيدٌ لهلكنا) ، قال الله – عزَّ وجلَّ– ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [5] ، المعنى –والله أعلم – : (لو كان فيهما آلهة غير اللهِ) ،

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢/٧٢ .

(٢) ينظر : المرجع السابق : ٢/٧٣ .

(٣) الانتصار : ص ١٦٩ .

(٤) المقتضب : ٤/٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(٥) سورة الأنبياء ، آية : ٢٢ .

و(لو كان معنا رجل غير زيد) ، وقال الشاعر :

أنِيخَت فأَلقَت بَلدَةً فوقَ بَلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها

كأنّه قال : (قليل بها الأصوات غيرُ بغامِها) ، فـــ(إلاّ) في موضع (غير)"[1].

الرأي الثالث :

اعترض المبرّد على سيبويه إعرابه لـــ(فرسخٍ) تمييزًا ، في نحو قولك : (داري خلفَ دارك فرسخًا)[2]، وقال بأنَّ (فرسخًا) حال ؛ لأنَّ التميز لابدّ أن يصحَّ فيه معنى (من كذا) ، كقولك : (عشرون درهمًا) أي : (من الدراهم) .

قال سيبويه : "وأمَّا قولهم : (داري خلفَ دارك فرسخًا) ، فانتصب لأنَّ (خلف) خَبَرٌ لـــ(الدار) ، وهو كلام قد عَمِلَ بعضه في بعض واستغنى ، فلمّا قال :(داري خلف دارك) أَبهم ، فلم يُدرَ ما قَدرُ ذلك ؟ ، فقال : (فرسخًا ، وذراعًا ، وميلاً) أراد أن يبيّن .

فَيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عَمِلَ : (له عشرون درهمًا) في (الدراهم)"[3].

وقد ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : " والدليل على أنَّ هذا غير مُنتصب على التمييز ، أنَّ التمييز لا يكون أبدًا إلاّ ومعناه من (كذا وكذا) .

إنَّ قولك : (عشرون درهمًا) إنما هو من (الدراهم) ، وكذلك قولهم : (أفضلهم رجلاً) ، قد كان يستقيم أنّ تقول : (أفضلهم فرسًا) ، و(أفضلهم حُرًّا) ، وغير ذلك ، فلمّا قلت : (رجلاً) ، كان التفضيل من (الرجال كلِّهم) .

ولكن لّما قال : (داري خلف دارك) ، لم تَدرِ على أي حالٍ هي منها من البعد ، فلمّا قال : (فرسخًا) عُلِمَ أنّها تباعدت على هذه الحال "[4].

---

(١) المقتضب : ٤٠٨/٤ ، ٤٠٩ .

(٢) الفرسخ : ثلاثة أميال ، أو ستة ، وجمعه (فراسخ) ، وهو فارسي معرّب . ينظر : لسان العرب : مادة (فرسخ) ، ٤٤/٣ .

(٣) الكتاب : ٤١٧/١ .

(٤) الانتصار : ص ١١٣ .

فالمبرّد قد اشترط في التمييز أن يصحَّ فيه معنى (من كذا) ، كقولك : (عشرون رجلاً) أي : (من الرجال) ، وهذا لا يصحُّ في قولك : (داري خلفَ دارك فرسخًا) .

وردّ ابن ولاّد على الشبهة التي أثارها المبرّد بقوله : " وأمّا قوله : إنَّ (فرسخًا) ينتصب في هذه المسألة على الحال ، فهو خطأ من جهة المعنى ؛ لأنه يجعل (الدار) حينئذ (فرسخًا) في مقدارها ، وذلك أنَّ الحال هي الأولى في المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (جاء زيدٌ راكبًا) فـــ(الراكب) هو (زيد) ، وكذلك جميع الحالات هي في المعنى الأول الذي جرت عليه ، وكانت حالاً له ، فهذا التأويل الذي تأوّله يوجب أن يكون : (الدار فرسخًا في مقدارها وقياسها) ، وإنّما معنى الكلام المراد فيه : (أنّ بين الدارين فرسخًا) "[1].

وقد أشار ابن ولاّد في ردّه على المبرّد : إلى أنَّ المبرّد قد تراجع عن هذا القول كما سيأتي ، وهدفه من هذا الردّ ، هو دفع الشبهة التي أثارها المبرّد وليس الردَّ عليه ، حيث قال : " لأنَّ قصدنا هاهنا دفع هذه الشبهة التي أتى بها محمد "[2].

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي ، كما نصَّ على ذلك ابن ولاد بقوله :" قال أحمد : أمَّا قوله : إنَّ التمييز لا يكون أبدًا إلاّ ومعناه : (من كذا) ، فقد رَجَعَ عن هذا القول في الكتاب الذي وضعه لشرح (ما أغفل سيبويه شرحه)[3].

وقال : إنَّ منه ما يكون بـــ(من) ، ومنه ما يكون بغير (من) ، وذلك أنّك تقول : (زيدٌ أحسنُ منك وجهًا ، وأنظفُ ثوبًا) ، ولا يَحسُن دخول (من) في هذا المنصوب"[4].

و لم أقف على رجوع المبرّد عن رأيه في كتبه المطبوعة .

---

(١) الانتصار : ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) يقصد به : (شرح ما أغفله سيبويه) .

(٤) الانتصار : ص ١١٣ .

الرأي الرابع :

اعترض المبرّد على سيبويه استشهاده بقول الشاعر :

إنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيـــكَ يَعتَمِـــل إن لَم يَجِد يَومًا عَلَى مَن يَتَّكِل[1]

على جواز حذف حرف الجر ، والاكتفاء بالحرف الأول المُماثل .

قال سيبويه : "وقد يجوز أن تقول : (بمن تَمُرُر أَمرُر) ، و(على من تَنزل أنزل) ، إذا أردت معنى : (عليه) ، و(به) ، وليس بحدِّ الكلام ، وفيه ضعف ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو بعض الأعراب :

إنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيـــكَ يَعتَمِـــل إن لَم يَجِد يَومًا عَلَى مَن يَتَّكِل

يُريد : (يتَّكل عليه) ، ولكنّه حَذَفَ ، وهذا قول الخليل"[2].

فالمحذوف إذن عند سيبويه في الأمثلة السابقة ، وقول الشاعر هو حرف الجر ، فتقديرها عنده : (بمن تَمُرُر أَمرُر به) ، و(على من تَنزل أنزل عليه) ، و(يتكل عليه) ، فحذف حرف الجر الثاني للاكتفاء بالأول[3].

وقد ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : "ومن ذلك قوله في بابٍ ترجمته (هذا باب إذا لزمت فيه الأسماء التي يجازى بها حروف الجرِّ لم تغيّرها عن الجزاء)[4] قال : وقد يجوز أن تقول : (على من تنزل أنزِل) تريد معنى (عليه) .

قال محمد : صَدَقَ ، هذا جائز ، ولكنّه أنشد :

إنَّ الكَـــرِيمَ وَأَبِيـــكَ يَعتَمِـــل إن لَم يَجِد يَومًا عَلَى مَن يَتَّكِل

أراد : (من يتكل عليه) .

---

(١) البيتان من الرجز ، وبعدهما : (فَيَكتَسِي مِن بَعدِها ويَكتَحِل) ، وهو بلا نسبة في : الكتاب : ٨١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢٠٥/٢ ، والمحتسب : ٢٨١/١ ، ، والنكت : ٣٥٩/٢ ، وخزانة الأدب : ١٤٦/١٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، ق : عبد العزيز رباح ، وزميله ، دار المأمون للتراث ، ط٢ : ٢٤١/٣ .

(٢) الكتاب : ٨١/٣ ، ٨٢ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ، والمسائل العسكرية في النحو العربي ، للفارسي ، ق أ.د. علي جابر المنصوري ، دار الثقافة ، ٢٠٠٢م : ص ٩٥ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣/ ٧٩ ، ٨٠ .

قال محمد : وهذا خلاف ما ذكر ؛ لأنَّ (على) الأولى الزائدة لا معنى لها ، وهذا أيضًا إنّما يجوز في الموضع الذي تُذكر فيه حروف الجرِّ مرّةً فيكتفى به ، ويُستغنى في الفعل الآخر عن إعادته نحو : (بمن تمرر أمرر) ، ولكنّ معنى هذا : (إن لم يجد يومًا شيئًا) فحذف المفعول ثمَّ قال مستفهمًا : (على من يتكل ؟) ، وهذا قول الفرّاء[1]"[2].

يرى المبرّد أنَّ (على) في البيت زائدة ، لا معنى لها ، وأنَّ المحذوف من قول الشاعر هو (شيئًا) وهو المفعول ، فالكلام عند المبرّد تمَّ عند قول الشاعر (إن لم يجد يومًا) ، ثمّ استأنف على جهة الاستفهام ، فتقديره عنده : (إن لم يجد يومًا شيئًا ، على من يتكل ؟) على الاستفهام ، وليس المحذوف حرف الجر كما يقول سيبويه ، فالبيت في نظر المبرّد ليس شاهدًا على جواز حذف حرف الجر الثاني للاكتفاء بالأول .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " إنّما احتبس على محمد المعنى في هذا الشعر من جهة أنّ الفعلين مختلفا اللفظ ، وهما (يعتمل) من البيت الأول ، و(يتّكل) من الثاني ، وكلاهما يصل إلى المفعول بـــ(على) ، فالمعنى : (إنَّ الكريم يعتمل على من يتكل عليه إن لم يجد) فـــ(على) الأولى متعلقة بـــ(يعتمل) ، والثانية المحذوفة بـــ(يتّكل) ، كأنَّه قال : (إنَّ الكريم يكتسب على من يتّكل عليه) ، و(يعتمل على من يتّكل عليه إذا لم يجد) ، أي : (إذا كان غير واجدٍ) ، أي : (غير مستغنٍ)"[3].

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي ، كما ذكر ذلك الزجّاجي[4]، والبغدادي ، لكنّه لم يقل بقول سيبويه بل اختار قول المازني .

---

(١) لم أقف على رأي الفرّاء فيما عُدت إليه من كُتُبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى (يونس) وليس إلى الفرّاء في : أخبار أبي قاسم الزجّاجي ، للزجاجي ، ق : عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد ، ١٩٨٠م : ص١٩١ ، وخزانة الأدب : ١٤٥/١٠ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي : ٢٤٤/٣ .

(٢) الانتصار : ص ١٨٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي ، يكنى بأبي القاسم ، (ت ٣٣٩هـــ) ، ومن مؤلفاته : (الجمل) (الإيضاح) ، (الأمالي) . ينظر ترجمته : بغية الوعاة : ٧٧/٢ .

قال الزجّاجي : " في هذا البيت خمسة أوجه :

أحدها : مذهب يونس [1] ، وكان المبرّد يذهب إليه قديمًا ، وذكره في كتاب (الردِّ على سيبويه) [2] ، واختاره ثمَّ ردّه ، وهو أن يكون التقدير : (إنَّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يومًا شيئًا) ، ثمَّ يبدئ فيقول مستفهمًا : (على من يتكل ؟ ، أعلى هذا ؟ أم على هذا ؟) [3]...

والوجه الثالث : مذهب المازني [4] ، وهو الذي اختاره المبرّد آخرًا [5] ، والمعنى : (لم يجد : لم يعلم) ، كأنّه قال : (إنَّ الكريم يعتمل إن لم يعلم على من يتّكل) [6]" [7].

قال البغدادي : "وكان المبرّد ذهب إليه قديمًا ، وذكره في كتاب (الرد على سيبويه) ثمَّ رجع عنه " [8].

و لم أقف على رجوع المبرّد عن رأيه في كتبه المطبوعة ، ولا على الرأي الذي نُسِبَ إليه واختاره أخيرًا ، وهو رأي المازني .

---

(١) ينظر : خزانة الأدب : ١٠/١٤٥ .

(٢) يقصد به (مسائل الغلط) .

(٣) ينظر : النكت : ٢/٣٦٠ .

(٤) لم أجد رأي المازني فيما عُدت إليه من كُتُبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المازني في : أخبار أبي قاسم الزجّاجي : ص ١٩١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي : ٣/٢٤١ ، وخزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

(٥) ينظر : النكت : ٢/٣٦٠ ، وخزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

(٦) ينظر : النكت : ٢/٣٦٠ .

(٧) أخبار أبي قاسم الزجّاجي : ص ١٩١ .

(٨) شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي : ٣/٢٤١ ، وخزانة الأدب : ١٠/١٤٦ .

الرأي الخامس:

اعترض المبرّد على الأخفش قوله : أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) لا يكون إلاّ في موضع نصب[١].

قال المبرّد في ردِّه على الأخفش : " ومن ذلك قول الأخفش في باب ترجمته : (هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى)[٢] ، زعم أنَّ (الكاف) في (الضاربك) لا يكون إلاّ في موضع نصب ؛ لأن المضمر لا يجوز أن تُدخل النون بينه وبين ما قبله لأنه لا ينفصل[٣] ، وهذا غلط ؛ لأنَّ المضمر إنّما يعتبر بالظاهر ، وأنت متى كففت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلا جرًّا ، ولكن القول كما قال سيبويه[٤] في أنَّ الوجه فيه أن يكون يكون جرًّا ، ويجوز أن يكون نصبًا في قول من قال :

الحَافِظُو عَورَةَ العَشِيرَةِ " [٥].

فالمبرّد يرى أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المُحلى بـــ(أل) ، يكون في موضع نصب أو جر ، كما قال سيبويه .

وقد علّق ابن ولاّد على قول المبرّد بقوله : " والقول ما قاله محمد بن يزيد ، وهو مذهب سيبويه[٦] "[٧].

وقد تراجع المبرّد عن رأيه ، وقال بقول الأخفش : الذي يرى أنَّ الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) في موضع نصب ، فقد وافق الأخفش في ذلك ، وصرّح بذلك في أكثر من موضع في (المقتضب) .

---

(١) ينظر : ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٨١/١ .

(٣) لم أقف على رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كُتُبه ، وقد نسب هذا الرأي إلى الأخفش في : نسخة الأصل من الكتاب . ينظر هامش الكتاب : ١٨٨/١، وشرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ٤٣/٢ ، ٤٤ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

(٥) الانتصار : ص٨٥ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

(٧) الانتصار : ص٨٥ .

قال : " فإن قلت : قد قلت : (الضاربي) والياء منصوبة ؛ فإنّما ذلك لأنَّ(الضارب) اسم ، فلم يُكره الكسرة فيه ، والدليل على أنَّ الياء منصوبة ، قولك : (الضارب زيدًا)"[1].

وقال في موضع آخر : " فأمَّا الياء ... تقع في النصب ، نحو : (ضربني) و(الضاربي)"[2].

وقال في موضع ثالث : "وكذلك تقول : (هذا الضاربي) والياء في موضع نصب"[3].

الرأي السادس :

خَطَّأَ المبرّد سيبويه عندما منع من دخول حرف النداء على المُسمَّى بالاسم الموصول الذي فيه (أل)[4] ، كقولك : (يا الذي رأيته) اسم رجل .

قال سيبويه : "وإذا سمّيت رجلاً : (الذي رأيته) ، و(الذي رأيت) ، لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا ... ولا يجوز لك أن تناديه "[5].

وقد ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : "وهذا خطأ من قِبَل أنّه لو كان كذا خرج من حدِّ الأسماء ؛ لأنّ الاسم وقع ليُقصد صاحبه به ، وقد صار اسمًا فخرج من أن تقول فيه : (يا أيّها) ، ولكن تقول : (يا الذي رأيته) ، كما تقول : (يا ألله أغفر لي)"[6].

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " أمّا قوله : لو كان كما وصف لخرج من حدِّ الاسم فقول غير مستقيم ، وكيف يُخرجه ترك النداء من حدِّ الأسماء ؟ ، والعرب سمّت بـــ(الضحّاك) و(الحارث) وأشباههما ، و لم تلحقها حرف النداء ، ولا أخرجها ذلك من حدِّ الأسماء .

وأمّا احتجاجه باسم الله تعالى ، وأنّا نقول : (يا ألله أغفر لي) ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه كبعض حروفه ... "[7].

---

(١) المقتضب : ٢٤٨/١ .

(٢) المرجع السابق : ٥٧/١ .

(٣) المرجع السابق : ٢٦٣/١ .

(٤) ينظر : ص ١١١ ، ١١٢.

(٥) الكتاب : ٣٣٣/٣ .

(٦) الانتصار : ص ٢٠٨ .

(٧) المرجع السابق .

وأبو حيان ينقل عن المبرّد القول السابق ، و لم يعلم أنَّ المبرّد قد تراجع عنه وأثبت خلافه في (المقتضب) ، وقال بقول سيبويه .

قال أبو حيان : " وإن سمَّيت بذي (أل) من الموصولات ، كتسميتك بـــ(الذي رأيت) ، فذهب سيبويه[١] إلى أنه لا ينادى ، وذهب المبرّد إلى جواز ندائه"[٢].

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي في (المقتضب) ، وقال بقول سيبويه .

قال : " واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

وقد اضطرَّ الشاعر فنادى بـــ(التي) ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشَبَّه ذلك بقولك : (يا ألله اغفر لي) ، فقال :"[٣]

مِنَ أجلِكِ يا التي تَيَّمـــتِ قَلبِـــي وأَنـــتِ بخِيلـــةٌ بـــالوُدِّ عَـــنِّي

الرأي السابع :

اعترض المبرّد على سيبويه استشهاده بقول العجاج على جواز ترخيم المنادى النكرة الذي حُذِفَ منه حرف النداء في الشعر[٤].

قال سيبويه : " وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، وقال العجاج :

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذِيرِي

يريد : (يا جارية)"[٥].

وقد ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : " قد أخطأ في هذا كلِّه خطأً فاحشًا ، وذلك أنَّ قولك :

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذِيرِي

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٥/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٢١٩١/٤ .

(٣) المقتضب : ٢٣٩/٤- ٢٤١ .

(٤) ينظر : ص ١١٢ ، ١١٤ .

(٥) الكتاب : ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

(جارية) هنا معرفة ، الدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمها في النداء ، والتنوين ، والنصب ، فلم يجز ترخيمها ؛ لأنَّ المضاف لا يرخّم في النداء ؛ لأنَّه جاء على الأصل ، وكذلك النكرة ، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء ؛ لأنه فيهما على الأصل ، وقد وضع باب (الترخيم)[1] ما فيه هاء التأنيث[2] كلّه على أنّه نكرة وهذا خطأ "[3].

فالمبرّد يرى أنَّ (جاري) التي في البيت معرفة ، بدليل ترخيمها ، لأنَّ النكرة لا ترخّم في النداء ، واستدَّل بترخيمها على أنها معرفة .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " أمّا تسميته هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذَكَرَ ؛ لأنَّه إنّما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك فهو نكرة قبل النداء ، فكأنّه قال : وقد يجوز أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها ، وإنّما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء ... ولا أَعرَفُ لقوله[4] : إنَّه أخطأ خطأً فاحشًا معنى ؛ لأنه بيّن واضح"[5].

وقد نقل النحاس كلام المبرّد ، واعتراضه على سيبويه ، فقال : " قال النحويون : لا ترخَّم النكرة ، فكيف جاز أن يرخّم (صاحبًا) وهو نكرة ؟ ...

فالجواب عن هذا : أنَّ أبا العباس المبرّد قال : لا يجوز أن تُرخَّم نكرةٌ البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال : من أنَّ النكرة ترخّم إذا كانت فيه الهاء ، وزعم أنَّ قوله :

جارِيَ لا تَستَنكِري عَذِيرِي

أنَّه يريد : (يا أيتها الجارية) ، وكأنَّه رخّم على هذا معرفة ، وكذلك يقول في قوله :

أَصاحِ تَرَى بَرقًا

كأنه قال : (يا أيها الصاحب) ، ثم رخّم على هذا "[6].

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢/٢٣٩-٢٤٨ .

(٢) قال سيبويه تحت باب (الترخيم) : (هذا باب ما أوآخر الأسماء فيه الهاء) . ينظر : الكتاب : ٢/٢٤١-٢٤٥ .

(٣) الانتصار : ص ١٥١ .

(٤) يقصد المبرّد .

(٥) الانتصار : ص ١٥٢ .

(٦) شرح القصائد التسع المشهورات : ١/١٨٨ ، ١٨٩ .

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي في (المقتضب) ، وقال بقول سيبويه .

فهو يرى أنَّ النكرة يجوز ترخيمها إذا كانت ممَّا يستعمل بكثرة في الكلام ، وذلك كقولك : (يا صاحب) تقول : (يا صاح) ، أو كان فيه هاء التأنيث مثل : (يا نخلة) تقول : (يا نخلُ)[1] ، أو في الضرورة الشعرية ، أو الأمثال العربية كما سيأتي .

وحرف النداء قد يحذف عند المبرّد ، ويكون الاسم منادى بحرفٍ نداءٍ محذوف[2] كقول"الشاعر :

صَاحِ هَل أَبصَرتَ بالخَبـــــ تَينِ مِن أَسمـــــاءَ نَارَا

يريد : (صاحبُ) ، فأسقط النداء ، ورخَّم النكرة "[3].

كما أجاز المبرّد ترخيم (كروان) وهو نكرة ، في قولك في المَثَلِ : (أَطرَق كَرَا) ؛ لأنَّ ذلك مما كَثُر استعماله عند العرب ، فالأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر[4].

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ .

(٢) ينظر : المرجع لسابق : ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ .

(٣) المرجع السابق : ٢٤٣/٤ ، ٢٤٤ .

(٤) ينظر : المرجع السابق : ١٨٨/١ ، ٢٦١/٤ .

الرأي الثامن :

اعترض المبرّد على سيبويه : منع النعت الذي على (أَفعَل) من الصرف ، في النكرة إذا سُمِّي به ، وقال بأنَّ علّة الوصفية زالت عنه بعدما سُمِّي به .

قال سيبويه : " وإنّما منعُك من صرف (أَحمَر) في النكرة وهو اسم أنّه ضارع الفعل ؟ فـــ(أَحمَر) إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا ، فإذا كان اسمًا ثمَّ جعلته نكرة فإنّما صيَّرته إلى حاله إذ كان صفة "[1] .

وقد ردّ المبرّد على سيبويه بقوله : " وهذا نقض قوله في (أحمر) وما أشبهه ، إنّه إذا سَمّى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش[2]، وذلك لأنّ المانع له من الصرف في النكرة أنّه وصفٌ ، وإذا سمَّى به فقد أزال عنه ذلك المعنى ، وأدخله في باب (أَفعَل) ، وذهبت دلالته على معنى الحُمرة "[3].

فالمبرّد مع الأخفش في صرف النعت الذي على (أَفعَل) ، في النكرة ، إذا سُمِّي به .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " حجّة سيبويه في ترك صرف (أحمر) إذا سُمِّي به ما وَجَدَ عليه اجتماع العرب في ذلك ، ألا ترى إلى قوله في باب : (ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات ، واسمًا في أكثر الكلام)[4] ، قال : " وأمَّا (أَدهَم) إذا عنيت القيد ، و (الأَسود) إذا عنيت الحيّة ، فإنّك لا تصرفه في معرفة ، ولا نكرة ، لم تَختَلِف في ذلك العرب"[5]، فهذا نصّ قوله ، وسبيله وسبيل النحويين اتباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٩٨ .

(٢) لم أجد رأي الأخفش فيما عُدت إليه من كُتُبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في : نسخة (أ) ، و (ب) من الكتاب ، ينظر : هامش الكتاب : ١٩٨/٣ ، والمقتضب : ٣١٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ص٧ ، وقد رجع الأخفش عن مذهبه ، كم نصَّ على ذلك ابن مالك ، قال : "وخالفه الأخفش مُدَّةً ثم وافقه في كتابه (الأوسط) . وأكثر المصنفين لا يذكرون إلاَّ مُخالفته ، وذِكر موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه". ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٩٩/٣ .

(٣) الانتصار : ص٢٠٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٠/٣ .

(٥) الكتاب : ٢٠١/٣ .

التكُّلم بلغتها ، فأمَّا أن يعملوا قياسًا وإن حسن يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه وإن وافق كلامهم "[١].

وقد اضطرب كلام المبرّد في (المقتضب) ، فتارة يختار قول الأخفش ، ويرى أنّه لا يجوز في القياس غيره ، وتارة يقول بقول النحويين ، وهو قول سيبويه .

قال المبرّد مؤيدًا لقول الأخفش : " إنَّ (أَحمَر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلمّا سميت به كان على تلك الحال ، فلمّا رددته إلى النكرة ، رددته إلى حال كان فيها لا ينصرف ...

هذا قول النحويين ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سُمِّي بـــ(أَحمَر) وما أشبهه ، ثم نُكِّر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سُمِّي به فقد أُزِيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أَفعَل) الذي لا يكون نعتًا ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره "[٢].

وقد قال المبرّد أيضًا بقول النحويين في موضعين من كتابه :

الأول : قال في باب (أَفعَل) : " اعلم أنَّ ما كان من (أَفعَل) نعتًا فغير منصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : (أحمر) ، و(أخضر) ، و(أسود) "[٣].

الثاني : قال : " خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة ، فمنها :

ما كان من (أَفعَل) صفة ، نحو : (أخضر) ، و (أحمر)"[٤].

والذي يظهر من هذا أنَّ المبرّد في كتابه (المقتضب) مازال على رأيه في صرف النعت الذي على (أَفعَل) ، في النكرة ، إذا سُمِّي به .

وهو بهذا مخالف لجمهور النحاة ، وموافق لقول الأخفش الأول ، وأمَّا ما ذكره من قول النحويين ، فليس قولاً له ، بل عبّر فيه عن وجهة نظر النحويين[٥] .

---

(١) الانتصار : ص ٢٠٤ .

(٢) المقتضب : ٣١٢/٣ .

(٣) المرجع السابق : ٣١١/٣ .

(٤) المرجع السابق : ٣/ ٣١٩ .

(٥) ينظر : حاشية المقتضب : ٣١٣/٣ .

الرأي التاسع :

اتّهم المبرّد سيبويه بالتناقض في كلامه ، فكيف يمنع من إدخال حرف اللين على حرف آخر ليس من حروف اللين ، ثمَّ يجيز إدغام (النون) بـــ(الواو) و(الياء) .

قال سيبويه : " و لا تُدغِم في هذه (الياء) (الجيم) وإن كانت لا تُحرَّكُ ؛ لأنك تُدخِل اللين في غير ما يكون فيه اللين ، وذلك قولك : (أُخرج يَاسِرًا) ، فلا تُدخِل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين"(١).

وقال : " وتُدغِم (النون) مع (الواو) بغنَّة ، وبلا غُنّة ؛ لأنها من مُخرج ما أُدغمت فيه (النون) ...

وتدغم (النون) مع (الياء) بغنَّة ، وبلا غُنّة ؛ لأنّ (الياء) أخت (الواو) ، وقد تدغم فيها (الواو) فكأنّهما من مُخرج واحد "(٢).

يرى سيبويه عدم جواز إدغام حرف اللين بحرف آخر ليس من حروف اللين ، وقد استثنى سيبويه من هذه القاعدة ، إدغام (النون) بأحد حروف اللين ؛ لأنَّ لها حكمًا مستقلاً يختلف عن باقي الحروف ، وهو أنَّ (النون) حرف مجهور ، لا يمنع الصوت ، وقد شابهت حروف اللين بالصوت التي تمتدُّ به إلى الخياشيم ، فجاز إدغامها بحروف اللين(٣).

وقد اعترض المبرّد على سيبويه بقوله : " ومن ذلك قوله في باب : (الإدغام في الحروف المتقاربة)(٤)، قال : ولا تُدغِم (الياء) في (الجيم) وإن كانت لا تُحرَّكُ ؛ لأنك تُدخِل اللين في غير ما فيه اللين ، ذلك قولك : (أُخرج يَاسِرًا) ، فلا تُدغِم .

ثم قال في هذا الباب : وتُدغم (النون) في (الياء) و(الواو) بغنّة ، وبلا غنّة ، وقد زعم أولاً أنّه لا يُدخل غير حرف اللين في اللين"(٥).

---

(١) الكتاب : ٤/ ٤٤٧ .

(٢) الكتاب : ٤/٤٥٣ .

(٣) ينظر : الانتصار : ص ٢٦٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي : ٣/٢٧٢ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤/٤٤٥ .

(٥) الانتصار : ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

واعتراض المبرّد على سيبويه فيما ظنّه تناقضًا في الحكم ، فكيف منع سيبويه إدغام حرف اللين بحرف ليس من حروف اللين ؟ ، ثمَّ أجاز إدغام (النون) وهي ليست بحرف لين بـــ(الواو) و (الياء) .

وردّ ابن ولاّد على المبرّد بقوله : " قال أحمد : (الجيم) من الحروف الشديدة التي تمنع الصوت ، فأمّا (النون) فإنها وإن كانت مجهورة فليست ممّا يمنع الصوت ، فلمّا ضارعت حروف اللين بالصوت التي تمتدُّ به إلى الخياشيم جاز الإدغام فيها ، ولم يجز ذلك في (الجيم) لشدّتها ، وامتناع الصوت معها "[1].

وقد تراجع المبرّد عن هذا الرأي في (المقتضب) وقال بقول سيبويه ، وهذا يعدُّ رجوعًا منه ، وقبولاً بقول سيبويه .

قال : " اعلم أنَّ (الياء) لا تُدغم في (الجيم) ، ولا في (الشين) ؛ لأنها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام لعِلل "[2].

وقال : " وتُدغَم في (الياء) ، نحو : (من يريد ؟) ، و(من يقوم؟) "[3].

---

(١) الانتصار : ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) المقتضب : ٢١٠/١ .

(٣) المرجع السابق : ٢١٧/١ .

الفصل الرابع :

أثر المبرّد فيمن جاء بعده من العلماء .

الفصل الرابع:

أثر المبرّد فيمن جاء بعده من العلماء .

كان المبرّد واحدًا من العلماء الذين تشبعت معارفهم ، وتنوعت ثقافاتهم لتشمل العديد من العلوم والفنون ، فهو علمٌ بارزٌ من أعلام الثقافة الإسلامية في القرن الثالث الهجري ، إذ كان رأس المذهب البصري في وقت من الأوقات ، وإليه أفضت مقالات البصريين ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها[1] ، فهو صاحب أعظم كتاب بعد كتاب سيبويه ، وهو كتاب (المقتضب) ، الذي حاول فيه المبرّد تبسيط بعض المسائل التي وردت معقدةً أو متناثرةً في كتاب سيبويه فنظمها وبوبها[2].

فهو إمام عصره في النحو واللغة ، فقد تتلمذ على كبار علماء البصرة ، الذين نهل من علمهم وتأثر بهم ، فظهر ذلك في مؤلفاته ، كما تميّز أيضًا بيانه وبلاغته[3].

وقد أثّر المبرّد فيمن بعده من لغويين ، وأدباء ، ومفسرين ، فكثيرًا ما يصرح هؤلاء العلماء بالنقل عنه ، والاستشهاد بآرائه .

والحديث عن أثر المبرّد فيمن بعده مما يطول ذكره ، ويصعب حصره ، وفصل من فصول الرسالة لا يوفيه حقه ، لكن يكفينا بعض الإشارات وخاصة النحوية التي تكشف بعض مظاهر التأثر به ، ولعلي أبدأ بتلامذته القريبين منه الذين أشادوا بعلمه ، ومكانته المتميزة بين رجالات عصره ، ونهلوا من علمه ، ونقلوا آرائه ، فقد كان لهم الفضل بعد الله في الكشف عن بعض مذاهبه ، وآرائه ، التي لم توجد في كتبه التي وصلت إلينا .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١/١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) ينظر : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، للدكتور محمد المختار ولد أباه ، دار الكتب العلمية ، ط٢ : ص١٣١ .

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص١٠١ .

وممن تأثَّر به من تلامذته : ابن كيسان ، والزجّاج ، وابن السراج ، وابن النحاس ، و غيرهم .

أمَّا ابن كيسان فقد كان علمًا من أعلام المدرستين البصرية والكوفية ، فقد تتلمذ في بداية أمره على يد ثعلب إمام الكوفيين في زمانه ، ثمَّ انتقل إلى المبرّد إمام البصريين في زمانه فقد جمع بين المذهبين[1] ، إلا أنَّ تأثره بشيخه المبرّد كان ملحوظًا ، ومن مظاهر ذلك ، ما يأتي :

-استعماله لمصطلحات البصريين ، ومن ذلك قوله : " فالأسماء تكون منصرفة ، و غير منصرفة ، ومبنية لا تعرب ".

والمنصرف وغير المنصرف اصطلاح بصري ، يقابله عند الكوفيين : ما يجري ، ومالا يجري[2].

- براعة ابن كيسان في الجدل والمناقشة ، إذ كان شيخه المبرّد كذلك ، فقد كان مجيدًا للمناقشة ، ويدلُّ على ذلك ما دار بينه وبين الزجّاج ، حيث سأله عن أربع عشرة مسألة ، يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ، ثم يُفسد الجواب ، ثمّ يعود إلى تصحيح القول الأول[3].

ولقد انعكست هذه الصفة على تلميذه ابن كيسان ، فقد كان هو الآخر مجيدًا للجدل ، بارعًا في المناقشة ، ولا أدلَّ على ذلك من المجالس التي دارت بينه وبين شيخه المبرّد التي رواها لنا تلميذه الزجّاجي في مجالسه [4] ، والتي يطول ذكرها هنا .

---

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجّاجي ، ق: د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣ : ص ٧٩.

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ٤٢/١ .

(٣) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ص ١١٠ .

(٤) مجالس العلماء ، للزجاجي ، ق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ : ص ١٦٧-١٧٢ ، ٢٢٤ ، ٢٤٥ .

وأمَّا الزجّاج فقد جمع أيضًا بين المذهبين ، إذ كان بغداديًا[1] يدنو كثيرًا من مذهب البصريين ، ويميل إليه ، فكثيرًا ما يجري في شرحه على مذهب أهل البصرة ، كما يظهر تأثره بالبصريين ، بولعه بالاشتقاق ، وبالتفسير اللغوي للألفاظ ، ومن ذلك ، قوله : " يقال : (رَجِسَ الرجل يَرجَسُ) ، إذا عمل عملاً قبيحًا ، و(الرَّجسُ) بفتح الراء شدَّة الصوت "[2]، وهذا من سمات المذهب البصري ، وهذا التأثر ناتج عن تأثره بشيخه المبرّد ، الذي علّمه ذلك .

ومن مظاهر تأثره أيضًا :

– إتباع منهج شيخه المبرّد في موقفه من بعض القراءات القرآنية ، والتشكيك فيها وخاصة القراءات السبعيّة ، التي قال عنها نفسه إنها سنَّةٌ لا تجوز مخالفتها[3] ، لكنه حاد عن هذا الطريق ، وسلك مذهب شيخه المبرّد ، ومن ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[4]،" القراءة الجيدة نصب (الأرحام) المعنى : (واتقوا الأرحام أن تقطعوها) ، فأمّا الجر في ﴿الأَرحَامِ﴾[5] ، فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال : (لا تحلفوا بآبائكم)[6]، فكيف يكون تساءلون به ، وبالرحم على ذا ؟"[7].

---

(١) ينظر : مقدمة ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : ص ١١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٠٣/٢ ، وينظر : ٢٥٣/٢ ، ٤٢٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٩٠/١ ، ٢١٤/٢ .

(٤) سورة النساء ، آية : ١ .

(٥) قرأ بها إبراهيم النَّخعي ، وقتادة ، والأعمش ، وحمزة . ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ق : د. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، ط١ : ١٢٧/١ ، والحجة للقراء السبعة ، للفارسي ، ق : بدر الدين قهوجي ، وزميله ، دار المأمون للتراث ، ط١ : ١٢١/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٧/٦ .

(٦) تتمة الحديث : " لا تحلفوا بآبائكم ولا بأُمهاتكم ولا بالأنداد ، ولا تحلفوا إلا بالله ، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون". الحديث رواه أبو هريرة . ينظر : سنن أبي داؤد ، بيت الأفكار الدولية ، : ص٣٦٦ ، رقم الحديث : (٣٢٤٨) ، سنن النسائي ، بيت الأفكار الدولية : ص٣٩٨ ، رقم الحديث : (٣٧٦٩) .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٦/٢ .

قال المبرّد : " وقرأ حمزة[1] : ﴿الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرحَامِ﴾ ، وهذا مما لا يجوز عندنا ، إلا أن يُضطَرَّ إليه شاعر "[2].

-اختيار الزجّاج لرأي شيخه المبرّد وتأييده ، في إعراب قول الله تعالى : ﴿ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ ، الذي في الآية الكريمة : ﴿ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[3] بأنها : نعت للنساء اللواتي هنَّ أمهات الربائب ، و ليس نعتًا لأمهات نسائكم ، والدليل على ذلك : إجماع الناس أنَّ الربيبة تحلُّ إذا لم يُدخل بأُمها[4].

قال الزجّاج : "والدليل على أنَّ ما قاله أبو العباس هو الصحيح ، أنَّ الخبريين إذا اختلفا لم يكن نعتهما واحدًا .

لا يجيز النحويون : (مررت بنسائك ، وهربت من نساءِ زيد الظريفات) على أن تكون (الظريفات) نعتًا لهؤلاء النساء ، وهؤلاء النساء "[5].

-فسَّرَ المبرّد المراد بقول الله تعالى :﴿وَعَشْرًا ﴾ في الآية الكريمة : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[6] ، عشر مُدَدٍ ، وتلك المدد كل مدة منها يوم وليلة ، والعرب تقول : (ما رأيته منذ عشر) ، و(أتيته لِعَشرٍ خلون) ، فيغلِّبون الليالي على

---

(١) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات ، يُكنى بأبي عمارة ، أحد القرّاء السبعة ، (ت ١٥٦هـ) . ينظر ترجمته : الوافي بالوفيات : ١٠٥/١٣ ، ١٠٦ .

(٢) الكامل : ٩٣١/٢ .

(٣) سورة النساء ، آية : ٢٣ .

(٤) لم أقف على رأي المبرّد فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرّد في : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٣٤/٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ، لمحمد الطوسي ، ق: أحمد قصير حبيب العاملي ، دار إحياء التراث : ١٥٨/٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٣٤/٢ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

ذكر الأيام ، والأيام داخلة في الليالي ، والليالي مع اليوم مدّة معلومة من الدهر ، فتأنيث (عشر) ، يدلُّ على أنّه لا يراد به (أشهر)[١].

ثمَّ بعد ذلك حكم الزجّاج على قول المبرّد السابق بأنَّه أحسن ما فسِّر به هذه الآية[٢].

وأمّا ابن السراج فهو تلميذ المبرّد النجيب الذي كان المبرّد يميل إليه ، ويقرّبه ويشرح له ، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ، ويأنس به[٣] ، فتأثره به ليس بغريب ، وذلك لقربه الشديد منه .

ومن مظاهر تأثره ، ما يلي :

– قال أحد تلاميذ ابن السراج وهو يلقي بعض فصول كتاب (الأصول) : إنه أحسن من كتاب (المقتضب) للمبرد أستاذه ، فبادره بقوله : لا تقل هذا ، فإنما استفدنا ما استفدناه من صاحب (المقتضب) ، وأنشد[٤] :

ولَكِن بَكَت قَبلِي فَهَاجَ لِي البُكَا بُكَاهَا فَقُلتُ الفَضلُ لِلمُتَقَـــدِّمِ[٥]

–اعتماد ابن السراج على كتاب سيبويه ، وعلى (المقتضب) في إعادة تنظيم قواعد النحو ، والبُعد عن التداخل والتعقيد[٦] ، فهو من عقّل النحو ، بعد أن كان مجنونًا[٧].

---

(١) لم أجد رأي المبرّد فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرّد في : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ، للنحاس : ٣١٨/١ ، والبحر المحيط : ٢٣٣/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٢٧٩/٣ .

(٣) ينظر : الفهرست : ص ٦٧ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة : ١٤٥/٣ ، والمدارس النحوية ، لشوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٧ : ص١٤٠ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعدي بن الرقاع العاملي : في الكامل : ١٠٢٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي : ٢/ ١٢٩٠ ، و إنباه الرواة : ١٤٥/٣ .

(٦) ينظر : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ص ١٦٤ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء : ٢٥٣٥/٦ .

-وقوف ابن السراج مع أستاذه المبرّد في بعض القضايا الخلافية بينه وبين سيبويه ، ومن ذلك : ما قاله في حذف الفاء من جواب الجزاء ، في قول الشاعر :

وإنِّي متَى أُشرِف عَلى الجانِبِ الذي بِهِ أَنتِ مِن بَينِ الجَوَانِبِ نَـــاظِرُ

" هو عند سيبويه على تقديم الخبر : وإني ناظرٌ متى أشرف[1] ، وأجاز أيضًا أن يكون على إضمار الفاء[2] ، والذي عند أبي العباس[3] ، وعندي فيه ، وفي مثالِه أنّه على إضمار الفاء لا غير"[4] ، فالتقدير : (فأنا ناظر) .

-(حَيَّهَل) اسمان جُعِلا اسمًا واحدًا ، وهي عند ابن السراج على ثلاث لغات : أجودهن : (حَيَّهَلَ بعُمَر) ، فإذا وقفت قلت : (حيَّهلا) ، الألف ها هنا لبيان الحركة كالهاء في قوله : (كتابيه) .

ويجوز : (حيهلاً) بالتنوين تجعل نكرة .

ويجوز : (حيهلاً بعمر) بالتنوين للمعرفة ، وهي أردأ اللغات[5].

وقد نقل ابن السراج هذه اللغات من (المقتضب)[6] ، وأعاد صياغتها ، وفصَّلها كتفصيل المبرّد لها ، فهو يرى رأيه ، ويقول بقوله .

– منع المبرّد دخول (نِعمَ) ، و(بِئسَ) على (الذي) إذا كانت مخصوصة ، كقولك : (نعم الذي قام أنت) ، و(بئس الذي ضرب زيدًا أنت) ؛ لأن (الذي) هنا مخصوصة ، وليست للجنس ، أمّا إذا كانت (الذي) للجنس ، فقد أجاز المبرّد ذلك ، قال : "ولو قلت : (نعم الذي في الدار أنت) ، لم يجز ؛ لأنَّ الذي بصلته مقصود إليه بعينه.

---

(١) ينظر : الكتاب : ٦٨/٣ .

(٢) ينظر : المرجع السابق : ٧١/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٧١/٢ ، ٧٢ .

(٤) الأصول : ٣/ ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٥) ينظر : الأصول : ١٤٥/١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢٠٥/٣ .

فإن قلت : قد جاء : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾[1] ، فمعناه الجنس ، فإنَّ (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد (نعم) ، و(بئس) ، وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة "[2] ، فالمبرّد يجيز إذن : (نعم الذي جاء بالصدق) ، وقد أيّد ابن السراج كلام المبرّد وقال أنه هو القياس[3].

وأمَّا ابن النحاس ، فقد تأثر أيضًا بالمبرّد ، ومن من مظاهر ذلك ، ما يلي :

-أورد ابن النحاس ثلاثة أقوال في إعراب الفعل (يرتبط) في قول الشاعر :

تَـــرّاكُ أَمكِنَـــةٍ إذا لم أَرضَـــها أَو يرتَبِط بعضُ النُّفُوس حِمَامُهـــا[4]

القول الأول : الفعل (يرتبط) مجزوم ، وذلك بالعطف على قوله : (إذا لم أرضها) .

القول الثاني : أنَّ الفعل (يرتبط) في موضع رفع ؛ لأنه ردَّ الفعل إلى أصله ؛ لأنَّ أصل الأفعال ألا تعرب ، وإنما أُعربت للمضارعة .

القول الثالث : أنَّ الفعل (يرتبط) في موضع نصب ، ومعنى (أو) : (إلا أن)[5].

وقد اختار ابن النحاس القول الأول ، ورجحه ، وردّ على القول الثاني بقولٍ للمبرد.

قال : " وإنما اخترنا القول الأول وهو أن يكون في موضع جزم ؛ لأنّ أبا العباس محمد ابن يزيد قال[6] : لا يجوز للشاعر أن يُسكِّن الفعل المستقبل ؛ لأنه قد أوجب له الإعراب لمضارعته الأسماء ، وصار الإعراب فيه يفرِّق بين المعاني ... فلو جاز أن تُسكِّن الفعل المستقبل لجاز أن تُسكِّن الاسم ، ولو جاز أن تُسكِّن الاسم لما تبينت المعاني"[7].

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٣٣ .

(٢) المقتضب : ١٤٣/٢ .

(٣) ينظر : الأصول : ١١٣/١ .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة ، في ديوانه : ص ١٧٥ ، مجالس ثعلب : ص٦٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٧ والخصائص ٧٤/١ ، والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم ، لابن فارس ، مطبعة المؤيد ،١٣٢٧هـ: ص٢٥١ ، وشرح شواهد الشافية : ص٤١٥ ، ويروى (يعتلق) مكان (يرتبط) .

(٥) ينظر : شرح القصائد التسع المشهورات : ص ٤١٧ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١/٢ ، ٢ .

(٧) شرح القصائد التسع المشهورات : ص ٤١٨ .

فالمبرّد يرى أنَّ الشاعر لا يحقُّ له أن يسكن الفعل المستقبل بردِّه إلى أصله ، وهو عدم الإعراب في الأفعال ، وقد وافقه ابن النحاس في ذلك ، و التمس توجيهًا آخر للتسكين ، وهو القول الأول .

– دفاع ابن النحاس عن المبرّد ، وردُّ بعض الأقوال المنسوبة إليه ، التي تخالف ما قال به المبرّد ، وتخالف مذهبه ، ومن ذلك :

١– ما نقله النحاس عن علي بن سليمان عن المبرّد ، وهو القول بجواز فتح همزة (إنَّ) وإن كان في خبرها اللام ، وقد اعترض النحاس على ما حكاه علي بن سليمان عن المبرّد ، وعدّه وهمًا منه[١].

٢– ما نقله النحاس عن علي بن سليمان عن المبرّد ، وهو القول أنَّ تقدير المحذوف في قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[٢]: (كراهة أن تضلّ إحداهما ، و كراهة أن تُذَكِرَ إحداهما الأخرى) ، وقد أنكَرَ النحاس صُدور مثل هذا القول عن المبرّد ، وأنّه يَجِلُّ عن قول مثله ؛ لأنَّ المعنى على خلافه ؛ وذلك أنَّه يصيرُ المعنى : (كراهة أن تضلّ إحداهما وكراهة أن تُذَكِرَ إحداهما الأخرى) ، وهذا مُحال[٣].

و لم يكن التأثر بالمبرّد مقصورًا على تلامذته فحسب ، بل تعداه إلى غيرهم ممن جاء بعدهم من العلماء ، كالزجّاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وأبي البركات الأنباري ، وابن مالك ، وغيرهم .

وتأثرُ هؤلاء يظهر بمدى تردد اسم المبرّد في مؤلفاتهم ، وكثرة النقل عنه ، فمنهم من يصرح باسم بالمبرّد ، وبالنقل عنه ، ومنهم من لا يصرِّح بذلك ، لكنّه يُعرف من مؤلفات المبرّد ، إنَّه هو من سبقهم إليه .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ١٥٥/٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٣٤٦/١ .

ومن مظاهر التأثر عند هؤلاء العلماء :

١- تأثر الزجّاجي بالمبرّد ، ومن مظاهر ذلك :

ما ذكره الزجّاجي في تعريف الاسم عند المبرّد ، الذي ذكره في (المقتضب) حين قال : " أمَّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى ، نحو (رجل) ، و(فرس) ، و(زيد) و(عمرو) وما أشبه ذلك ، وتَعتَبِرُ الأسماء بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم"(١).

ثم قام الزجّاجي بشرح كلام المبرّد وبيان مقصوده ، حيث قال : " وليس غرض أبي العباس ها هنا تحديد الاسم على حقيقته ، وإنّما قصد التقريب على المبتدئ ، فذكر أكثر ما يعمّ الأسماء المتمكنة "(٢) .

ثم بعد ذلك بدأ الزجّاجي يناضل عن أبي العباس ويردّ المآخذ التي أخذت على هذا التعريف ، حيث قال : " وقد أخذ على المبرّد أيضًا في هذا الحدِّ قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، وقيل : من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : (كيف) ، و(صه) ، و(مه) ، وما أشبه ذلك ، وللمنَّاضِل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما : ما قدمنا ذكره ، وهو أنه قَصَد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المُستحقة له ، وهي لا تنفك مما ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلها .

والجواب الآخر هو : ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أرَ أحدًا من أصحابنا ذكره ، أقول : إنَّ حدّ أبي العباس هذا في قوله : تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها ، غير فاسد ؛ لأنَّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب ، بل يُخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله"(٣).

---

(١) المقتضب : ٣/١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي : ص ٥١ .

(٣) المرجع السابق .

٢– تأثر الفارسي بالمبرّد ، ومن مظاهر ذلك ، ما يلي :

–ما نقله الفارسي من كتاب (المقتضب) ، وقد صرح بهذا في أكثر من موضع[١].

–تأييده لقول المبرّد ، وذلك في مسألة منعها المبرّد ، وهي : عدم جواز قولك : (يا غُلامَكَ) فتضيف الكاف إلى المنادى ؛ لأنه قد نقض مخاطبة المنادى بإضافة الكاف ، فلا يمكن أن تجتمع علامتان للخطاب ، خطاب النداء ، وكاف الخطاب ، أمّا لو كان ذلك في الندبة لجاز ذلك ؛ لأن المندوب غير منادى ، وإنما مُتَفَجَّعٌ عليه[٢].

وقد أيَّدَ الفارسي كلام المبرّد السابق ، ودعمه بأدلَّة تقويه ، حيث قال : "ويُقوِّي عندي هذا الذي سلكه ، تركهم للتاء في (أَرَأَيتَ) على حالةٍ واحدةٍ للمذكر ، و المؤنث ، وللاثنين ، والجميع ، كأنّه لما صارت علامة الخطاب فيما بعد التاء خرجت هي من أن تكون علامة خطاب ، ألا تراها على حالة واحدة في جميع الأحوال ، كما لم يجتمع علامتان للخطاب ، كذلك لم يجتمع في (يا غُلامَكَ)" [٣].

–نقل الفارسي كلام المبرّد ، وشرحه ، وبيَّن المقصود به كما فهمه هو ، وذلك في قول المبرّد : "(آمين) على مثال (عاصين)"[٤]، حيث قال : " فأمّا قول محمد بن يزيد : (آمين) بمنزلة (عاصين) ، فالذي أراد به عندي أن يُعلِم أنَّ الميم من (آمين) خفيفة ، كما أنَّ الصاد التي هي عين من (عاصين) خفيفة ، و لم يرد أنَّ وزن (آمين) كوزن (عاصين) ، ولا أنَّ النون في (آمين) فُتِحت من حيث كانت نون جمع ، كما فُتِحت في (عاصين) بهذا المعنى ، لبعد ذلك وفساده "[٥].

---

(١) ينظر : المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، ق: د. محمد الشاطر محمد أحمد ، مطبعة المدني ، ط١ : ٣٤٢/١ ، ٤٩٨، ٥٤٥ ، ٧٨٠/٢ ، ٨٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٢٤٥/٤ .

(٣) المسائل البصريات : ص ٥٧٨ .

(٤) لم أقف على رأي المبرّد فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرّد في : المسائل الحلبيات : ص ١١٠ ، والخصائص : ١٢٣/١ ، ولسان العرب ، مادة (أمن) ، ٢٧/١٣ ، وتاج العروس من جواهر القاموس ، لسيد محمد مرتضى الزبيدي ، ق : علي هلالي وآخرون ، التراث العربي ، ط٢ : ١٩٠/٣٤ .

(٥) المسائل الحلبيات : ص ١١٦ .

٣- تأثر ابن جني بالمبرّد ، ومن مظاهر ذلك ، ما يلي :

- اختيار قول المبرّد ، والحكم عليه بالصواب ، وذلك عند اعتراضه على من قال أنَّ (المُعجم) في قولنا : (حروف المُعجَمِ) ، صفة لـــ(حروف) ، ثم ردَّ على هذا ردًّا يطول ذكره ، فقد اختار قول المبرّد في هذا ، وقال أنه هو الصواب عندي ، حيث قال : " والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس[١] محمد بن يزيد المبرّد - رحمه الله - من أنَّ (المُعجم) مصدر بمنزلة (الإعجام) كما تقول : (أدخلته مُدخلاً) ، و(أخرجته مُخرجًا) ، أي : (إدخالاً) ، و(إخراجًا) "[٢].

فيكون إعراب (المعجم) عند ابن جني مضافًا إلى (حروف) من باب إضافة المفعول إلى المصدر ؛ لأن الحروف هي المُعجمة ، وتقديرها : (هذه حروف المعجم) ، أي : (من شأنها أن تُعجم)[٣].

- ما أخذه من المبرّد في تحريك نون الجمع ونون الاثنين ، وإن كان لم يصرّح بذلك ، فقد قال : "وحركة نون التثنية كسرة ، وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة ، نحو : (الزيدان) ، و (الزيدون) ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين"[٤].

وقد سبقه المبرّد إلى هذا فقال : " وإنَّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين "[٥] .

---

(١) لم أقف على رأي المبرّد فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرّد في : سر صناعة الإعراب : ٣٥/١ ، ولسان العرب : مادة (عجم) ، ٣٨٧/١٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٣٥/١ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٣٣/١-٣٦ .

(٤) علل التثنية : ص ٨٥ .

(٥) المقتضب : ٦/١ .

٤- تأثر أبي البركات بن الأنباري بالمبرّد ، ومن مظاهر ذلك :

اختيار أبي البركات لقول البصريين في مسألة : (اشتقاق الاسم) ، وتقوية قول البصريين بقول المبرّد ، فالبصريون يقولون أنَّ الاسم مشتقٌّ من(السُّمُوِّ) : وهو العلو ؛ لأن (السمو) في اللغة : هو العلو ، يقال : (سَمَا يَسمُو سُمُوًّا) إذا علا ، ومنه سُميت السماء سماءً لعُلُوِها [(١)]، والاسم يعلو على المُسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، هكذا قال أبو البركات في (الإنصاف) ، ثمَّ بعد ذلك حكى قول المبرّد في ذلك ، فقال : ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد [(٢)] : الاسم ما دلَّ على مُسمًّى تحته ، ثمَّ علَّق أبو البركات على قول المبرّد بقوله : وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد ، فلما سما الاسم على مُسمَّاه ، وعلا على ما تحته من معناه ، دلَّ على أنه مشتقٌّ من (السمو) ، لا من (الوسم) ، كما قال الكوفيون ، فقد أيّد أبو البركات قول البصريين ، وقوَّاه بقول المبرّد[(٣)].

٥- تأثر ابن مالك بالمبرّد ، ومن مظاهر تأثره ، ما يلي :

ذكر ابن مالك بعض أقوال المبرّد في (الكافية الشافية) ، ومن الأمثلة على ذلك ،

قوله : وَالآخَرُ اسمٌ والمقّــدمُ الخَبَــر عِند أبي العبَّاس فاعرف الصُّور[(٤)]

وقوله : وَهوَ بِنَقلٍ ، وأَبُو العبَّــاس في نوعٍ من الفعل قياسًا يَقتَفِــي[(٥)]

وقوله : عند سيبويه (إذ ما) حرف وهي عند ابن يزيــد ظــرف[(٦)]

---

(١) ينظر : لسان العرب : مادة (سما) ، ٣٩٧/١٤ .

(٢) قال المبرّد :" أمَّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى ، نحو (رجل) ، و (فرس) ، و(زيد) ، و(عمرو) وما أشبه ذلك ". هذا ما قاله المبرّد في (المقتضب) . المقتضب : ٣/١ ، أمّا ما نُسِب إليه فلم أجده فيما عُدت إليه من كتبه ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرّد في : الصاحبي في فقه اللغة : ص٥٧ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٤٦٢/١ .

(٥) المرجع السابق : ٧٣٥/٢ .

(٦) المرجع السابق : ١٦٢٠/٣ .

كما تميّز المبرّد بآرائه المنفردة التي تعكس رؤيته العميقة ، وثقافته الموسوعية ، والتي نسبها من جاء بعده إليه ، لذلك كان موقف علماء النحو منه ، موقف الوارد الناهل ، فراح كلٌّ منهم يأخذ منه ما يلائم مذهبه ، ومن ذلك :

– أجاز المبرّد الفصل بين فعل التعجب والمُتعجَّب منه ، بالجار والمجرور ، أو بفعل آخر[١] ، وأجاز أن تعمل أي الفعلين شئت ، حيث قال : " (ما أحسَنَ ، وأَجمَل زيدًا) ، إذا نصبت بـــ(أجمل) ، فإن نصبته بـــ(أحسن) قلت : (ما أحسن ، وأجمله ، زيدًا) ؛ لأنك تريد (ما أحسن زيدًا ، وأجمله)"[٢].

وقد خالف المبرّد بهذا القول جماعة البصريين[٣] ، فقد منعوا وقوع التنازع بين فِعلَي التعجب ؛ فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أُعمِل الأول ، وإذا لم يَصلُح إعمال الأول بَطَلَ التنازع ، إذ من شرطه جواز إعمال كلٍّ منهما .

وقد تبع المبرّدَ في هذا القول الرضيُّ ، حيث قال : " وكذا : يتنازع فعلا التعجب خلافًا لبعضهم ، نظرًا إلى قلة تصرّف فعل التعجب ، تقول : (ما أحسن ، وما أكرم زيدًا) ، على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، و(ما أحسن ، وما أكرمه ، زيدًا) على إعمال الأول "[٤].

– أجاز المبرّد نصب المُستثنى بعد (حاشا) ، وجعلها مما يُستَثنى به كـــ(إلا) ، وقد خالف بهذا القول جمهور البصريين ، " إذ إنَّ مذهب سيبويه[٥]، وأكثر البصريين : أنّها حرف خافض دال على الاستثناء كـــ(إلاَّ) "[٦].

وقد تبع المبرّد في هذا القول أبو حيان ، والسيوطي .

---

(١) ينظر : ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) المقتضب : ١٨٤/٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٧/٢ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، ق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم : ٤٦٢/٩ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٤٧٨/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢١٣/١ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٥٣٢/٣ .

قال أبو حيان : " ويُستَثنى بـــ(حاشا) "[1].

قال السيوطي : " من أدوات الاستثناء : (حاشا) ، و(خلا) ، و(عدا) ، وينصب المُستثنى بها ، ويجرّ "[2].

– اختلف[3] البصريون في رافع الخبر ، على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنَّ الخبر مرفوع بالابتداء .

القول الثاني : أنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ .

القول الثالث : أنّ الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا .

أول من قال بالقول الثالث المبرّد ، فقد قال : "(زيدٌ منطلقٌ) فـــ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ "[4] ، وقد اختار ابن السراج قول شيخه المبرّد وقال به ، قال ابن السراج : "فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما"[5].

– انفرد المبرّد برأيه في الضمير الواقع بعد (لولا) ، نحو : (لولاي) ، و(ولولاك) ، و(لولاه) ، فلم يقل بقول البصريين الذين يقولون : إنَّ (الياء) ، و(الكاف) ، و(الهاء) التي في (لولا) في موضع جر بـــ(لولا) ، و لم يقل ببقول الكوفيين الذين يقولون : أنَّ (الياء) و(الكاف) ، و(الهاء) التي في (لولا) في موضع رفع[6].

بل ذهب إلى أنّه لا يجوز أن يقال : (لولاي) ، و(ولولاك) ، و(لولاه) ، ويجب أن يقال : (لولا أنا) ، و(لولا أنت) ، و(لولا هو) ، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل ، في قوله : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[7] ، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً[8].

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٥٣٢/٣ .

(٢) همع الهوامع : ٢١٠/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤/١ .

(٤) المقتضب : ٤٩/٢ ، وينظر : ١٢٦/٤ .

(٥) الأصول : ٥٨/١ .

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٨٧/٢ .

(٧) سورة سبأ ، آية : ٣١ .

(٨) ينظر : الكامل : ١٢٧٨/٣ .

وقد تبع المبرّد في هذا تلميذه ابن السراج حيث قال : " واعلم أنَّ الذي حكي من قولهم : (لولاي) و(لولاك) شيء شذَّ عن القياس ، كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط ، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن (لولا أنت) ، كما قال عزَّ وجلَّ :﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1]"[2].

وكذلك الزمخشري ، حيث قال : " وإذا كُنِيَّ عن الاسم الواقع بعد (لولا) و(عسى) فالشائع (لولا أنت) ، و(لولا أنا) "[3].

ـجمع المبرّد بين قول البصريين والكوفيين في (حاشا) ، وقال أنها تكون فعلاً ، وتكون حرفًا[4] ، فقد ذهب البصريون إلى أنها حرف جر ، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماضٍ[5].

وقد ذكر ابن يعيش قول المبرّد ، ثمَّ ذكر ما احتجَّ به المبرّد على هذا القول ، وفي النهاية أيدّه ، وقال أنه قول متين .

قال : "وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنها تكون حرف جرٍّ كما ذكر ذلك سيبويه[6]، وتكون فعلاً ينصِب ما بعده ، واحتجَّ لذلك بأشياء ، منها أنّه يتصرّف ، فتقول : (حَاشَيتُ) ، و(أُحَاشي) ، قال النابغة[7] :

ولا أَرَى فاعِلاً في الناسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي من الأَقوامِ مِن أَحَدِ[8]

---

(١) سورة سبأ ، آية : ٣١ .

(٢) الأصول : ١٢٤/٢ .

(٣) المفصل في علم العربية : ص١٣٣ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٩١/٤ ، و ينظر : ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٧٨/١ .

(٦) ينظر : ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ .

(٧) هو زياد بن معاوية بن جابر بن ضباب الذبياني ، يُكنى بأبي أمامة ، ويلقب بالنابغة ، من أصحاب المعلقات العشر (ت ١٨ ق هـــ) . ينظر ترجمته : الأنساب ، للسمعاني : ٦/٣ ، ٧ .

(٨) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ، ق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٢ : ص٢٠ والجنى الداني : ص ٥٩٩ ، ٥٦٣ ، وخزانة الأدب : ٤٠٣/٣ ، ٤٠٥ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب : ١٢١/١ وهمع الهوامع : ٢٣٣/١ ، وشرح الأشموني : ٢٤٠/١ .

والتصرّف من خصائص الأفعال ، ومنها ما يدخل على لام الجرِّ ، فتقول : (حاشا لزيدٍ) ، قال تعالى : ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [1] ، ولو كان حرف جرٍّ لم يدخل على مثله ، ومنها أنّه يدخله الحذف ، نحو (حاش لزيدٍ) ... وهو قولٌ متينٌ "[2].

أمّا النقل عن كتاب (المقتضب) للمبرد ، فقد نقل عنه العلماء ، واستفادوا منه ، فمنهم من يصرح بذلك ، منهم من لا يصرّح ، ومن ذلك :

١- قال الفارسي : " قال أبو العباس في (المقتضب) ، في الاستثناء يقول : (أَقلُّ رجلٍ رأيته إلا زيدٌ) إذا أردت النفي بـــ(أقلَّ) ، كأنك قلت : (ما رجلٌ رأيته إلا زيدٌ) ، والتقدير : (ما رجلٌ مرئيٌّ إلا زيدٌ) ، وإن أردت أنك قد رأيت قومًا رؤيةً قليلةً نصبت (زيدًا) ؛ لأنه مُستثنى من موجب "[3].

٢- قال الثعالبي : " فقال المبرّد في كتاب (المقتضب) : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم "[4].

٣- قال ابن الشجري : " ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في الكتاب (المقتضب) ، عند تحديد حروف المعاني مواضع (قد) ، فقال : تكون اسمًا بمعنى (حَسبُ) ، في قولك : (قَدك) ، وتكون حرفًا في موضعين ، أحدهما أن يكون قومٌ يتوقعون جواب : هل قام زيد ؟ ، فيقال : (قد قام) في موضع (رُبَّما) "[5].

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٢) شرح المفصل : ٦٣/٢ ، ٦٤ .

(٣) المسائل البصريات : ص ٣٤٢، وينظر : المقتضب : ٤٠٤/٤ ، ٤٠٥ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة : ص ٥٠ ، وينظر : المقتضب : ٣/١ .

(٥) أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٤ ، وينظر : المقتضب : ٤٢/١ ، ٤٣ .

٤- قال ابن عقيل : " وذهب المبرّد في (المقتضب) ... إلى أنَّ (حبذا) اسم ، و(هو) مبتدأ ، والمخصوص خبر ، أو خبرٌ مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فركِّبت (حبَّ) مع (ذا) وجعلتا اسمًا واحدًا " [١].

٥- قال الشاطبي : " وقد صرّح المبرّد في (المقتضب) ، فقال : إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز غير ذلك "[٢].

٦- قال البغدادي : " والمبرّد قال في (مُقتَضَبِه) : (هل) للاستفهام ، نحو : (هل جاء زيد ؟) ، وتكون بمنزلة (قد) ، نحو قوله تعالى : ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾[٣]"[٤].

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٧٠/٣ ، وينظر : المقتضب : ١٤٥/٢ .

(٢) المقاصد الشافية : ٣٦٥/١ ، وينظر : المقتضب : ١٦/٤ .

(٣) سورة الإنسان ، آية : ١ .

(٤) خزانة الأدب : ٢٦٤/١١ ، وينظر : المقتضب : ٤٣/١ .

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للكائنات ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

لقد منَّ الله – سبحانه وتعالى – عليَّ بالتوفيق والعون ، فقد أتممتُ هذا البحث بجهد متواضع ، الذي قد حوى مادة البحث ، والوقوف على كان للمبرّد من آراء منسوبة إليه وهي مخالفة لما في كتبه .

ومن جملة الأمور التي توصلت إليها ، ما يأتي :

١- مجموع ما وقفت عليه من المسائل التي نُسِبت إلى المبرّد وهي مخالفة لما في كتبه (٨٣) مسألة ، منها (١٢) مسألة صرفيّة ، والباقي نحويّة .

٢- المبرّد صاحب أعظم كتاب بعد كتاب سيبويه ، وهو كتاب (المقتضب) ، الذي يمكن أن نعتبره تلخيصًا وتقريبًا لكتاب سيبويه ، الذي حاول فيه المبرّد تبسيط بعض المسائل التي وردت معقدةً ومتناثرةً في كتاب سيبويه ، وتنظيمها ، وتبويبها[١].

٣- جعل المبرّد كتابه (المقتضب) في قمّة كتبه في النحو ، فقد ألفه في زمن شيخوخته ، بعد أن اكتمل نضجه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته ، فهو من أنفس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته إذ هو مُشتمل على جميع أقواله النحوية والتصريفية التي اختارها واستقر عليها ، وناسخ لما سبقها من الأقوال[٢] ، فقد كان يُحيل إليه كثيرًا في مؤلفاته الأخرى[٣].

---

(١) ينظر : تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ص١٣١ .

(٢) مقدمة كتاب المقتضب : ص ٧١ .

(٣) ينظر : الكامل : ١١١/١ ، ١١٢ ، ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث : ص ١٠٣ .

٤- عندما يرد رأيان لعالمٍ واحدٍ في مسألةٍ واحدةٍ ، فأحد هذين الرأيين ، لا يخرج عن ثلاثة احتمالات :

١- أنّه رأي آخر يراه العالم ، فيكون له رأيان في المسألة .

٢- أنّه رأي قد تراجع عنه العـــالم ، ونسخه بقول آخر .

٣- أنّه منسوب إليه ، وهو يخالف ما في كتبه ويعارضها .

٥- رجوع العالم عن قوله الأول لا يلزم منه التصريح ، فقد يقول بقول مُخالف للأول ويُعرَف بهذا أنَّه رجع عن قوله الأول ، إذا عُرِف المُتأخِّر من القولين من المُتقدِّم[1].

٦- عندما يرد قولان لعالمٍ واحدٍ ، يجب في هذه الحالة تتبع الأقوال المنسوبة ، والبحث والتحقيق فيها ، وعدم إطلاقها إلا بعد الرجوع إلى كتب العالم ومصادره الموثوقة ، والتأكد من صحة نسبتها إليه .

٧- التساهل في نقل آراء العلماء ، دون الرجوع إلى مؤلفاتهم والاعتماد عليها ، قد يوقع الكثير من العلماء في نسبة الأقوال لغير قائليها .

٨- ترك المسألة دون ترجيح ، واضطراب الأقوال ، وتناقضها ، وتعددها ، من أهمِّ أسباب نسبة قولٍ إلى عالمٍ لم يقل به .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢٠٥/١ ، و الاقتراح : ص ٤٢٣ .

٩- قد يرد رأيان لعالمٍ واحدٍ في مسألةٍ واحدةٍ ، وفي كتاب واحد في موضعين مختلفين ، فأحد هذين الرأيين لا يخرج عن ثلاثة احتمالات :

١- أنَّه موافق للرأي الأول .

٢- أنَّه مختلفٌ عن الرأي الأول في مضمونه ، وهذا ما سميته : بـــ(الاضطراب)[١].

٣- أنَّه مُناقض للرأي الأول ، وهذا ما سميته : بـــ(التناقض)[٢].

١٠- إثبات أنَّ كتاب (مسائل الغلط) للمبرّد ، والذي انتقد فيه سيبويه .

١١- أنَّ كتاب (مسائل الغلط) كان سببًا في نسبة بعض الأقوال إلى المبرّد التي تراجع عنها في (المقتضب) .

١٢- الآراء التي تراجع عنها المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، وأثبت خلافها في (المقتضب) تسعة آراء فقط .

هذه جملة من نتائج البحث ، وهناك غيرها من النتائج الجزئية التي تراها منثورة فيه والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

---

(١) ينظر : ص ١٥٠- ١٥٢ .

(٢) ينظر : ص ١٥٢- ١٥٤ .

٦- فهرس المصادر والمراجع

١ -**أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية** ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مكتبة الرشد ، (ط١) ، الرياض ، ١٤٠٥هـ .

٢ -**إتمام الأعلام** ، (ذيل لكتاب الأعلام للزركلي) ، للدكتور نزار أباظة ، ومحمد رياض المالح ، دار صادر ، بيروت ، (ط١) ، ١٩٩٩م .

٣ -**أخبار أبي القاسم الزجّاجي** ، لأبي القاسم الزجّاجي ، تحقيق : عبد الحسين المبارك ، دار الرشيد ، ١٩٨٠م .

٤ -**أخبار أبي تمام** ، لأبي بكر الصولي ، تحقيق : خليل محمود عساكر ، وزميله ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (ط٣) ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

٥ -**أخبار النحويين البصريين** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، (ط١) ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م .

٦ -**ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط١) ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م .

٧ -**الأزهية في علم الحروف** ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (ط٢) ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

٨ -**أساس البلاغة** ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٩ -**الأشباه و النظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، وآخرون ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

١٠ -**إصلاح المنطق** ، لابن السكيت . دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠م .

١١ -**الأصول في النحو** ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

١٢ -**إعراب القراءات السبع وعللها** ، **لابن خالويه** ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

١٣ -**إعراب القراءات الشواذ** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

١٤ -**إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

١٥ -**الأعلام** ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (ط١٥) ٢٠٠٢م .

١٦ -**الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : أحمد زكي صفوت وآخرون ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، (ط٢) ، ١٩٩٣م .

١٧ -**الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي ، تحقيق : محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٦م .

١٨ -**أمالي ابن الشجري** ، لهبة الله بن علي الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

١٩ -**إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، لأبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٠ -**إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، (ط١) ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٢١ -**الانتصار لسيبويه على المبرّد** ، لأبي العباس أحمد بن ولاد التميمي ، تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

٢٢ -**الأنساب** ، لأبي سعد السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

٢٣ -**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين** ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٢٤ -**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، (ط٥) ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م .

٢٥ -**الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .

٢٦ -**الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

٢٧ -**الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجّاجي ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، (ط٣) ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م .

٢٨ -**البحر المحيط** ، لأبي حيان ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

٢٩ -**البداية والنهاية** ، لابن كثير ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي دار هجر ، مصر ، (ط١) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م .

٣٠ -**البرهان في علوم القرآن** ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة .

٣١ -**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م .

٣٢ -**تاج العروس من جواهر القاموس** ، لسيد محمد مرتضى الزبيدي ، التراث العربي ، الكويت ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٣٣ -**تاريخ مدينة السلام ، وأخبار محدثيها ، وذكر قُطّنِها العلماء من غير أهليها ووارديها** ، للخطيب البغدادي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، (ط١) ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

٣٤ -**تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ، للدكتور محمد المختار ولد أباه ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١) ، ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م .

٣٥ -**التبيان في تفسر القرآن** ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، تحقيق : أحمد قصير حبيب العاملي ، دار إحياء التراث العربي .

٣٦ -**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق .

٣٧ -**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، لابن مالك ، المطبعة الأميرية ، بمكة (ط١) ، ١٣١٩هـ .

٣٨ -**التعازي والمراثي** ، للمبرد ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية بيروت ، (ط١) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

٣٩ -**التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور عوض بن حمد القوزي ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

٤٠ -**التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ، لابن جني ، تحقيق : الدكتور حسن محمود هنداوي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، (ط١) ، ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م .

٤١ -**تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (ط٦) ، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

٤٢ -**تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٤٣ -**التوطئة** ، لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع .

٤٤ -**الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (ط١) ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م .

٤٥ -**جمهرة اللغة** ، لأبي بكر بن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (ط١) ، ١٩٨٧م .

٤٦ -**الجنى الداني في حروف المعاني** ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

٤٧ -**جواب المسائل العشر** ، لابن برّي ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، دار البشائر ، دمشق ، (ط١) ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

٤٨ -**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، (ط١) ، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٩م .

٤٩ -**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني** ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .

٥٠ -**الحجة للقرَّاء السبعة** ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٥١ -**خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط٤) ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

٥٢ -**الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت (ط١) .

٥٣ -**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

٥٤ -**ديوان الأحوص** ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ،١٩٩٠م

٥٥ -**ديوان الأخطل** ، شرح راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (ط١) ١٩٩٢م .

٥٦ -**ديوان الأعشى = الصبح المنير في شعر أبي بصير** .

٥٧ -**ديوان امرئ القيس** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، (ط٥) .

٥٨ -**ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب** ، تحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ، (ط٣).

٥٩ -**ديوان حسان بن ثابت** ، تحقيق : الدكتور وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ٢٠٠٦م .

٦٠ -**ديوان ذي الرمة ، شرح أبي ناصر أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية ثعلب** ، تحقيق : الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

٦١ -**ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب** .

٦٢ -**ديوان طرفة بن العبد ، بشرح الأعلم الشنتمري** ، تحقيق : دريّة الخطيب ولطفي الصقال ، المؤسسة العربية ، بيروت ، (ط٢) ، ٢٠٠٠م .

٦٣ -**ديوان العجاج = مجموع أشعار العرب** .

٦٤ -**ديوان عدي بن زيد العبادي** ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد .

٦٥ -**ديوان الفرزدق** ، دار صادر ، بيروت .

٦٦ -**ديوان قيس بن الخطيم** ، تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت .

٦٧ -**ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ، (ط١) ، ١٩٨٧م .

٦٨ -**ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، دار صادر ، بيروت .

٦٩ -**ديوان مرار الأسدي = شعراء أمويون** .

٧٠ -**ديوان المرار الفقعسي = شعراء أمويون** .

٧١ -**ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، (ط٢) .

٧٢ -**رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، لأحمد المالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٧٣ -**رغبة الآمل من كتاب الكامل** ، لسيد بن علي المرصفي ، دار الفاروق الحديثة القاهرة .

٧٤ -**سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (ط٢) ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

٧٥ -**سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٤هـ ، ١٩٣٦م .

٧٦ -**سنن أبي داؤد** ، لأبي داؤد سليمان بن الأشعث السجستاني ، بيت الأفكار الدولية .

٧٧ -**سنن النسائي = المجتبى من السنن** .

٧٨ -**سير أعلام النبلاء** ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (ط٣) ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

٧٩ -**الشافية في علم التصريف** ، لابن الحاجب ، تحقيق حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، (ط١) ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٥م .

٨٠ -**شرح ابن عقيل على الألفية** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث القاهرة ، (ط٢٠) ، ١٤٠٠هـ ،١٩٨٠م .

٨١ -**شرح أبيات سيبويه** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م

٨٢ -**شرح أبيات مغني اللبيب** ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، (ط٢) ، ١٤٠٧هـ ،١٩٨٨م .

٨٣ -**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، لنور الدين علي بن محمد الأشموني ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠م.

٨٤ -**شرح التسهيل** ، لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر ، (ط١) ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م .

٨٥ -**شرح التصريح على التوضيح** ، لخالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .

٨٦ -**شرح الرضي على الكافية** ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغاري ، (ط٢) ، ١٩٩٦م .

٨٧ -**شرح الشواهد ، للعيني = حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** .

٨٨ -**شرح القصائد التسع المشهورات** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .

٨٩ -**شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، (ط١) ، ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .

٩٠ **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٤هـ ،٢٠٠١م .

٩١ **شرح الوافية نظم الكافية** ، لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي ، مطبعة الأدب في النجف ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

٩٢ **شرح جمل الزجّاجي** ، لابن عصفور ، تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح .

٩٣ **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

٩٤ **شرح شافية ابن الحاجب ، ومعه شرح شواهد الشافية** ، للرضي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ورفاقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ ،١٩٨٢م .

٩٥ **شرح شواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان** ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .

٩٦ **شرح شواهد الإيضاح** ، لابن بري ، تحقيق : الدكتور عبيد مصطفى درويش مطبعة الهيئة العامة لشؤون المطبعة الأميرية ، مصر ، ١٤٠٥هـ ،١٩٨٥م .

٩٧ **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، (ط١) ، ١٤٢٩هـ .

٩٨ **شرح كتاب سيبويه** ، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق : محمد إبراهيم يوسف شيبة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى .

٩٩ **شرح نهج البلاغة** ، لابن أبي حديد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .

١٠٠ **شعر الأحوص الأنصاري** ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط٢) ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

١٠١ **شعراء أمويون** ، تحقيق : نوري حمدي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت .

١٠٢ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي تحقيق : الدكتور الشريف عبد الله علي البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، (ط١) ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

١٠٣ -**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم** ، لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ ، ١٩١٠م .

١٠٤ -**الصبح المنير في شعر أبي بصير** ، مطبعة آذلف هلزهوسنن ، لندن ، ١٩٢٧م .

١٠٥ -**الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطاء ، دار العلم للملايين ، القاهرة ، (ط٤) ، ١٩٩٠م .

١٠٦ -**ضرائر الشعر** ، لابن عصفور ، تحقيق : خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

١٠٧ -**طبقات النحويين واللغويين** ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، (ط٢) .

١٠٨ -**طبقات فحول الشعراء** ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة .

١٠٩ -**علل التثنية** ، لابن جني ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، (ط١) ، ١٩٩٢م .

١١٠ -**الفاضل** ، للمبرد ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة (ط٢) ، ١٩٩٥م .

١١١ -**الفهرست** ، لابن النديم ، تحقيق : رضا تجدد .

١١٢ -**الفوائد الضيائية** ، لعبد الرحمن من محمد الجامي ، المطبعة النفيسة العثمانية .

١١٣ -**القاموس المحيط** ، للفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بيروت ، (ط٨) ، ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م .

١١٤ -**الكامل في اللغة والأدب** ، للمبرد ، تحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (ط٥) ، ١٤٢٩هـ ، ٢٠٠٨م .

١١٥ -**الكتاب** ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، (ط١) .

١١٦ -**لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .

١١٧ -**لطائف المعارف** ، لأبي منصور الثعالبي ، طبعة قديمة ، لندن .

١١٨ -**اللمع في العربية** ، لابن جني ، تحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨م .

١١٩ **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجّاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٣٩١هـ ، ١٩٧١م .

١٢٠ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق : أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

١٢١ **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، (ط٢) .

١٢٢ **مجالس العلماء** ، لأبي القاسم الزجّاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط٥) ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

١٢٣ **المجتبى من السنن** ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، بيت الأفكار الدولية .

١٢٤ **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٥م .

١٢٥ **مجموع أشعار العرب** ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة للطباعة ، الكويت ، طبع في دروغولين ، في ليبسيع ، ١٩٠٣م .

١٢٦ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ورفاقه ، طبعة وزارة الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

١٢٧ **المحكم والمحيط الأعظم** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة ، تحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٠م .

١٢٨ **المخصص** ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٢٩ **المدارس النحوية** ، لشوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، (ط٧) .

١٣٠ **المذكر والمؤنث** ، للمبرد ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط٢) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

١٣١ **مراتب النحويين** ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٩٥٥م .

١٣٢ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ورفاقه ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م

١٣٣ **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م .

١٣٤ **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور محمد الشاطر ، وأحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني ، مصر ، (ط١) ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

١٣٥ **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، ودار المنارة ببيروت ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

١٣٦ **المسائل العسكرية في النحو العربي** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٢م .

١٣٧ **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

١٣٨ **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، (ط٢) .

١٣٩ **معاني القرآن** ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة ، الملقب بالأخفش الأوسط تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (ط١) ، ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .

١٤٠ **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، عالم الكتب ، بيروت (ط٣) ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

١٤١ **معاني القرآن الكريم** ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الشيخ محمد علي الصابوني مركز إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

١٤٢ **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق الزجّاج ، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

١٤٣ **معجم الأدباء ، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب** ، لياقوت الحموي ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، (ط١) ، ١٩٩٣م .

١٤٤ **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** ، للدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط١) ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

١٤٥ **معجم مقاييس اللغة** ، لأبي الحسن أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م .

١٤٦ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لجمال الدين ابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٥م .

١٤٧ **المفصل في علم العربية** ، للزمخشري ، تحقيق : الدكتور فخر صالح قدارة ، دار عمار ، عمّان ، (ط١) ، ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤م .

١٤٨ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وآخرون ، إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ، (ط١) ، ١٤٢٨هـ ، ٢٠٠٧م .

١٤٩ **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب .

١٥٠ **المقرب** ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، (ط١) ، ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .

١٥١ **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه ، دار المعرفة ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

١٥٢ **منازل الحروف** ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، مخطوط .

١٥٣ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١) ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

١٥٤ **المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني** ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، طبعة وزارة الأوقاف العمومية المصرية ، إدراة إحياء التراث ، (ط١) ، ١٣٧٣هـ ، ١٩٥٤م .

١٥٥ **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام** ، لأحمد بن محمد الشمني ، مطبعة محمد أفندي مصطفى .

١٥٦ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف تغري بردي الأتابكي ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١) ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م .

١٥٧ **النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وتبيين الخفي من لفظه ، وشرح أبياته وغريبه** ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري ، تحقيق : الأستاذ رشيد بلحبيب ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

١٥٨ **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، (ط١) ، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م .

١٥٩ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (ط٢) ، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م .

١٦٠ **الوافي بالوفيات** ، لصلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرنأووط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (ط١) ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

١٦١ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

٧- فهرس المحتويات

المقدمة ..... ٢ - ١١

التمهيد ..... ١٢ - ٣٧

المبحث الأول :

أبو العباس المبرّد ..... ١٣ - ٣٠

اسمه ونسبه ١٣

لقبه ١٣

نشأته ١٤

شيوخه ١٦

تلامذته ١٨

منزلته العلمية ٢٢

مؤلفاته ٢٤

وفاته ٣٠

المبحث الثاني :

عناية علماء العربية بتوثيق النصوص ، ونسبتها إلى أصحابها ..... ٣١ - ٣٧

الفصل الأول :

الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها ..... ٣٨ - ١٤٨

المبحث الأول :

الآراء النحوية المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها ..... ٣٩ - ١٣٣

١ - جمع المؤنث السالم معرب مطلقاً أم مبني في حالة النصب ؟..... ٣٩

٢ - الممنوع من الصرف معرب مطلقاً أم مبني في حالة الجر ؟ ٤٠

٣ - مجيء الاسم على حرف واحد ٤٢

٤ - نون المثنى بدل من تنوين المفرد وحركته أم بدل من التنوين فقط ؟ ٤٢

٥ - إعراب جمع المذكر السالم ، والمُلحق به بالحركات ٤٣

٦ - انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ٤٤

٧ - علميّة أسماء أيام الأسبوع ٤٦

٨ - وقوع الموصول فاعلاً لـــ(نعم ، وبئس) ٤٧

٩ - حذف النون التي في آخر الاسم الموصول ؛ لتقصير الصلة ٤٨

١٠ إعراب الفعل (يغضب) ، في قول الشاعر : (ويغضب منه صاحبي بقؤول) ٥٠

١١ أداة التعريف في (أل) ٥٢
١٢ نوع (أل) في قول نحو قولك : (ادخلوا الأوّل فالأوّل) ٥٣
١٣ حكم وقوع اسم (كان) المضمر نكرة ، وخبرها معرفة ٥٣
١٤ تقديم خبر (ليس) ٥٥
١٥ نوع (كان) ، في قول الشاعر : (وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ) ٥٦
١٦ عمل (ما) النافية إذا دخلت عليها (إن) الزائدة ٥٧
١٧ عمل (لا) النافية عمل (ليس) ٥٩
١٨ عمل (إن) النافية عمل (ليس) ٥٩
١٩ إعراب خبر أفعال المقاربة المقترن بـــ(أن) ٦٠
٢٠ إعراب الضمير المتصل بـــ(عسى) ٦٢
٢١ كسر همزة (إنَّ) إذا دخل على خبرها لام الابتداء ٦٣
٢٢ حكم همزة (إنَّ) إذا وقعت في جواب القسم ٦٥
٢٣ تكرار (أنَّ) التوكيد ٦٦
٢٤ الاستغناء بـــ(أنَّ) ومعموليها عن المفعول الثاني لـــ(ظنَّ) وأخواتها ٦٧
٢٥ حذف بعض مفاعيل الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، والاقتصار على أحدها ٦٩
٢٦ نوع العطف في الاسم المعطوف على اسم (إنَّ) بالرفع ٧٠
٢٧ حكم (ألاَ) التي بمعنى التمني ٧١
٢٨ حذف الفاعل ٧٤
٢٩ ما يقع بعد (قلَّما) من الجمل ٧٥
٣٠ حكم اتصال ضمير المفعول المؤخر ، بالفاعل المقدم ٧٦
٣١ ناصب (المراء) ، في قول الشاعر : (إيّاك إيّاك المراء فإنه) ٧٧
٣٢ ناصب المصدر في نحو قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾، و﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ ٧٨
٣٣ قياس المفعول معه ٨٠
٣٤ إعراب الوصف في نحو قولك : (أقائمًا وقد قعد الناس) ٨١
٣٥ ناصب المستثنى ٨٢
٣٦ إعراب المستثنى المتوسط بين المستثنى منه وصفته في الاستثناء التام المنفي ٨٤
٣٧ الأوجه الإعرابية في الاستثناء المنقطع ٨٥
٣٨ ناصل (عدا ، وخلا ، وليس ، ولا يكون) ٨٧
٣٩ إعراب ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في قوله تعالى : ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ٨٨
٤٠ نوع (حاشا ، وخلا) بنصب (أطهر) ٨٩
٤١ صِحَّة قراءة قوله تعالى : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ بنصب (أطهر) ٩١
٤٢ الحال المؤكدة ٩٢
٤٣ علة إفراد (طفل) في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ ٩٣

٤٤ إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) ٩٣
٤٥ جواب (إذا) في قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ٩٥
٤٦ تخريج نصب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، في نحو قول الشاعر :(يا تيم تيم عديٍّ لا أبا لكم) ٩٦
٤٧ عمل المصدر المحلى بـــ(أل) ٩٨
٤٨ نوع (ما) المصدرية ٩٩
٤٩ التعجب من الزائد على ثلاثة أحرف ١٠٠
٥٠ مسوّغ الوصف بالاسم الجامد ١٠٢
٥١ توجيه جر المضاف إليه الخالي من (أل) والمعطوف على المضاف إليه المحلى بـــ(أل) في نحو قول الشاعر : (الواهب المئة الهجان وعبدها) ١٠٤
٥٢ مجيء واو العطف زائدة ١٠٥
٥٣ نوع الواو في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ ١٠٧
٥٤ العطف على الموضع ١٠٧
٥٥ إسقاط البدل للمبدل منه ، والعكس ١٠٩
٥٦ ناصب المنادى ١١٠
٥٧ دخول حرف النداء على الاسم الموصول الذي فيه (أل) ١١١
٥٨ ندبة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ١١٢
٥٩ ترخيم المنادى النكرة ١١٣
٦٠ ترخيم المنادى الذي حذف منه حرف النداء ١١٤
٦١ توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (إمّا) ١١٦
٦٢ منع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط من الصرف ١١٨
٦٣ الخلاف في صرف الاسم المؤنث الذي سُميَّ بمذكر ١١٩
٦٤ عجميَّة (سراويل) ١٢١
٦٥ (لن) حرف نفي لقوله : (سيفعل) ١٢٣
٦٦ وقوع المضارع الذي في الحال جوابًا للقسم ١٢٤
٦٧ المتعلق في قوله تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ﴾ ١٢٥
٦٨ سبب جزم الفعل (يغفر) في قوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ١٢٦
٦٩ حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط ١٢٨
٧٠ نوع (إذما) ١٣٠
٧١ إعراب المُسمى بالجار والمجرور ١٣٢

المبحث الثاني :

الآراء التصريفية المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد ، وفي كتبه ما يعارضها ..... ١٣٤ – ١٤٨

١ – تأنيث (الحرب) ١٣٤

٢ – تثنية الجزء الثاني من المركبات وجمعه ١٣٥

٣ – تحريك عين (فعلة) بالفتح ، إذا جُمِعَ بالألف والتاء ١٣٦

٤ – نوع (قضاة) ونحوها ١٣٧

٥ – جمع (فاعل) على (فواعل) ١٣٨

٦ – تصغير (الّذين) و(اللّذون) ١٤٠

٧ – أوزان الثلاثي المجرد ١٤١

٨ – الهاء من حروف الزيادة ١٤٢

٩ – إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي ١٤٤

١٠ – تصحيح نحو (فُعُل) من الأجوف الواوي ١٤٥

١١ – وزن (رجل) حين الجمع ١٤٧

١٢ – وزن (أروى) ١٤٧

الفصل الثاني :

أسباب اختلاف الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد عمّا في كتبه ..... ١٤٩ – ١٨١

المبحث الأول :

الأسباب التي ترجع إلى أبي العباس المبرّد نفسه ..... ١٥٠ – ١٦٦

السبب الأول : الاضطراب ١٥٠

السبب الثاني : التناقض ١٥٢

السبب الثالث : ترك المسألة دون ترجيح ١٥٤

السبب الرابع : تعدد أقوال المبرّد في المسألة الواحدة ١٥٩

المبحث الثاني :

الأسباب التي ترجع إلى المتلقي أو الدارس لآراء أبي العباس المبرّد ١٦٧– ١٨١

السبب الأول : الاضطراب ١٦٧

السبب الثاني : التناقض ١٦٩

السبب الثالث : نقل كلام المبرّد ناقصًا ١٧٠

السبب الرابع : الفهم الخاطئ ١٧٤

الفصل الثالث :

كتاب (مسائل الغلط) وأثره في تعدد آراء المبرّد ..... ١٨٢ – ٢٠٥

المبحث الأول :

أثر كتاب (مسائل الغلط) في تعدّد الآراء المنسوبة إلى أبي العباس المبرّد .....١٨٣ – ١٨٥

المبحث الثاني :

الآراء التي ذكرها أبو العباس المبرّد في كتابه (مسائل الغلط) ، ثمّ تراجع عنها في كتبه الأخرى ١٨٦– ٢٠٥

الرأي الأول : دليل علميّة ، نحو (بناتُ أَوبر) ١٨٧

الرأي الثاني : وقوع (إلا) وما بعدها وصفًا ١٩٠

الرأي الثالث : إعراب (فرسخ) في نحو قولك : (داري خلف دارك فرسخًا) ١٩٢

الرأي الرابع : تقدير المحذوف في قتل الشاعر : (إن لم يجد يومًا على من يتّكل) ١٩٤

الرأي الخامس : إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـــ(أل) ١٩٧

الرأي السادس : دخول حرف النداء على المُسمى بالاسم الموصول الذي فيه (أل) ١٩٨

الرأي السابع : ترخيم المنادى النكرة الذي حذف منه حرف النداء ١٩٩

الرأي الثامن :منع ما كان على (أَفعَل) نعتًا – إذا سُميَّ به – من الصرف ٢٠٢

الرأي التاسع : إدغام حرف اللين بحرف آخر ٢٠٤

الفصل الرابع :

أثر المبرّد فيمن جاء بعده ..... ٢٠٦ – ٢٢٣

الخاتمة ٢٢٤

الفهارس الفنية :

فهرس الآيات القرآنية ٢٢٨

فهرس الأحاديث النبوية ٢٣٠

فهرس الأمثال ٢٣١

فهرس الأبيات الشعرية ٢٣٢

فهرس الأعلام ٢٣٥

فهرس المصادر والمراجع ٢٤٠